



تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق:  
من 1 تشرين الثاني 2015 الى 30 أيلول 2016



UNITED NATIONS ASSISTANCE MISSION  
FOR IRAQ (UNAMI)  
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق  
(يونامي)  
<http://uniraq.org>

 United Nations  
Human Rights  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS



"وكما يُبين هذا التقرير، فما زال أبناء العراق يدفعون ثمناً غالياً نتيجة لآثار النزاع المسلح والأعمال الإرهابية والعنف. وفي الوقت الذي تحقق الحكومة مكاسب مهمة باستعادة الأراضي التي وقعت في قبضة داعش سنة 2014، فإنّ مئات الآلاف من المدنيين لازالوا يتعرّضون يوميا لقسوة داعش الإجرامية. يتعيّن على الحكومة أن تستمر بالعمل بحذر عند القيام بالعمليات العسكرية من أجل ضمان حماية المدنيين ولكنّ الأمر المُلح بالنسبة لحكومة العراق وكافة المجتمعات على حدّ سواء هو الشروع بعملية حوار وتعاون ومُصالحة من شأنها أن تُعيد الثقة بين كافة الأطراف ومن خلالها يمكن أن تتحقق التسوية الوطنية والسلم الإجتماعي، حيث تقع على عاتق الحكومة المركزية والحكومات المحلية مسؤولية توفير الدعم وخلق الظروف الملائمة لذلك عن طريق تشريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإجتماعية وذلك عن طريق تحسين الحوكمة وإيصال العدالة والمساءلة باعتبارهما مطلب الشعب العراقي".

### السيد يان كوييتش

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، 15 تشرين الثاني 2016، بغداد

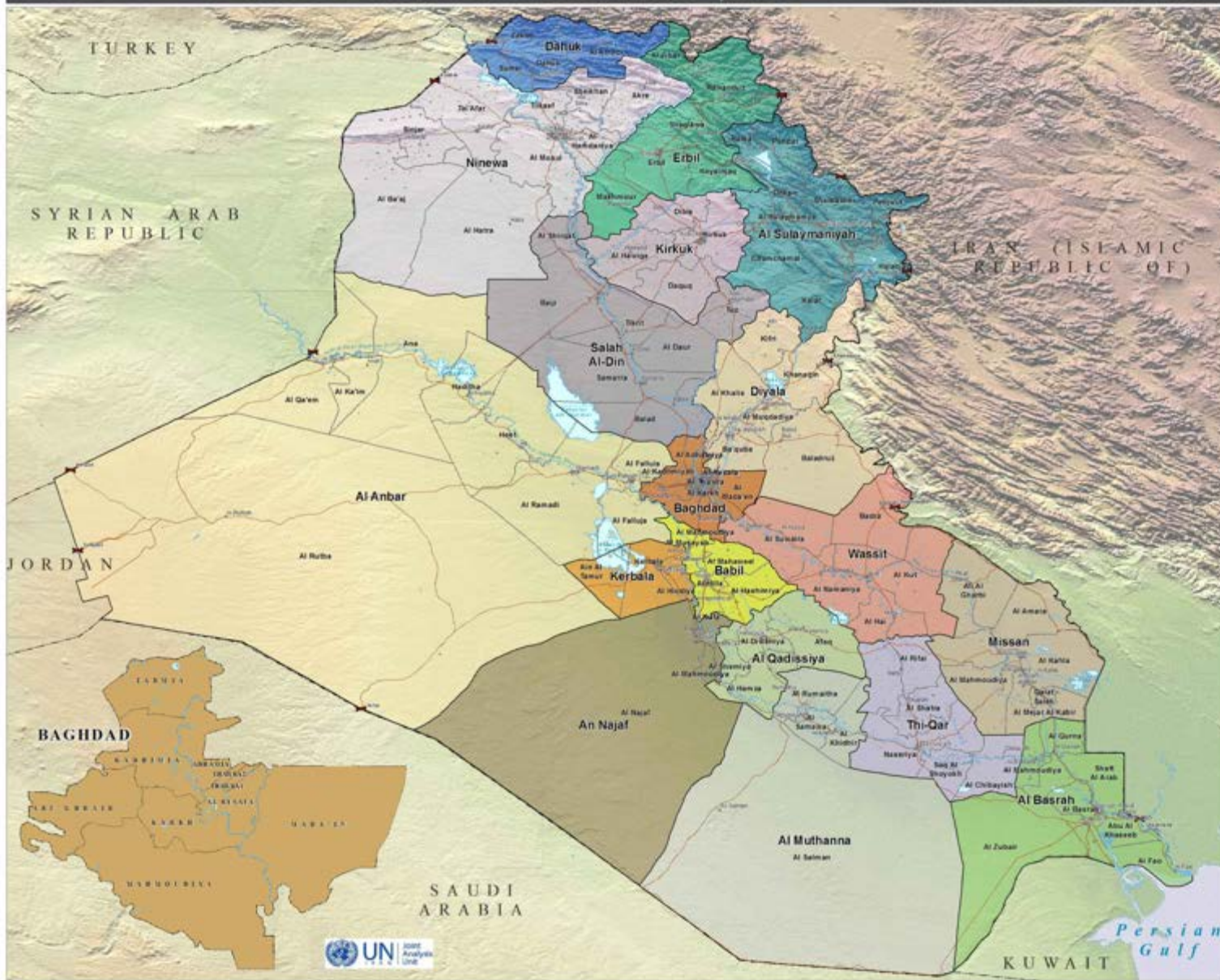
"ان الموت والإصابات التي طالت آلاف المدنيين وتدمير البنى التحتية الخاصة بمستلزمات الحياة الأساسية واستئصال مجتمعاتٍ بأجمعها ومحاولة إبادة البشر والثقافات وعلى وجه الخصوص ما ارتكبه داعش وعقيدته التكفيرية، مازال يُشكّل نتائج صادمة للعنف المستمر في العراق. أنّه لأمر صادم عندما نُذكر أنفسنا بأنّ ضحايا أيّ إنتهاك أو خرق لحقوق الإنسان تمت الإشارة له في هذا التقرير هم بشر حقيقيون - أطفال ونساء ورجال. إن مُرتكبي تلك الفضائع يجب أن لايسمح لهم بتحقيق أهدافهم والإفلات من العقاب. أنّ تحديد مسؤولية أولئك الجناة وتوفير العدالة للضحايا والناجين لا يتم إلا من خلال العدالة والإحترام الكامل وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بحيث يتم إستعادة الإنسجام واللّحمة بين كافة أطراف الشعب العراقي و يتحقق السلام الدائم والرفاهية التي يستحقها شعب العراق"

### السيد زيد رعد الحسين

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، 15 تشرين الثاني، 2016، جنيف.



IRAQ - District Map  
July 2014



**Legend**

**Land Use**  
 Bulbup Area

**Transportation**  
 Primary routes

**Demographics**  
 Capital  
 Gov Capital  
 Major City

**Boundaries**  
 Border Crossings  
 International Boundary  
 Governorate Boundary  
 District Boundary  
 Coastline

**Hydrology**  
 Lakes and reservoirs  
 Major rivers  
 Land subject to inundation

**Disputed Internal Boundaries:** **Elevation map:**

**Coastline Hubs and Halls:** **Oil and Gas resources:**

Sovereignty and district boundaries in Iraq vary among sources. This map shows names, spellings and administrative boundaries corresponding to the data developed by ICM and OCHA, August 2014.

**Map Doc Name:** IAU\_Iraq\_Districts\_2014.pdf  
**Creation Date:** 29 Jan 2014  
**Projection/Datum:** Geographic WGS 1984  
**Web Resources:**  
**Nominal Scale at A3 paper size:** 1:1,190,265

0 30,000 60,000 150,000 Meters  
 0 10 20 30 40 50 100 Miles

**Scale for inset maps:** 1:24,480 20 Km

**Map data sources:**  
 Sentinel 1/2 2003, MNP 4 2005, OCHA 2008, UNAMI 2008, NIM 2005, USNSCR 2008, SIMAP 2008, Admn Boundaries, ICM/OCHA 2008, Imagery NOAA

**Disclaimers:**  
 The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the





## الفهرست

1.....	حماية المدنيين في النزاع المسلح الدائر في العراق 1 تشرين الثاني 2015 - 30 أيلول 2016
1.....	المقدمة
1.....	المنهجية
2.....	الخلفية
3.....	الإطار القانوني
5.....	تأثير النزاع على المدنيين
5.....	الضحايا المدنيين
5.....	الإنتهاكات التي ارتكبتها داعش
5.....	الهجمات ضد المدنيين وتدمير البنى التحتية والأهداف المدنية
10.....	عمليات القصف:
11.....	الإستخدام المزعوم للعناصر الكيماوية الداخلة في صنع الأسلحة
13.....	إستهداف داعش لأشخاص يُزعم بأنهم معارضون لنهجه التكفيري
15.....	إستهداف داعش لأشخاص يحاولون الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرتهم
18.....	الإعتداءات على المناطق ذات الأهمية الدينية والثقافية
18.....	الهجمات على المجتمعات العرقية والدينية
19.....	التجنيد القسري وإستخدام الأطفال
20.....	الإنتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها
20.....	عمليات القتل والختف غير المشروعة
26.....	تدمير الممتلكات والهجمات التي تستهدف الأماكن ذات الأهمية الدينية
27.....	القصف والضربات الجوية
29.....	الحرمان من الوصول الى الأمان
30.....	أوضاع النازحين والعائدين المرتبطة بالنزاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة
35.....	إنتهاكات قامت بها جهات مجهولة
35.....	القتل والإختطاف خارج إطار القانون
38.....	الجتث مجهولة الهوية
38.....	هجمات تستهدف الشخصيات الدينية أو مواقع ذات أهمية دينية
39.....	التفجيرات التي تُطال المدنيين والبنى التحتية والممتلكات المدنية
40.....	القصف
41.....	النزاعات العشوائية
42.....	المقابر الجماعية
44.....	إستنتاجات وتوصيات





## ملخص

تم إصدار هذا التقرير من قبل مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 تشرين الثاني 2015 إلى 30 أيلول 2016.

ان الصراع المسلح بين حكومة العراق والجماعات المسلحة الداعمة لها وما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أدى إلى إحداث خسائر كبيرة بين المدنيين، مما تسبب في وفيات وإصابات وتهجير، وتدمير البنى التحتية والممتلكات الخاصة وفقدان سُبل العيش. وفي الكثير من الحالات نُفذت تلك الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والمسلحة بطريقة إستهدفت عمداً وبشكل مباشر المدنيين بهدف قتل وإصابة أكبر عدد ممكن منهم، أو نُفذت بشكل عشوائي حتى تؤثر على المدنيين. وللفترة المحصورة 1 من كانون الثاني إلى 30 أيلول 2016، سقط ما لا يقل عن 13833 من الضحايا بين صفوف المدنيين بسبب العنف المستمر، بما في ذلك 4446 شخصاً على الأقل قُتلوا وأصيب 9387.

كانت بغداد من المحافظات الأكثر تضرراً، بسقوط ما لا يقل عن 9521 ضحياً من المدنيين ( 2603 قتيل و 6918 جريح). تليها الأنبار، سقط 1498 ضحية من المدنيين (385 قتيل و 1113 جريح)، ثم محافظة نينوى، وسقوط 908 من الضحايا (595 قتيل و 313 جريح).

وقد كانت أعنف الأساليب المستخدمة في تلك الهجمات هي العبوات النافسة يدوية الصنع، بما في ذلك مفخخات لإنتحاريين والعجلات المفخخة والعجلات الإنتحارية المفخخة مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن (9765) ضحايا بين المدنيين (2401 قتيل و 7364 جريح).

هاجم داعش مباشرة المدنيين، وأعلن مسؤوليته في أحيان كثيرة عن أعمال قام بها في الأماكن العامة في بغداد ومناطق أخرى من العراق مما تسبب في خسائر في أرواح المدنيين وإصابات بين النساء والأطفال والرجال، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. وقد استمر داعش في المناطق الخاضعة لسيطرته بالتمركز عمداً في البنى التحتية المدنية، بما في ذلك (المنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة) من أجل حماية نفسه من الهجمات. كما إستهدف التنظيم بالتهديد والتخويف والعنف الجنسي والجسدي والإختطاف والقتل عمداً المدنيين المُشتبه بمعارضتهم لحكمه أو مذهبه/التكفيري، بما في ذلك القيادات الدينية والمجتمعية، والمهنية (العاملين في وسائل الإعلام والتعليم والقانون والصحة، ومن ضمنهم النساء)، وأولئك الذين يرتبطون مع حكومة العراق.

وإستمر داعش وبشكلٍ مُمنهج بإستهداف أفراد الجماعات العرقية والدينية وفقاً لمذهبه/التكفيري، بما في ذلك تدمير الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية. ووفقاً لمصادر المجتمع المحلي، فمن المحتمل أنه لا يزال هناك أكثر من 1900 من النساء والأطفال وبعض الرجال في الأسر تحت قبضة التنظيم ومعظمهم من الطائفة الأيزيدية، بالإضافة إلى أفراد من الطوائف العرقية والدينية الأخرى. وقد تعرّض هؤلاء إلى العديد من أعمال الإستعباد الجنسي وغيره من أشكال العنف الجسدي والجنسي.

وقد قام داعش بإختطاف الأطفال ولا سيما من الأقليات العرقية والدينية، واستخدمهم كمقاتلين في الإشتباكات وفي العمليات الإنتحارية.

وقد أصدر داعش "أوامر" تحظر على المدنيين مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرته ومطاردة أولئك الذين يحاولون القيام بذلك. وقد دمر التنظيم عمداً البنى التحتية المدنية، أو فحّخ ما تبقى منها، بما في ذلك منازل المدنيين، قبل إنسحابه من العديد من المناطق قاصداً بذلك قتل وإيذاء المدنيين العائدين إلى منازلهم أو موظفي الحكومة والأمن المكلفين بالتأمين والتطهير أو إعادة الخدمات إلى تلك المناطق.

إن العديد من إنتهاكات حقوق الإنسان وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني التي إرتكبها داعش قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

تبقى القيادة والتحكم الفعال من قبل قوات الأمن العراقية على الجماعات المسلحة التي تعمل جنباً إلى جنب مع قوات الأمن العراقية مصدر قلق خطير لأنّ التقارير تُفيد بأنّ هذه الجماعات تستهدف المدنيين الفارين من مناطق الصراع - وخاصةً الذكور منهم فوق سن 15- 16 بالتهديد والترهيب والعنف الجسدي والإختطاف والقتل.

استمرّ مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تلقي تقارير تُفيد بأنّه في بعض المناطق، تعرّض النازحون للمضايقة والتهديد والطرْد وتدمير الممتلكات (بما في ذلك الهدم المتعمد للمنازل)، وأحياناً عمليات الخطف والقتل على أيدي جماعات مسلحة تدعم قوات الأمن العراقية. علاوة على ذلك، أصدرت بعض السلطات الحكومية المحلية أوامر للطرْد القسري لأفراد أسر لأشخاص معروفين أو الذين يُشكّ بأنهم كانوا من مؤيدي داعش وطردهم من المناطق أو المحافظات، في إنتهاك واضح للقانون الدولي والدستور العراقي الذي يحظر العقوبات الجماعية وحماية الحقوق الأخرى بما فيها حرية التنقل والحق في إختيار الإقامة.

وقد تمّ الإبلاغ أيضاً عن الضربات الجوية الذي أودت بحياة المدنيين وأضرار في الممتلكات المدنية والبنى التحتية في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. مع ذلك، ونظراً لعدم إمكانية الوصول لهذه المناطق وعدم وجود مصادر موثوقة، فإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة غير قادر من التأكد من هذه الضربات الجوية أو القول بكل ثقة بأنّها قد تسببت بسقوط ضحايا من المدنيين.

وقد تواترت الأنباء بخصوص قتل وإصابة المدنيين من جرّاء الأعمال التي لا يمكن أن تُعزى على وجه اليقين الى جهةٍ ما ، شمل تلك الأعمال استخدام أشكال مختلفة من العبوات النافسة يدوية الصنّع في الأماكن العامة، ومن ضمنها الأسواق والمطاعم والمرافق الرياضية، وأماكن العبادة الدينية؛ وعمليات الخطف والقتل؛ والقصف غير المنسوب الى جهة معينة للمناطق المدنية والبنى التحتية المدنية.

يَبقى ضمان المُساءلة عن الإنتهاكات والخروقات لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحدياً كبيراً بما في ذلك الإنتهاكات التي تُشكّل الجرائم الدولية، والتي يُزعم بأنّها أُرتكبت في سياق النزاع المسلح الدائر، بغضّ النظر عن متى أو أين أو الجهة التي ارتكبت هذه الجرائم والإنتهاكات أو التجاوزات. إنّ المحاكم العراقية في الوقت الحاضر لا تملك ولاية قضائية على الجرائم الدولية التي أُرتكبت في العراق، وإنّ القدرة القضائية والعمليات اللازمة لتنفيذ موجّه وفعال ومستقل وحيادي وتحقيقات شفافة ومدعومة بأدلة عن المتهمين المزعومين بإرتكاب هذه الجرائم مازالت ضعيفة جداً أو غير موجودة. إن العراق ليس طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) ولم يقبل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 12 (3) من نظامها الأساسي. تدرس الحكومة حالياً الآليات الوطنية والدولية لمعالجة الجرائم الدولية التي يرتكبها داعش. يجب على الحكومة، وعلى وجه الإستعجال إستعادة الإدارة المدنية للعدالة في المناطق التي حرّرت من داعش، ودعم التحقيق والملاحقة القضائية عن طريق إنفاذ القانون والسلطات القضائية للجناة المزعومين المتهمين بإرتكاب جرائم وفقاً للقانون وبما يتفق مع المعايير المعترف بها دولياً للعدالة .

ويجب على الحكومة أيضاً أن تقوم وعلى وجه الاستعجال بمجموعة من البرامج لتوفير الرعاية والحماية المناسبة للضحايا والناجين من الانتهاكات والتجاوزات على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني - بما في ذلك الدعم الطبي و النفسي الاجتماعي والدعم المالي المناسب والمساعدات الأخرى التي تهدف إلى مساعدة الناس على العودة الى حياتهم ومجتمعاتهم.

لقد نَزَحَ حتى الآن 3.6 مليون عراقي نتيجة للنزاع، مع مخاوف من أن حملة تحرير الموصل قد تُعَرِّض 1.6 مليون شخص لخطر النزوح. كما أن تقديم المساعدات الإنسانية قد توقف، وقد تُرِكَ العديد من النازحين مُعتمدين على مواردهم الذاتية أو على موارد المجتمعات المحلية المضيفة التي كانت تعاني نقصاً في الموارد قبل تدفق النازحين، يبقى الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وأفراد من الجماعات العرقية والدينية المختلفة في العراق على وجه الخصوص ضعفاء وبحاجةٍ إلى الدعم والمساعدة العاجلة.

يجب على المجتمع الدولي، أولاً وقبلَ كلِّ شيء، أن يفعل كل ما في وسعه لمساعدة ودعم العراق لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين نتيجةً للعنف المستمر وفي إعادة الأفراد والمجتمعات إلى مناطقها الأصلية بشكل ينسجم وبشكل كامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أيضاً على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته لضمان عدم وجود أية تُعْزات في مساءلة الأفراد الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم دولية في خِصَمِّ الصراع الدائر في العراق. ويتطلب ذلك مقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية في العراق أمام المحاكم المحلية، على سبيل المثال، عند وجود هؤلاء الأشخاص ضمن الولاية القضائية للمحاكم المحلية ووجود أدلة تؤيد مثل هذه الملاحظات القضائية. يجب على المجتمع الدولي أيضاً مساعدة ودعم العراق في إرساء آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل وفقاً للقانون العراقي وفي الإمتثال الكامل للمعايير الدولية لضمان مساءلة الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد العراق ليفعل كل ما بوسعه لوضع سياسات وممارسات تهدف للمصالحة المجتمعية والوطنية، مبنية على أساس إحترام سيادة القانون وحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من أجل الخروج من دائرة العنف التي تعصف بالبلاد.



## حماية المدنيين في النزاع المسلح الدائر في العراق 1 تشرين الثاني 2015 - 30 أيلول 2016

### المقدمة

تم نشر هذا التقرير حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية في العراق من قبل مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، بمقتضى ولاية كل منهما<sup>1</sup>.

ويعرض هذا التقرير ملخصاً للأحداث الواردة والتي تم التحقق منها من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة التي تشمل إنتهاكات وتجاوزات على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن غيرها من بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبط بالنزاع المسلح غير الدولي بين قوات الأمن العراقية (والجماعات المسلحة التابعة لها) وما يُسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والأعمال الإرهابية التي ارتكبت في هذا السياق<sup>2</sup>.

ويغطي هذا التقرير الفترة المحصورة بين 1 تشرين الثاني 2015 - 30 أيلول 2016.

### المنهجية

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير قدر الإمكان، على الشهادات التي تم الحصول عليها مباشرة من الضحايا والناجين أو شهود الإنتهاكات والتجاوزات على القانون الدولي لحقوق الإنسان و / أو إنتهاكات القانون الدولي الإنساني. واصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة إجراء مقابلات مع النازحين في إقليم كردستان العراق وكركوك وديالى ومناطق أخرى من العراق، وكذلك مع الضحايا الآخرين والناجين، والشهود على الأحداث<sup>3</sup>. تم الحصول

---

<sup>1</sup> في القرار 1770 من 10 آب 2006، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من (يونامي) " تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق ... " (الفقرة 2 (ج)). تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نفس الشروط ل2016/2017 بموجب قرار مجلس الأمن 2299 المؤرخ 25 تموز عام 2016. وفقاً لولايتها، يُجري مكتب حقوق الإنسان في بعثة يونامي مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك رصد مستقل ومحيد، والإبلاغ عن حالات العنف المسلح وتأثيره على المدنيين وعلى إنتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

<sup>2</sup> للإطلاع على خلفية داعش انظر الي تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة عن حماية المدنيين في النزاعات غير الدولية المسلحة في العراق: 5 حزيران - 5 تموز 2014 في (18 اب 2014) على شبكة الإنترنت في: [http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI\\_OHCHR\\_POC%20Report\\_FINAL](http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC%20Report_FINAL)

<sup>3</sup> لغاية 29 ايلول 2016، أجرت البعثة 920 مقابلة مع ضحايا/شهود إنتهاكات وخروقات حقوق الإنسان والناجين في مناطق تواجدهم. كما تقوم البعثة بإجراء مقابلات هاتفية مع ضحايا وشهود إنتهاكات وخروقات حقوق الإنسان والمدنيين الذين ما زالوا مُحاصرين في المناطق التي يُسيطر عليها داعش أو الذين فروا إلى مناطق أخرى من العراق.

على المعلومات أيضا من مصادر مختلفة<sup>4</sup>، بما في ذلك الوكالات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات وكيانات الأمم المتحدة. وما لم يُنصّ خلاف ذلك، فإنّ جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير قد تمّ التحقق منها من خلال مصادر مستقلة وذات مصداقية وموثوقة. إستمر الوضع الأمني في العراق بالتأثير على قدرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة على إجراء الرصد والتحقّق بشكل مباشر من العديد من الحوادث في مناطق كثيرة من البلاد. وقد واجه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة صعوبات في التحقق من الحوادث التي وقعت في مناطق النزاع وفي المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. في بعض الحالات، كانت المصادر تتردد في التحدث الى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة خوفاً من التهديد والترهيب أو الخوف من الإنتقام. ان الحوادث التي لم يتمّ التحقق منها، لم تدرج في هذا التقرير ما لم يُنصّ خلافه على وجه التحديد.

بالتالي، فإنّ الأرقام الفعلية لعدد الضحايا للمدنيين وحجم الحوادث قد تكون أعلى بكثير من تلك التي سُجّلت من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة. علاوة على ذلك، فإنّ الإنتهاكات والخروقات الواردة في هذا التقرير هي أمثلة على تلك التجاوزات وليست سرداً شاملاً لجميع الخروقات والإنتهاكات التي تمّ إبلاغ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة عنها وتمّ التحقق منها.

## الخلفية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الأمن العراقية بدعم من الجماعات المسلّحة المرتبطة بها، وقوات الأمن التابعة (لإقليم كردستان التي تتألف من البيشمركة و الأساسيش) تحرير الاراضي من داعش وإستعادة السيطرة على العديد من المناطق وخاصة في محافظتي نينوى والأنبار. وكانت هذه العمليات العسكرية مدعومة من قبل القوات الجوية للتحالف الدولي.

في 12 تشرين الثاني 2015، بدأت قوات الأمن الكردية هجوماً لإستعادة سنجار في محافظة نينوى، وتمّ الهجوم بنجاح في 13 تشرين الثاني عام 2015، وأُفيد أنّ مقاومة داعش كانت ضعيفة. ونتيجة لهذه العملية إستطاعت قوات الأمن الكردية تأمين الطريق السريع 47، وقطع الطريق الإستراتيجي الذي يربط المناطق التي يُسيطر عليها داعش في مدينة الرقة السورية مع مدينة الموصل العراقية.

في 28 كانون الاول 2015، وبعد أسابيع من القتال، أعلنت السلطات العراقية عن استعادة مدينة الرمادي في محافظة الأنبار. وقد تضررت البنى التحتية والمباني بشكل كبير خلال الحملة وزرع داعش العبوات الناسفة بشكل واسع في المدينة لتعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق الإستقرار والعودة الآمنة للنازحين إلى ديارهم.

في 19 آذار 2016، أعلنت قوات الأمن العراقية بدء عملياتها لإستعادة السيطرة على مدينة هيت في محافظة الأنبار، التي أستعادتها القوات الحكومية في 14 نيسان.

---

<sup>4</sup> وتشمل هذه المصادر المسؤولين الحكوميين والمؤسسات ووسائل الإعلام المحلية والدولية، والمنظمات المحلية غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان وشيوخ العشائر والزعماء الدينيين والشخصيات السياسية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في العراق.

في 24 آذار 2016، أعلنت السلطات العراقية بدء عملياتها في أجزاء من محافظة نينوى. وفي 9 تموز 2016، أعلنت سيطرتها على قاعدة القيارة الجوية في محافظة نينوى، وهي نقطة إنطلاق هامة استراتيجياً لعملية إستعادة السيطرة على الموصل. وكانت العمليات العسكرية أيضا جارية من قبل قوات الأمن الكردية في مناطق قريبة من سنجار وتلعفر وسهل نينوى في محافظة نينوى التي تُحيط بالموصل ومستمرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 25 آب، إستعادت قوات الأمن العراقية مدينة القيارة من داعش.

في 20 ايار، إستعادت قوات الأمن العراقية بلدة الرطبة، غرب الأنبار، وأطلقت عملية لإستعادة السيطرة على مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار في 22 أيار 2016، والتي كانت تحت سيطرة داعش منذ كانون الثاني 2014. وفي 17 حزيران، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن إستعادة الفلوجة من قبضة داعش. في 17 آب إستعادت قوات الأمن العراقية أيضا بلدة الخالدية في الأنبار.

إستمرت العمليات العسكرية ضد داعش. في 17 تشرين الأول 2016، أعلن رئيس الوزراء بدء العمليات العسكرية لإستعادة السيطرة على مدينة الموصل. بدأت العمليات على جبهتين، مع إقتراب قوات البيشمركة الكردية من الموصل في الشمال والشرق، بينما اقتربت قوات الأمن العراقية من الجنوب.

### الإطار القانوني

إن الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على النزاع المسلح غير الدولي في العراق يتكون من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>5</sup>

إن جميع أطراف النزاع من (الجهات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية على حد سواء) لديها التزام عُرفي بالاتفاقيات المعمول بها، وقواعد القانون الدولي الإنساني<sup>6</sup>. وهذا معناه، إضافةً الى جملة أمور، يجب إحترام المبادئ

<sup>5</sup> العراق طرف، إضافةً الى إتفاقيات أخرى، في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك البروتوكولين الإختياريين بشأن إشترك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع وبغاء الأطفال والمواد الإباحية، وإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، وإتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول لها. لغرض لمحة أكثر تفصيلاً للقانون الدولي الملزم به العراق والأطراف الأخرى في النزاع المسلح، انظر "الإطار القانوني لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة غير الدولية" و تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق : 5 حزيران الى 5 تموز 2014 (مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بعثة يونامي تموز 2014)، على شبكة الإنترنت:

[http://uniraq.org/index.php?option=com\\_k2&view=item&task=download&id=499\\_d31007c69700e48cf0446cfaf85c3e48&itemid=6088&lang=en](http://uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=499_d31007c69700e48cf0446cfaf85c3e48&itemid=6088&lang=en)

<sup>6</sup> العراق دولة طرف في إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الأول عام 1977 لإتفاقيات جنيف. ولكنها ليست طرفاً في البروتوكول الإضافي الثاني 1977 لإتفاقيات جنيف، والتي تنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية. ومع ذلك، توجد العديد من الأحكام، جنباً إلى جنب مع المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربع، في القانون الدولي العرفي وتنتطبق على أداء جميع الأطراف في النزاع المسلح غير الدولي في العراق.

الأساسية للتمييز والتناسب عند إجراء العمليات المسلّحة، وإتخاذ جميع الإحتياطات الممكنة لتجنّب أو الحد من آثار العنف على المدنيين، وإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة المدنيين وحمايتهم من خلال تمكينهم من مغادرة المناطق المتضررة من أعمال العنف بأمان وبشكل يحفظ لهم كرامتهم، وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية الأساسية في جميع الأوقات. يجب على أطراف النزاع أن تتخذ خطوات لضمان حماية ورعاية الفئات الأكثر ضعفاً من بين السكان المدنيين، وأيضاً منع الإنتهاكات والخروقات.

وقد صادق العراق على العديد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان<sup>7</sup> والتي لا تزال تنطبق بالتوازي مع القانون الدولي الإنساني بغض النظر عن الصراع الدائر، ما لم تُقيد الحكومة رسمياً أي من أحكامها بما يتماشى مع الإجراءات المنصوص عليها فيه. إنّ إلّتزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا يمكن تقليله أو إستبداله حتى في حالة فقدان السيطرة الفعلية على جزء من أراضيها.

بموجب القانون الدولي، يتعيّن على الحكومة العراقية مُحاسبة المرتكبين المزعومين للإنتهاكات أو التجاوزات على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترقى إلى مستوى الجرائم، وبالأخص تلك التي تُشكّل جرائم دولية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، بغض النظر عن هوية الجناة. ينبغي على الحكومة أن تضمن أيضاً إمتثال الجماعات المسلّحة المرتبطة بها والمشاركة في القتال لدعم قواتها<sup>8</sup> مع القوانين الدولية والوطنية ذات الصلة في إدارة عملياتها ضد داعش، وأن تبذل قصارى جهدها لضمان حماية المدنيين من آثار العنف ووصولهم إلى المساعدات الإنسانية.

---

<sup>7</sup> العراق طرف في جملة أمور، في: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك البروتوكولين الإختياريين بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية؛ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري.

<sup>8</sup> الحشد الشعبي، والمعروف في اللغة الإنجليزية باسم (وحدات التعبئة الشعبية). بعد إستيلاء داعش على الأراضي في 5 حزيران 2014 وإنهيار قوات الأمن العراقية في تلك المناطق، دعا آية الله العظمى علي السيستاني العراقيين إلى الدفاع عن العراق من داعش. وقد تم قراءة بيان السيد السيستاني في كربلاء من قبل ممثله عبد المهدي الكربلائي، خلال خطبة الجمعة، في 13 حزيران 2014. و نصّ البيان أن "التهديدات التي يواجهونها تتطلب التطوع من القادرين على حمل السلاح للدفاع عن الوطن وذلك هو واجب [عليهم]". وأعرب الكربلائي أيضاً عن دعم قوات الأمن العراقية، مشيراً إلى أنه من واجب جميع المواطنين العراقيين وليس فقط الشيعة، الإنضمام إلى القوات المسلحة لحماية الوطن. كما أصدر آية الله بشير النجفي، وهو عضو آخر من المؤسسة الدينية في العراق، بياناً يدعو العراقيين للإنضمام الى قوات الأمن العراقية. وفي 30 ايلول 2014، أصدر مجلس الوزراء قراراً يدعو رئيس الوزراء العبادي لضمان توفير الأسلحة، والخدمات اللوجستية، والتدريب، والرواتب للحشد الشعبي. وبتاريخ 28 تشرين الأول عام 2014، وافق مجلس الوزراء على مرسوم يخول الحشد الشعبي قانونياً لمكافحة داعش.



## تأثير النزاع على المدنيين

### الضحايا المدنيين

للفترة المحصورة بين 1 كانون الثاني 2014 وحتى أيلول 2016، سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة سقوط ما لا يقل عن 71,611 ضحية من بين صفوف المدنيين ( 24243 قتيلاً و 47368 جريح) نتيجة النزاع المسلح غير الدولي والإرهاب وأعمال العنف الأخرى في العراق<sup>9</sup>.

من 1 كانون الثاني الى 30 أيلول 2016، وَقَعَ ما لا يقل عن 13833 من الضحايا المدنيين من جراء العنف المستمر، بما في ذلك 4446 شخصاً على الأقل قُتِلوا وأُصِيبَ 9387.

وكانت بغداد من المحافظات الأكثر تضرراً، بسقوط ما لا يقل عن 9521 ضحايا من المدنيين ( 2603 قتيلاً و 6918 جريح). تليها الأنبار إذ سَقَطَ 1498 ضحايا من المدنيين (385 قتيلاً و 1,113 جريح)، في حين سجّلت محافظة نينوى ثالث أكبر عدد من الضحايا المدنيين، وهو 908 ضحية (595 قتيلاً و 313 جريح).

إنّ العبوات الناسفة يدوية الصنع، بما فيها الأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة والعجلات المفخخة التي يقودها إنتحاري، كانت من الأساليب الأكثر دموية التي أُستخدمت ضد المدنيين، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن 9765 من المدنيين (2401 قتيلاً و 7364 جريح).

كما لُوحظ، أنّ العدد الفعلي للخسائر بين المدنيين قد يكون أعلى بكثير من المسجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم من الآثار الثانوية للصراع وغيره من أشكال العنف، مثل عدم الحصول على الحاجات الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء، غير معروف. هذا وقد بقي الأطفال والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الأكثر عرضة للخطر بشكل خاص، ولكن بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات، فإن أثر النزاع وغيره من أشكال العنف على هذه المجموعات يَبْقَى غير قابل للقياس.

### الإنتهاكات التي إرتكبها داعش

#### الهجمات ضد المدنيين وتدمير البنى التحتية والأهداف المدنية

واصل داعش إستهداف المدنيين بصورة مباشرة وتنفيد هجماته لقتل أكبر عدد من المدنيين. وفي كثير من الحالات، أعلن داعش مسؤوليته عن الهجمات على الإنترنت. وفي حالات أخرى، فإن الأهداف وطريقة الهجمات تحمل بصمات هجمات داعش السابقة، وقد قَدّمت مصادر موثوقة معلومات تُشير بقوة إلى أن داعش كان مسؤولاً عن تلك الهجمات.

نَقَدَ داعش عدة هجمات أو الهجمات التي تَهْدِف إلى التسبب في عدد كبير من الضحايا بين صفوف المدنيين في بغداد. على سبيل المثال، في 25 شباط، فجر إثنان من المهاجمين الإنتحاريين بالأحزمة الناسفة نفسيهما في هجوم منسق على مسجد الرسول الأعظم الشيعي في حي الشعلة (شمال غرب بغداد)، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين وإصابة 18

<sup>9</sup> لم يحصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة على أعداد الضحايا المدنيين لشهر تشرين الأول و تشرين الثاني لسنة 2015، وأيار و تموز و آب لسنة 2016 من مديرية صحة الأنبار.

آخرين. وفي يوم 28 شباط، إستهدف إثنين من المهاجمين الإنتحاريين سوق مريدي الشعبي في مدينة الصدر (شرق بغداد) - واحدة بتفجير حزام ناسف والآخر بتفجير دراجة نارية مُحمّلة بالمتفجرات - مما أسفر عن مقتل 24 مدنياً وإصابة 62 آخرين. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجومين.

في 29 آذار، أدى هجوم من قبل شخص يرتدي سترة ناسفة بين مجموعة من العمال في ساحة الطيران (وسط بغداد) الى مقتل ما لا يقل عن شخص واحد وجرح ما لا يقل عن 18 آخرين. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم على الإنترنت.

وفي 22 نيسان، أدى هجوم من قبل شخص يرتدي حزاماً ناسفاً إستهدف مسجد الإمام علي الشيعي في الرضوانية (جنوب غرب بغداد) الى مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة 16 آخرين. وبحسب ما ورد، فإنّ مهاجماً انتحارياً آخر قُتل برصاص قوات الأمن العراقية قبل أن يتمكن من تفجير نفسه. كان المهاجمون الإنتحاريون يرتدون زي قوات الأمن العراقية. وأعلن داعش مسؤوليته عن الهجمات عبر الانترنت.

في 25 نيسان هاجم شخص يقود سيارة محملة بالمتفجرات منطقة قريبة من تقاطع سينما البيضاء في بغداد الجديدة (شرق بغداد) و قتل سبعة أشخاص على الأقل (ثلاثة مدنيين وأربعة من ضباط الشرطة العراقية) وجرح ما لا يقل عن 12 آخرين. وذكّر أنّ داعش أعلن مسؤوليته عن الهجوم على الإنترنت.

في 2 أيار، إستهدف هجوم إنتحاري بسيارة مفخخة الحجاج في منطقة تقاطع درويش بين منطقة السيدية والدورة (جنوب بغداد) مما أسفر عن مقتل 10 اشخاص على الأقل (سبعة مدنيين وثلاثة من أفراد الشرطة الاتحادية) وإصابة 11 مدني. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم على الانترنت.

بتاريخ 11 أيار، وقعت ثلاث هجمات في مناطق متفرقة من بغداد. ففي الصباح، وقع هجوم باستخدام سيارة مفخخة مما أسفر عن مقتل 28 شخصاً على الأقل (26 مدنياً وإثنين من رجال الشرطة العراقية) وإصابة 74 آخرين في سوق في مدينة الصدر (شمال بغداد). وفي فترة ما بعد الظهر، وقع هجوم من قبل شخص يقود سيارة محملة بالمتفجرات عند نقطة تقطيش في الكاظمية (شمال بغداد)، مما أسفر عن مقتل ستة اشخاص على الأقل (أربعة مدنيين وإثنين من رجال الشرطة العراقية) وأصيب على الأقل ضابط شرطة واحد بجروح. وأشارت مصادر أخرى أنّ أعداد الضحايا أعلى بكثير في هذا الحادث لكنّ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة لم يتمكن من التحقق من هذه الإدعاءات. وفي فترة ما بعد الظهر أيضاً، قام شخص يقود مركبة محملة بالمتفجرات بالهجوم في حي العدل (غرب بغداد) مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة 15 آخرين. وقد أعلن داعش أيضاً مسؤوليته عن جميع هذه الهجمات عبر الإنترنت.

في فجر يوم 15 أيار، إقتحم عدد من المهاجمين الإنتحاريين مصنع للغاز في التاجي (شمال بغداد). وأعقب ذلك إشتباكات و ورد أنّ بعض خزانات الغاز قد أضرمت فيها النيران بسبب الانفجارات. ووفقاً لمصدر واحد فإنّ أربعة من رجال الشرطة العراقية قُتلوا خلال الحادث. وفقاً لمصدر آخر، قُتل ثلاثة من رجال الشرطة العراقية وأربعة موظفين بينما أصيب خمسة من رجال الشرطة العراقية وعدد غير محدد من المدنيين. وأفيد أنّ المهاجمين قد قتلوا أو ماتوا عندما فجّروا المتفجرات. وقد اعلن داعش في وقت لاحق مسؤوليته عن الهجوم.

في 17 أيار، وقع هجوم مزدوج من قبل شخص يرتدي حزاماً ناسفاً وعبوة ناسفة في مكان قريب في وقت واحد واستهدف "سوق 4000" في منطقة الشعب (شمال شرق بغداد)، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً على الأقل وإصابة 37 آخرين. وفي اليوم نفسه، انفجرت سيارة مفخخة يقودها إنتحاري في مدينة الصدر (شرق بغداد) في سوق جميلة للخضار مما أسفر

عن مقتل 11 شخصاً على الأقل وإصابة 30 آخرين. وأشارت تقارير أخرى إن أعداد الضحايا أعلى من ذلك بكثير في هذا الحادث. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجمات عبر الإنترنت.

وفي 9 حزيران، انفجرت سيارة مفخخة يقودها إنتحاري بالقرب من سينما البيضاء في بغداد الجديدة (شرق بغداد)، مما أسفر عن مقتل 12 مدنياً وإصابة 49. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر الإنترنت.

في 30 حزيران، أسفر هجوم من قبل شخص يرتدي سترة ناسفة في منطقة الشرطة الرابعة (غرب بغداد) عن مقتل ستة مدنيين وإصابة 19 آخرين، حيث أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر الإنترنت.

في 3 تموز، أسفر هجوم من قبل شخص يقود عجلة مُحَمَّلة بالمتفجرات في منطقة الكرادة (وسط بغداد، ذات أغلبية شيعية) عن مقتل 292 شخص وإصابة 200 آخرين، وفقاً إلى أعداد الضحايا الصادرة عن وزارة الصحة. أُفيد أنّ بعض الأشخاص كانوا مُحاصرين في المباني وفي مركز تجاري أُضربت فيه النار بسبب الانفجار. في الأيام الذي تلت الهجوم، أقال رئيس الوزراء العراقي قائد قيادة عمليات بغداد وبعض المسؤولين الأمنيين وبعدها وافق على إستقالة وزير الداخلية لفشله في منع الهجوم وغياب التنسيق وعدم إستجابة الجهات المدنية بعد الحادث.

وفي وقت متأخر من مساء يوم 5 أيلول، أسفر هجوم من قبل شخص يقود عجلة مُحَمَّلة بالمتفجرات عن مقتل 13 شخصاً وإصابة 18 آخرين في منطقة الكرادة (وسط بغداد، ذات أغلبية شيعية)، حيث أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم.

في 9 أيلول، أسفر هجومان، أحدهما من قبل شخص يرتدي سترة ناسفة وشخص آخر يقود عجلة مُحَمَّلة بالمتفجرات، يفصلهما بعض دقائق، عن مقتل خمسة أشخاص في الأقل وإصابة 23 شخص قرب مركز النخيل التجاري في منطقة شارع فلسطين (شرقي بغداد)، وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجومين عبر الإنترنت.

في 27 أيلول، أسفر هجوم من قبل شخص يرتدي سترة ناسفة قرب معرض للسيارات في منطقة البياع (غرب بغداد) إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة 26 آخرين.

إستهدفت الهجمات التي شنها داعش محافظة بابل أيضاً. في 6 آذار، حيث قام إنتحاري بتفجير شاحنة مُحَمَّلة بالمتفجرات في نقطة التفتيش الرئيسية عند مدخل مدينة الحلة، وأُفيد عن مقتل 31 مدنياً و 10 من رجال الشرطة قُتلوا في الانفجار، إضافةً إلى إصابة سبعة مدنياً و 11 من رجال الشرطة في الهجوم، وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر الإنترنت.

بعد ظهر يوم 25 آذار، أدى هجوم من قبل شخص يرتدي سترة ناسفة في ملعب لكرة القدم في منطقة الحصوة (وتسمى أيضاً القرية العصرية) في ناحية الإسكندرية إلى مقتل 25 شخص في الأقل، إثنين من ضباط الشرطة العراقيين وواحد من أفراد الميليشيات، وإصابة 59 آخرين في الأقل، واحد من ضباط الشرطة العراقية وخمسة من أفراد الميليشيات. أشارت تقارير أخرى إلى وقوع أعداد أكثر من الضحايا وكان الإستهداف موجّه بشكل خاص إلى الأطفال: وفقاً إلى المصادر، فقد قتل 23 فتى وأصيب 58 آخرين في الانفجار، حيث تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 عاماً. تم نشر التسجيلات التي تبين الهجوم وتداعياته عبر الإنترنت، وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم.

في كركوك، في 21 آب، قام إنتحاري، زُعم أنه مراهق، قام بتفجير نفسه قرب جامع جعفر الصادق في حي الواسطي، جنوب مدينة كركوك، وورد أنه تم إصابة إثنين من قوات الأمن العراقية وإثنين من المدنيين، وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم.

في أيار، إستههدف هجومان كبيران في صلاح الدين المدنيين مباشرةً. في ليلة 12 أيار، استهدف ثلاثة مهاجمين عدداً من المدنيين كانوا في مقهى في منطقة للأغلبية الشيعية في مركز قضاء بلد جنوب تكريت مستخدمين قنابل يدوية ونيران أسلحة صغيرة. وفقاً الى المصادر، كان المقهى مكان شعبي لتجمع مشجعي كرة القدم. أسفر الهجوم عن مقتل 15 مدنياً وإصابة 22 آخرين. في 21 أيار، أسفر هجوم شنه إنتحاري يقود درّاجة نارية في سوق في منطقة الزهراء في وسط المدينة - من الأغلبية الشيعية - في قضاء الدجيل قرب مديرية شرطة الدجيل، عن مقتل 12 فرداً في الأقل (من بينهم إثنين من رجال الشرطة) وإصابة 33 آخرين (من بينهم ثلاث نساء وأربعة أطفال - أنثى واحدة وثلاث ذكور). ويُقال أن داعش أعلن مسؤوليته عن الهجوم عبر الإنترنت.

في 16 حزيران، استهدف داعش موكب مدير شرطة طوز خرماتو للشيعية التركمان، حيث أسفر الهجوم عن مقتل قائد الشرطة الذي كان يقود كتيبة الشرطة الإتحادية السابعة إضافة الى أربعة آخرين من كبار الضباط. وتسبب الهجوم في هجوم إنتقائي على مركز شرطة آمرلي<sup>10</sup> في 16 حزيران (أنظر أدناه).

في 18 حزيران، قام إنتحاري داخل شاحنة مُحمّلة بالمتفجرات بتفجير نفسه في الشارع الرئيسي أمام المكتب الرئيسي للإتحاد الوطني الكردستاني في قضاء طوز خرماتو. وقع الحادث على الطريق الرئيسي الذي يربط بغداد مع كركوك والذي يمر عبر وسط المدينة بالقرب من مكاتب الأحزاب السياسية الكردية الأخرى. أسفر الحادث عن مقتل ضابط شرطة واحد وإثنين من المدنيين وإصابة 11 آخرين، حيث يُعتقد أن معظمهم من المدنيين، وأعلن داعش مسؤوليته عن الحادث عبر المواقع التابعة له.

في 7 تموز، هاجم مُسلحون يرتدون سترات ناسفة المرقد الشيعي سيّد محمد في قضاء بلد جنوب تكريت، حيث وردَ أن المهاجمين كانوا يرتدون بدلات تشبه تلك التي يرتديها قوات الأمن العراقية حيث قاموا برمي قنابل يدوية على الناس في المنطقة التي يقع فيها الضريح وحصل تبادل إطلاق نار بينهم وبين قوات الأمن التي كانت تحرس الضريح. فجرّ المهاجمون سترهم الناسفة قرب البوابة في منطقة مليئة بالمحلات التجارية القريبة من جدار الضريح. وفقاً الى مصادر، أسفر الحادث عن مقتل 34 مدنياً وشخص واحد من عناصر الحشد الشعبي وإصابة 60 مدنياً. كما ورد فقد أعلن داعش مسؤوليته عن الحادث عبر الإنترنت.

في 2 أيلول، تم تفجير عجلة مُحمّلة بالمتفجرات في قرية شاه سيوان شمال غرب قضاء طوز خرماتو، وأطلق مُسلح النار على المدنيين المُتجمعين حول مكان الانفجار وفجرّ حزاماً ناسفاً كان يرتديه. أسفر الحادث عن مقتل خمسة مدنيين وإثنين من أفراد قوات الحشد الشعبي وإصابة تسعة مدنيين (نساءً وأطفالاً). يسكن القرية في الغالب التركمان الشيعة مع عدد قليل من العوائل السُنّية من القومية الكردية والعربية، وقد إدعى داعش مسؤوليته عن الحادث عبر الإنترنت.

شنّ داعش سلسلة من الهجمات مستهدفاً المدنيين في محافظة ديالى. في 11 كانون الثاني، قام إنتحاريان يرتديان سترات ناسفة بتفجير نفسيهما في حي العصري في قضاء المقدادية شمال شرق بعقوبة. أسفر الهجوم عن مقتل 30 مدنياً وإصابة 55 آخرين معظمهم من الرجال.

---

<sup>10</sup> آمرلي هي منطقة شيعية تركمانية والتي كانت مُحاصرة من قبل داعش منذ حزيران وحتى نهاية آب عام 2014. منذ ذلك الوقت، كان للمليشيات تواجد قوي في المنطقة، وقد أحرقت عدة قرى تحيط آمرلي وسلمان بك وتم تدميرها من قبل المليشيات في الأسابيع التي تلت كسر الحصار على بلدة آمرلي، ومن حينها، لم يُسمح للسنة العرب المقيمين في تلك المناطق بالعودة اليها.

في 29 شباط، قام إنتحاري يرتدي سترة ناسفة بتفجير نفسه في مجلس عزاء شيعي قرب جامع القدس في حي العصري في قضاء المقدادية شمال شرق بعقوبة، حيث أسفر الحادث عن مقتل 19 مدنياً وإصابة 33 آخرين. كما أسفر الحادث عن مقتل خمسة عشر فرداً من عناصر الحشد الشعبي وإصابة 10 آخرين.

في 9 أيار، قام إنتحاري يقود مركبة مُحَمَّلة بالمتفجرات بتفجيرها داخل سوق بالقرب من محل شعبي في منطقة شفتة ذات الأغلبية الشيعية وسط مدينة بعقوبة. وفقاً الى المصادر، أسفر الحادث عن مقتل 14 مدنياً وإصابة 38 آخرين. أفادت مصادر أن عدداً من الأطفال كانوا من بين الضحايا. أشارت تقارير إعلامية الى إيداع داعش مسؤوليته عن الهجوم وكان الهدف هو تجمع أفراد من وحدات الحشد الشعبي.

في 29 أيار، قام إنتحاري يرتدي حزام ناسف بتفجير نفسه قرب مقهى في حي المعلمين قرب نقابة المعلمين في مركز المدينة في قضاء المقدادية. يُقال أن الهجوم أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة 35 آخرين، حيث يُعتقد أن معظمهم من المدنيين. يُعدّ حي المعلمين من المناطق ذات الأغلبية السنية من العرب ويُعتقد أن معظم الضحايا من العرب السنة. وفقاً الى تقارير إعلامية، كان الجاني بعمر 14 سنة وقد ورد أن والدته قامت بإبلاغ الشرطة عن غيابه قبل ثلاثة أيام من الهجوم. أدعى داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر وسائل التواصل الإجتماعي.

في 2 أيلول، ورد أن شخصاً يرتدي سترة ناسفة كان يحاول التقرب من مسجد شيعي في منطقة الحسين في مدينة مندلي شرق بعقوبة. رُغم أن المهاجم مُنع من الوصول الى المسجد من قبل ضابط شرطة، لكنه استطاع تفجير نفسه مما أسفر عن مقتل ضابط شرطة وصبي واحد. وفقاً الى مصادر المعلومات، كان المهاجم في سن المراهقة.

وقع هجومان في محافظة كربلاء. في 7 حزيران، انفجرت عجلة مفخخة يقودها إنتحاري في حي الموظفين الذي يبعد حوالي 3 كيلو متر عن مركز المدينة، وقيل أن الحادث أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين وإصابة 18 آخرين. إدعى داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر الإنترنت. في 28 آب، دخل خمسة أشخاص يرتدون سترات ناسفة منطقة حي الحسين في قرية عين التمر (غرب كربلاء)، حيث كان يقام حفل زفاف، حيث قام أحد المهاجمين برمي قنابل يدوية على المشاركين واطلق النار عليهم من بندقيته ثم فجر نفسه، اما بقية المهاجمين الأربعة، فقد قُتلوا بيد قوات الأمن العراقية. أسفر الحادث عن مقتل 17 مدنياً في الأقل و إصابة 25 آخرين في الأقل. أدعى داعش مسؤوليته عن الهجوم.

على الرغم من أن جنوب العراق يتسم بهدوء أكثر من بقية أنحاء البلاد، لكنه شهد عدد من الهجمات بالعبوات الناسفة يدوية الصنع مما أدى الى سقوط عدد من الضحايا في المحافظات الجنوبية في البصرة وذي قار والمثنى، وقد أدعى داعش مسؤوليته عن تلك الهجمات. في 4 نيسان، انفجرت عجلة مفخخة يقودها إنتحاري في منطقة الخور في وسط محافظة البصرة - وهي منطقة مزدحمة بالمحلات التجارية والمطاعم والمكاتب، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة 16 آخرين. وأيضاً، في 4 نيسان، قام إنتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً بتفجير نفسه داخل مطعم يقع على الطريق السريع بين البصرة والناصرية، وتزامن ذلك مع وجود باص مليئاً بأفراد من قوات الحشد الشعبي عائدتين من الجبهة. أسفر الانفجار عن مقتل خمسة أفراد من قوات الحشد الشعبي ومدني واحد وإصابة 22 فرد من الحشد الشعبي وأربعة مدنيين. في 1 أيار، انفجرت عجلتين مُحَمَّلة بالمتفجرات في منطقة "البوابة الجنوبية" في مدينة السماوة، وكانت المسافة بين الانفجارين حوالي 500 متر و حدث الانفجار الثاني بعد 10 دقائق من الانفجار الأول. انفجرت العجلة الأولى بالقرب من الدوائر الحكومية بينما انفجرت الثانية في محطة للحافلات. أسفر الانفجاران عن مقتل 41 شخص وإصابة 75 آخرين.

## عمليات القصف:

سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة عدّة حوادث، حيث تسبب قصف داعش في سقوط عدد من الضحايا في صفوف المدنيين و/أو تسبب في أضرار مادية في البنى التحتية المدنية. في كثير من تلك الهجمات، وكان يبدو أن داعش يستهدف المدنيين مباشرةً.

في محافظة كركوك، في 27 نيسان، تم إطلاق تسعة صواريخ من الأراضي الواقعة تحت سيطرة داعش وضربت مدينتي تازة وكركوك. وفقاً للمصادر، سقطت سبعة صواريخ في مناطق مختلفة من ناحية تازة مما أسفر عن إصابة مدني واحد على الأقل. أفادت ثلاثة مصادر عن سقوط صاروخين في مدينة كركوك: أحدهما ضرب حسينية في حي البعث والآخر سقط على بيت لأحد المدنيين في حي واحد حزيران، كلاهما في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة. لم يُبلغ عن إصابات في حادث الحسينية لكن أصيبت امرأة وطفل في القصف على حي واحد حزيران. في حين أشارت ثلاثة مصادر لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة بأن الحوادث التي وقعت في كركوك شملت إطلاق نار غير مباشرة، حيث ذكر مصدر واحد في الأقل وعدة تقارير إعلامية أن الحادث الذي وقع في حي البعث كان ناجماً عن عبوة ناسفة يدوية الصنع.

في محافظة ديالى، في 6 أيار، ضربت قذيفتا هاون منطقة سكنية بالقرب من مدرسة ابتدائية في قرية أبو طيبة في ناحية أبي صيدا شمال شرق بعقوبة مما أسفر عن إصابة ثلاث أشخاص من سكان المنطقة (أمرأة وطفلين). إن سكان المنطقة في الغالب من العرب الشيعة، وأفادت مصادر بأن القذيفتين قد أطلقتا من قبل أفراد داعش المتواجدين في المنطقة.

في محافظة الأنبار، في 9 شباط، أسفر قصف استهدف عامرية الفلوجة الى إصابة 9 الى 13 شخصاً، في حين وقعت قذائف هاون في 26 شباط على مجمع الفارس العربي في عامرية الفلوجة مما أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة خمسة آخرين.

في 27 شباط، أُصيب 12 مدنياً حينما تم إطلاق قذائف هاون زُعم أنها أطلقت من تنظيم داعش على مدينة الحبانية شرق الرمادي. في 28 أيار، أسفر قصف على مستشفى حديثة العام الى إصابة ستة مدنيين، وفي نفس اليوم، ورد أن خمسة مدنيين أصيبوا جراء قصف في ناحية بروانة شرق حديثة.

في 6 أيار، أسفر قصف استهدف مدينة هيت عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة ثلاثة آخرين. في 13 أيار، أسفر قصف على مدينة الخالدية شرق الرمادي الى مقتل خمسة أشخاص. في 16 أيار، وفقاً لمصدر واحد، تسبب القصف المتكرر في سقوط 28 من الضحايا المدنيين بمن فيهم أطفال المدارس. أفاد مصدر آخر أن القصف أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة 27 آخرين كانوا من المسنين والنساء والأطفال من بين هؤلاء الضحايا. تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة صوراً يبدو أنها تظهر آثار القصف. وفي إحدى الصور ظهرت جثتين بشكل واضح للعيان، ويبدو على أحدهما انه طفل. ولم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من صحة الصور.

في 17 تموز، أسفر قصف عن مقتل مدني واحد في مدينة هيت. في 19 أيلول، في هيت أيضاً، أسفر قصف عن مقتل شاب وإصابة امرأة واحدة وطفليها.

في 26 آذار، في كردستان العراق، أسفر قصف قام به داعش عن ضرب حديقة لبيت في قرية مهانة في قضاء مخمور في محافظة أربيل، مما أسفر عن إصابة ستة مدنيين. ثلاثة منهم (بينهم فتاة بعمر 12 عاماً وصبي بعمر 16 عاماً) توفوا في وقت لاحق بسبب جراحهم.

### الإستخدام المزعوم للعناصر الكيميائية الداخلة في صنع الأسلحة

وردت عدة تقارير خلال فترة كتابة التقرير تُفيد عن إستخدام العناصر الكيميائية الداخلة في صنع الأسلحة في الهجمات التي تُشنّ من قبل داعش. لم يستطع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة التحقق من الإستخدام الحقيقي لهذه العناصر في تلك الهجمات ولم يتم التأكيد من صحة إستخدامها رسمياً. مع ذلك، فإنّ تواتر التقارير والأعراض التي تم التبليغ عنها تُشير الى إستخدام داعش لبعض من تلك العناصر الكيميائية.

في محافظة نينوى، في 11 شباط، أطلق داعش قذائف هاون على قوات البيشمركة في منطقة دوميذ في جنوب قضاء سنجار، مما أسفر عن حالات إعياء وإختناق وعُطاس وإلتهاب العيون لتسعة من ضباط البيشمركة على الأقل. تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة مزيداً من المعلومات في نهاية شباط، حيث أوردت تلك المعلومات بأنّ من بين أكثر من 175 من قوات البيشمركة الذين تأثروا بالهجوم، كان البعض منهم يُعاني من أعراض أخرى بعد وقوع الحادث، كالحُمى وآلام في الصدر.

في 25 شباط، أُفيد أنّ الهجمات الصاروخية من قبل داعش على سنجار، أسفرت عن حدوث أعراض كالتهقيؤ والإختناق والعطاس وإلتهاب العيون لأربعة على الأقل من قوات البيشمركة وثلاثة من المدنيين العائدين قد تكون نتيجة لإستخدام العناصر الكيميائية. زعمت مصادر للمعلومات منفردة ومنفصلة بأن أكثر من 100 شخص وخصوصاً من قوات البيشمركة كانوا يعانون من مشاكل في التنفس والصداع والغثيان والتهقيؤ بعد أن إستهدفت صواريخ داعش خط المواجهة في مدينة سنجار.

في 2 آذار، أسفرت الهجمات الصاروخية على قرية الخازر في ناحية زمار في قضاء تلعفر، عن حالات إختناق ودوار وإلتهاب العيون لإثنين من المدنيين (كلاهما من النساء) و ستة أفراد من البيشمركة.

في صباح يوم 30 نيسان، هاجم داعش الخط الأمامي لمواقع البيشمركة في قرية الخازر في قضاء الحمدانية. وأفادت وسائل الإعلام المحلية بأن داعش قد استخدم قذائف هاون تحوي على عناصر كيميائية في الهجوم. كما أفاد مصدران تم الإتصال بهما من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة بأن حوالي 32 قذيفة هاون أطلقت على البيشمركة ولكن لم يتم إستخدام أي عنصر كيميائي في الهجوم. مع ذلك، أفاد مصدران آخران إضافة الى شاهد عيان بأن ثلاثة أفراد من قوات البيشمركة قد أُصيبوا بمشاكل في التنفس إضافة الى الإعياء وآلم في أعينهم بعد الهجوم. وزعمت المصادر بأن رائحة الكبريت كان تتبعث بعد الهجوم، وأنبعث دخان أصفر أثناء التفجير.

في 23 آب، أفادت وسائل الإعلام المحلية عن قيام داعش بقصف مواقع للجيش العراقي في ناحية القيارة في الموصل بصواريخ كاتيوشا وقد وردَ أنها كانت تحتوي على غاز الكلورين. كما ورد أنّ ثلاثة جنود عانوا من الإختناق مباشرة بعد الهجوم، ولم يتمكن مكتب حقوق الإنسان من تأكيد الخبر.

في 14 نيسان، في أعقاب هجوم صاروخي على قرية أبو شيبة شرق قضاء مخمور، في إقليم كردستان العراق، أفادت معلومات بأن أربعة جنود من قوات البيشمركة كانوا يُعانون من صعوبات في التنفس، ورُغم أنّ أحد الجنود وافته الأجل في 15 نيسان نتيجة لهذا الهجوم.

في 16 نيسان، هاجمت صواريخ داعش قُرى جار الله وكُبيبة في قضاء مخمور في محافظة أربيل مما أسفر عن تعرض ثمانية جنود من قوات البيشمركة الى صعوبة كبيرة في التنفس، وأيضاً عانى ثلاثة منهم من تورم في الوجه والعين.

في 14 أيار، هاجمت صواريخ داعش قوات البيشمركة في قرية أبو شيبة، ناحية الكوير في قضاء مخمور في محافظة أربيل، مما أسفر عن تعرض 14 جندي من البيشمركة لتهيج في العين وصعوبة في التنفس والصُداع.

في كركوك، في 8 آذار 2016، تم إطلاق ما يصل الى 41 صاروخاً من المناطق التي يسيطر عليها داعش والمناطق المتأثرة داخل وحول قضاء تازة التركماني جنوب مدينة كركوك. وفقاً للمصادر، إنبعثت روائح من بعض الصواريخ والتي تسببت في صعوبات في التنفس لعدد من الأشخاص والذين تم إحالتهم لاحقاً الى المستشفى. شملت الأعراض صعوبة في التنفس، وإحمرار وتهيج الجلد أو الشعور بالحرق، والعديد من حالات القيء. توفيت طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات في 11 آذار، يُقال بسبب حصول مضاعفات عانت منها بعد الهجوم.

وفقاً للمصادر، تم تسجيل 200 شخص على الأقل من المتأثرين بالهجوم الذي وقع في 8 آذار في المستشفى. حيث كان معظمهم يعاني من تهيج طفيف بينما كان أكثر من 23 شخص يعني من حالات خطرة تشمل صعوبة في التنفس وإحمرار وتهيج الجلد أو الشعور بالحرق وحالات القيء. ذكرت لاحقاً بعض وسائل الإعلام وتقارير أخرى بأن أكثر من 2000 شخص تأثروا بسبب الهجوم. مع ذلك، تابع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة مباشرة مع المصادر الطبية والصحية في المنطقة والذين كانوا يتعاملون مع المتضررين من الحادث، ولم يتم إثبات العدد بشكل قطعي.

في 2 أيار، قام داعش بإطلاق عشرة صواريخ على مواقع تابعة لقوات الحشد الشعبي في قرية بشير جنوب مدينة كركوك. وفقاً للمصادر، فإن بعض الصواريخ كان ينبعث منها غاز تسبب في تهيج الجلد وصعوبة في التنفس للمتواجدين في المنطقة. تأثر نتيجة لذلك ثلاثة عشر فرداً من قوات الحشد الشعبي وتم نقلهم الى المستشفى. في صباح وظهيرة يوم 8 أيار، أطلق داعش 42 صاروخاً نحو قرية البشير، جنوب كركوك، والتي تم إستعادتها من داعش في 30 نيسان. ووفقاً للمصادر، فقد أنبعثت رائحة سيئة على أثر الانفجار والذي تسبب في حالات إختناق وغثيان إضافة الى إحمرار وتهيج الجلد. وبحسب ماورد، فقد تأثر بسبب الحادث إثنين من المدنيين و موظف فني من دائرة الكهرباء ومواطن كان عائداً ليتفقد ممتلكاته بعد إستعادة القرية، إضافة الى خمسين من رجال الشرطة في مركز شرطة بشير. وضربت عدد من الصواريخ ضواحي القرية، إضافة الى تلك التي وضربت مركز القرية بالقرب من مركز الشرطة.

في صلاح الدين، أسفر سقوط صواريخ عدة على منطقة الزهور في مركز مدينة تكريت في 19 كانون الثاني عن إصابة أربعة مدنيين. وفقاً الى مصادر المعلومات، أُدخل عشرة أشخاص (سته مدنيين وأربعة من رجال الشرطة) لاحقاً الى المستشفى بسبب مشاكل في التنفس، وتم إخراجهم في اليوم نفسه. ذكر مصدر محلي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أنّ رائحة سيئة كانت تنبعث بعد سقوط أحد الصواريخ.



## إستهداف داعش لأشخاص يُزعم بأنهم معارضون لنهج التكفيري

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تُفيد باستمرار داعش إستهدافه مباشرة لأي شخص يعتبره معارضاً لسيطرته أو فكره التكفيري. تمثل الحوادث أدناه جزءاً من قائمة طويلة من خروقات حقوق الإنسان التي ارتكبتها داعش ووثّقها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة.

في نينوى، نفذ داعش العديد من جرائم القتل، بعضها كانت نتيجة "أحكام" فرضتها محاكمه التي أنشأها. إن جميع تلك المحاكم المزعومة ليست بالشرعية لأنها غير مخولة بموجب القانون العراقي لممارسة السلطة القضائية ولا تحترم المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية، لهذا فإن أي حكم تصدره تلك المحاكم يُعدّ حكماً غير قانوني.

في 22 تشرين الثاني 2015، ورد أن تنظيم داعش قام بقتل رجلين بسبب مزاعم عن ممارستهما المثلية الجنسية في مدينة الفلوجة، وذلك برميها من سطح احدى المباني. في 23 تشرين الثاني، نشر داعش مجموعة من الصور لوسائل التواصل الإجتماعي تكشف عن رجلين معصوبي الأعين يتم رميها من قبل رجلين ملتئمين من سطح مبنى، وجسديهما مطروحين على الأرض. لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من صحة الصور.

في 4 كانون الثاني، ورد أن داعش قام بقتل مدرّس في مدرسة فلسطين في مدينة المنصور، يُزعم أنه كان يرفض نشر المذاهب الخاصة بداعش بين الطلاب.

في 8 كانون الثاني، قتل داعش ثمانية رجال منهم ستة أفراد من قوات الأمن العراقية السابقين ورجال شرطة في قاعدة غابات العسكرية في مدينة الموصل. أُتهم الضحايا بتعاونهم مع قوات الأمن العراقية عن طريق محكمة تم تنصيبها من قبل داعش ومن ثم إعدامهم رمياً بالرصاص في الرأس.

في 10 كانون الثاني، قتل داعش خمسة رجال، من بينهم إثنين من ضباط الشرطة السابقين في قاعدة الغزلاني العسكرية في مدينة الموصل. حيث اتهمت محكمة نصّبت من قبل داعش الرجال بمختلف "المخالفات" بما في ذلك عدم إطاعة تعاليم داعش وتعاونهم مع قوات الأمن العراقية، وبحسب ماورد فقد تم دس الضحايا بالجرافات.

في 15 كانون الثاني، تم قتل ثلاث مدرّسات في قاعدة غابات العسكرية شمال الموصل. حيث أُتهمت المحكمة التي تم تنصيبها من قبل داعش الضحايا بإعطاء معلومات الى قوات الأمن العراقية، ومن ثم قاموا بحرقهن حتى الموت.

في 7 شباط، قتل داعش علناً أربعة شباب برميهم من أعلى مبنى شركة التأمين الوطنية في منطقة الدواسة وسط مدينة الموصل، وأُتهم الضحايا بتعاونهم مع قوات الأمن العراقية.

في 18 شباط، قتل داعش رمياً بالرصاص ثلاث موظفات سابقات من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات شمال الموصل بعد خطفهنّ في كانون الثاني 2016.

في 5 آذار، قتل داعش 12 من ضباط الشرطة السابقين رمياً بالرصاص (جميعهم رجالاً) في قرية عين جحش في ناحية الفيارا في الموصل، حيث زُعم بأنهم كانوا يتعاونون مع قوات الأمن العراقية. تمت عملية القتل بقرار من المحكمة التي نصّبت من قبل داعش. في 30 آذار، قتل داعش علناً 15 مدنياً صعقاً بالكهرباء، في حديقة الشهداء في منطقة الدواسة وسط مدينة الموصل، بقرار من المحكمة التي نصّبت من قبل داعش. حيث أُتهم الضحايا بتعاونهم مع قوات الأمن العراقية، وقام داعش بتصوير عملية القتل.

في 14 أيار، قُتل داعش رميةً بالحجارة 18 شخصاً (رجالاً ونساءً) علناً على بوابة مسجد الزهراء في منطقة التحرير شرق الموصل، يُزعم تورطهم بإفعال الزنا. تم قتل الضحايا بعد قرار من المحكمة التي نُصِّبَت من قبل داعش. حيث قام داعش باختطافهم من مناطق مختلفة في الموصل في 9 أيار مع 17 آخرين. في 17 أيار، قُتل داعش 21 مدنياً أتهموا بتسريب معلومات لقوات الأمن العراقية عن مواقع داعش. أُفيد أن الضحايا لقوا مصرعهم غرقاً في حوض من حمض النتريك.

في 6 حزيران، رُجمت امرأة حتى الموت بالحجارة من قبل داعش في منطقة التحرير في الموصل، بالقرب من مسجد الزهراء. حيث أُتهمت من قبل المحكمة التي نُصِّبَت من قبل داعش بارتكاب الزنا. وأمر عناصر من داعش أن تُترك جثتها في الشارع ليوم كامل قبل سحبها.

في 11 أيلول، ورد أن داعش قتل ثمانية مدنيين غرقاً في حوض سباحة في منطقة الدواسة وسط مدينة الموصل. حيث زُعم أن الضحايا كانوا يتعاونون مع الحكومة العراقية وقوات البيشمركة.

نَفَذَ داعش أيضاً عدداً كبيراً من عمليات الخطف في نينوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. على سبيل المثال، خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني، ورد عن قيام داعش باختطاف خمسة مدرّسين (رجالاً) من حي الحدباء وحي الصديق وحي الكندي وحي اليرموك وحي الطيران في مدينة الموصل. حيث زُعم أنه تم أخذهم جميعاً بعد رفضهم نشر المذاهب التي يتبناها داعش بين الطلاب.

في 1 شباط، ورد أن داعش قام بخطف ثلاثة رجال من أصحاب مقاهي الإنترنت في مدينة الموصل. حيث كان الضحايا يقدمون خدمات تسمح للمستخدمين بدخول مواقع يعتبرها داعش غير أخلاقية، على سبيل المثال، السماح بمشاهدة الأفلام وكرة القدم. حيث تم نقل الضحايا الى مكان مجهول.

بتأريخ 3 الى 9 أيلول، قام داعش بخطف لا يقل عن 15 شخصاً من راكبي الدراجات النارية في الموصل حيث زُعم أنهم كانوا يمّرّون أعلام داعش في المدينة.

في 5 أيلول، أطلق داعش حملة تفتيش في مناطق مختلفة في الموصل وقام بخطف 43 مدنياً، بينهم امرأتان لأسباب مختلفة مثل إنضمام بعض أفراد الأسرة الى قوات الأمن العراقية أو قوات البيشمركة، وفي بعض الحالات، بسبب عدم ولائهم "للخلافة"، أو على خلفية إتهامات تُفيد بأنهم كانوا يخططون للفرار من المدينة، وقام داعش بالإستيلاء على ممتلكات المُختطفين.

في صلاح الدين، قام داعش بخطف تسعة رجال من عائلة واحدة في 14 أيار، في منطقة الجلام في قضاء الدور جنوب شرق مدينة تكريت. وفقاً للمصادر، كان الرجال من عشيرة شمّر وقد عمل معظمهم في مجال الزراعة ولكن كان إثنان منهم من أفراد الجيش العراقي.

في ديالى، اقتحم مسلّحون يرتدون زيّاً عسكرياً منزلاً في قرية الثورة ناحية قرّة تبة شمال بعقوبة في 30 أيار، مما أسفر عن مقتل الأب وإبنيه الإثنيين وأحد أقاربه الذي كان إماماً. كان الضحايا من عشيرة العزة العربية السنيّة. إدّعى داعش مسؤوليته عن الهجوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في كركوك، واصل داعش عمليات القتل والخطف ومُعاقبة المدنيين في المناطق التي يُسيطر عليها في قضاء الحويجة. على سبيل المثال، في 28 شباط، ورد أن داعش أطلق النار على أربعة شباب في أحد الساحات العامة لتلك المنطقة مما أسفر عن قتلهم. تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير متضاربة عن سبب عملية

الإعدام هذه، حيث أشارت بعض المصادر الى أنهم قُتلوا لمحاولتهم الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، في حين أشار آخرون الى ان الضحايا قد كتبوا شعارات مناهضة لداعش على الجدران، وعُلقت جثثهم على أعمدة في وسط مدينة الحويجة.

إضافة الى ذلك، سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة حالات عن إختطاف مدنيين من قبل داعش. على سبيل المثال، في 6 و 7 أيار، أطلق داعش حملة تستهدف المدنيين في عدة قرى في قضاء الحويجة، وخطف اكثر من 20 مدنياً بسبب مساعدتهم للعوائل على الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، وتعاونهم مع قوات الأمن العراقية وبسبب وجود أقارب لهم يعملون مع القوات الأمنية حسب ما ورد.

عاقب داعش أيضاً المدنيين لإنتهاك قواعده. على سبيل المثال، في 18 كانون الثاني 2016، قام أفراد من داعش في الحويجة بقطع أيدي ثلاثة رجال في ناحية الزاب جنوب غرب كركوك. وفقاً للمصادر، نفذ عناصر من داعش قرار المحكمة التي نصّبها داعش بإتهام الرجال بالسرقة.

في الأنبار، ورد أن داعش قام بقتل امرأة رجماً بتهمة الدعارة في هيت. يُقال أن عملية القتل تمت في مكان عام حيث أُجبر الناس على مشاهدة الحدث. وفقاً الى مصدر معلومات، فإن المرأة كانت قد رفضت الزواج من مقاتل من أفراد داعش ومن ثم قام بإتهامها بالبغاء.

في 5 أيار، قتل داعش خمسة مدنيين في مدينة القائم، حيث زُعم أن الضحايا كانوا يتعاونون مع قوات الأمن العراقية.

### إستهداف داعش لأشخاص يحاولون الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرتهم

طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تفيد بإستمرار داعش إستهدافه للمدنيين الذين يحاولون الفرار من المناطق الخاضعة تحت سيطرته. تمثل الحالات أدناه جزءاً من قائمة مطوّلة من الحوادث التي وثّقها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة.

في نينوى، وردَ عن محاولة مايقارب 70 مدنياً الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش جنوب مدينة الموصل عن طريق عبور نهر دجلة بإتجاه قضاء مخمور في محافظة أربيل في 15 كانون الثاني. تم القاء القبض على مايقارب 18 رجلاً و امرأتين من قرى الحاج علي والسفينة في ناحية القيارة في الموصل من قبل داعش عند محاولتهم الفرار. لاحقاً، تم إطلاق النار عليهم وقتلهم من قبل داعش أمام الناس.

في 29 شباط، اطلق داعش الرصاص على أب وأبنة (البالغ من العمر بين 14-16 سنة) مما أسفر عن قتلها في قرية الحاج علي في ناحية القيارة في الموصل وتم تعليق جثتيهما على عمود كهرباء في القرية، حيث تم القبض على الضحيتين في منطقة غير محددة في مكان ما بين حدود مخمور وناحية القيارة عندما كانا يحاولان الفرار من قرية الحاج علي.

في 22 نيسان، قتل داعش علناً رميةً بالرصاص أربعة مدنيين (ثلاث نساء ورجل) من قرية تن ترة والدويزات تحتاني والمكوك والحاج علي في ناحية القيارة في الموصل، حيث القي القبض عليهم في الليلة السابقة في قرية الحاج علي (مع عدد غير محدد من الأطفال) وهم يحاولون الفرار تجاه قضاء مخمور في محافظة أربيل.

في 31 أيار، قتل داعش رمياً بالرصاص 11 مدنياً، بينهم فتى يبلغ من العمر 16 عاماً بعد إلقاء القبض عليهم وهم يحاولون الفرار من مدينة القيارة في 29 أيار بالقرب من جسر القيارة الذي يربط ناحية القيارة في محافظة نينوى مع قضاء مخمور في محافظة أربيل.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من عدد كبير من الحوادث للعوائل التي كانت تحاول الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في الحويجة في كركوك، طلباً للأمان في مدينة كركوك، حيث تم إستهدافها بعبوات ناسفة زُرعت لتُعيق فرارها أو قيامه بقتلها وجرح بعضه أفرادها أثناء محاولتهم الفرار أو بعد إلقاء القبض عليهم.

على سبيل المثال، في 1 شباط، انفجرت عبوة ناسفة على عائلة مكونة من خمسة أشخاص عندما كانت تحاول الفرار الى قضاء الحويجة في جنوب غرب كركوك عبر تلال حميرين باتجاه ناحية العلم. يُقال أن الانفجار أسفر عن مقتل شخصين بالغين وإصابة فتاة واحدة حيث تم نقلها الى مستشفى العلم من قبل قوات الأمن العراقية. تُستخدم تلال حميرين كثيراً من قبل العوائل التي تُحاول الفرار من المناطق الخاضعة لداعش في الشرقاط والحويجة، ولكنها تعد طريقاً خطراً حيث تعرّض المدنيون للعبوات الناسفة يدوية الصنع والهجمات من قبل مسلحين أو في بعض الأحيان كانوا يضلّون طريقهم عند محاولتهم الدخول الى ناحية العلم.

في 6 آذار، ورد أن داعش قام بقتل ثلاثة شباب بعد القبض عليهم عند محاولتهم مغادرة الحويجة. تم إعدام الضحايا رمياً بالرصاص في قرية تابعة لناحية الحويجة. أشارت مصادر الى أن جثث الضحايا تُركت على الأرض بينما منع داعش الناس من إنتشالها لغرض دفنها.

في حادث وقع يوم 20 آذار، دُكر أن عبوة ناسفة أستهدفت عوائل من النازحين بالقرب من الخطوط الأمامية للبيشمركة، بالقرب من مكتب خالد، حيث كانت تحاول الفرار من قضاء الحويجة جنوب غرب مدينة كركوك. أشارت المصادر الى مقتل أربعة مدنيين من عائلة واحدة بينهم طفل وجرح ثلاثة آخرين بينهم طفل. يقال أن أفراد العائلة كانوا يسعون لدخول كركوك كنازحين.

في 24 نيسان، قتلت عناصر داعش أربعة مدنيين (ذكور) لمحاولتهم الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في قضاء الحويجة جنوب غرب كركوك. وفقاً الى المصادر، كان الضحايا من عائلة واحدة وتم إمساكهم عند محاولتهم الفرار من قضاء الحويجة. ذكرت المصادر أنّ أعمال القتل هذه نُفذت في مكان عام من قبل داعش في مدينة الحويجة وتم قتلهم رمياً بالرصاص وتُركت جثثهم مكشوفة على الأرض.

في 5 أيار، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع في منطقة المجمع في ناحية الرياض جنوب غرب كركوك. وُضعت العبوات الناسفة يدوية الصنع على طريق يؤدي الى مدينة كركوك، وقد كانت تستهدف العوائل التي تحاول الفرار من المناطق الخاضعة تحت سيطرة داعش في الحويجة. أصيبت فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً في الحادث. في 23 أيار، تعرّضت عائلة تحاول الفرار من منطقة الحويجة الخاضعة لسيطرة داعش والوصول الى مدينة كركوك الى إنفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع بالقرب من قرية كُبيبية في قضاء دبس، ممّا أدى الى مقتل مدني واحد وأصابة آخر.

في 9 حزيران، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع على مدنيين كانوا يحاولون الفرار من المنطقة الخاضعة لسيطرة داعش بالقرب من قرية غرة في قضاء دبس غرب مدينة كركوك، حيث أسفر الحادث عن مقتل امرأة واحدة وإصابة أربعة أطفال.

وُضعت العبوة الناسفة يدوية الصنع على طريق تستخدمه العوائل النازحة الفارة من الحويجة باتجاه مدينة كركوك عبر قضاء دبس.

في 2 أيلول، أطلق داعش النار على طفلين مما أسفر عن قتلها عندما كانا يحاولان الفرار مع والدتهما من الحويجة الخاضعة لسيطرة داعش.

استمرّ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة باستلام تقارير تفيد بقتل داعش للمدنيين في قضاء الشرقاط الخاضع لسيطرته في صلاح الدين. على سبيل المثال، بعد ظهيرة يوم 29 كانون الثاني، قتل داعش 10 مدنيين وأفراد سابقين من قوات الأمن العراقية في حي العسكري في وسط المدينة من قضاء الشرقاط، حيث تم إطلاق النار عليهم في الرأس في مكان عام بناءً على قرار من محكمة نُصبت من قبل داعش. وفقاً الى مصادر المعلومات، أُتهم أربعة من الضحايا برفع العلم العراقي على مبنى دائرة الإتصالات في الشرقاط، وأُتهم الستة الآخرون بتعاونهم مع قوات الأمن العراقية.

خلال الفترة المحصورة بين 9 و 11 آذار، قتل داعش أعداداً من المدنيين في مناطق مختلفة من قضاء الشرقاط. في 9 آذار، قتل داعش خمسة مدنيين في قرية العيثة على "الجانب الأيسر" من قضاء الشرقاط، وأصيب الضحايا الذين كانوا من العرب السنّة من عشيرة الجبور في الرأس، حيث يُزعم أنهم كانوا يشاركون في الهجوم المسلح على المركز الإعلامي لداعش في الشرقاط والإعداد لهجمات إضافية على داعش وأيضاً لديهم إتصالات مع قوات الأمن العراقية. في 10 آذار، قتل داعش خمسة مدنيين في وسط مدينة قضاء الشرقاط، حيث قتل إثنين منهم بإطلاق النار على رؤوسهم فيما قُطعت رؤوس الثلاثة الباقين. كان جميع الضحايا من العرب السنّة من عشيرة الجبور من قضاء الشرقاط. زُعم أنهم قُتلوا لمشاركتهم في الأعمال المسلحة وغيرها من حركات المعارضة ضد داعش في الشرقاط. جرت عمليات القتل في مكان عام، وقُتل ثلاثة من الضحايا في سوق الشرقاط الرئيسي. وقد عرض فيديو عبر وسائل الإعلام الخاصة بداعش بصور فيها مقتل إثنين من الضحايا المذكورين أعلاه، ولكن تم إزالته لاحقاً. في 11 آذار، قتل داعش مدنياً بإطلاق النار عليه. كان الضحية من سكّان الحي العسكري في الشرقاط، حيث زُعم أنه كان منضماً الى خلية سرية شاركت في هجمات بالأسلحة الخفيفة ضد داعش في الشرقاط.

في 6 شباط، في منطقة جويبة شرق الرمادي في الأنبار، قتل داعش 12 مدنياً كانوا يحاولون الفرار من المنطقة الخاضعة لسيطرة داعش. في 14 آذار، ورد أن مدنيين إثنين (امرأة وابنها كما زُعم) قُتلوا بسبب تفجير عبوة ناسفة يدوية الصنع خارج هيت عندما كانا يحاولان الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش.

إستهدف داعش أيضاً، ضمن المناطق الخاضعة لسيطرته، رجال دين من الطائفة السنية والذين لم يروّجوا للمذاهب التكفيرية للتنظيم أو الإنضمام اليه. في 14 كانون الثاني، داهم داعش مسجدين وسط مدينة الموصل وقبض على إثنين من الأئمة لمخالفتهما تعليماته التي تتعلق بسير صلاة وخطبة الجمعة. في 15 كانون الثاني، تم إختطاف ستة أئمة في الموصل بعد إتهامهم من قبل المحكمة التي نصبها داعش ببحث الناس في خطبهم بعدم الإنضمام الى داعش أو دعمهم.

في 23 كانون الثاني، خطف داعش ستة أئمة من بيوتهم في حي الكرمة شرق مدينة الموصل لأسباب غير معروفة.

في 10 شباط، قتل داعش إمام جامع النورين في الموصل، لعدم تعاونهم مع التنظيم حسب ما ورد. تم قتل الضحية في قاعدة الغابات العسكرية شمال الموصل بعد صدور قرار من المحكمة التي نصبت من قبل داعش. حيث تم خطف الضحية من بيته في يوم غير معلوم في شهر تشرين الثاني 2015.

في 29 شباط، قتل داعش إثنين من الأئمة بإطلاق النار عليهما في الرأس. كان أحدهما إمام جامع تبارك الرحمن في منطقة الحدباء شمال الموصل، والآخر من جامع زين العابدين في منطقة النور شرق الموصل. أتهمت محكمة نصبت من قبل داعش الضحايا بعدم إطاعة تعليمات التنظيم ومنع الشباب من الإنضمام اليه، حيث تم إختطاف الضحايا من الجوامع في 26 شباط.

في مساء يوم 22 نيسان، اختطف داعش ثلاثة أئمة من منازلهم في مناطق الزنجيلي ويا ب الطوب والدواسة وسط الموصل، واقتادهم الى جهة مجهولة. رُعم أنّ الضحايا أتهموا بعدم إتباعهم قواعد داعش، ولا تزال أماكن وجودهم وحالتهم مجهولة.

### الإعتداءات على المناطق ذات الأهمية الدينية والثقافية

إستمر داعش بتدمير وسلب المناطق ذات الأهمية الثقافية التي يعتبرها مناطق مخالفة للمفهوم الإسلامي.

بتاريخ 14 تشرين الثاني 2015، قام تنظيم داعش بتفجير مسجد الفاروق التابع للطائفة السنية في ناحية العياضية بقضاء تلعر في نينوى. وفقاً لتقارير، فقد أقدم تنظيم داعش على تدمير هذا المسجد لإحتوائه على قبور وأضرحة كانت موضع تبجيل من قبل السكان المحليين.

وفقاً لتقارير أخرى، قام تنظيم داعش وبتاريخ 10 نيسان بتدمير البوابة الأثرية لمدينة ماشكي الواقعة شمال مدينة الموصل والبالغ عمرها 2000 عام بإستخدام الجرافات والعبوات الناسفة يدوية الصنع. وقام المكتب الإعلامي لولاية نينوى التابع لتنظيم داعش بنشر صور تدمير البوابة على وسائل التواصل الإجتماعي. حيث اظهرت بعض الصور جرافة وهي تقوم بتدمير البوابة الأثرية، كما واطهرت صور لاحقه للبوابة المحطمة وسط الرُكام .

كما قام تنظيم داعش بتاريخ 23 أيار بنشر صور في وسائل التواصل الاجتماعي تظهر إزالة القطع الأثرية القديمة من بوابة نركال في الموصل. في أحد تلك الصور ظهرت مساحة فارغة في مكان طالما شوهد فيه الثور المجنح. ونقل عن أحد المصادر قوله بأن تنظيم داعش قام يوم 22 أيار بنقل إثنين من الثيران المجنحة من بوابة نركال إلى جهة مجهولة. وفي ظهيرة يوم 4 حزيران، فجر تنظيم داعش معبد نابو البالغ عمره 2800 عاما في ناحية النمرود في قضاء الحمدانية. وقام تنظيم داعش بعد ذلك بنشر صور ومقاطع فيديو عن الدمار في وسائل التواصل الإجتماعي.

### الهجمات على المجتمعات العرقية والدينية

إستمر تنظيم داعش بإستهدافه المتعمد للمجتمعات العرقية والدينية من خلال عدد من الإنتهاكات. وفقاً للمعلومات المقدّمة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة في أيار 2016، فقد بقي ما يقارب من 1934 من النساء والأطفال الأيزيديين في قبضة تنظيم داعش.

كما ذكرت معظم التقارير المتعلقة بالهجمات التي قام بها تنظيم داعش ضد مجتمعات الأقليات بأنها حدثت في نينوى.

فعلى سبيل المثال، في صبيحة يوم 16 كانون الثاني، قام تنظيم داعش بإجراء "مزاد" في ساحة قاسم الخياط، غربي الموصل لبيع ممتلكات المسيحيين الذين فرّوا من المدينة في تموز 2014. كما أفادت التقارير، فقد تم عرض 400 منزل و 19 مبنى و 167 محلات تجارية وأثاثاً للبيع. وقد قام التنظيم بالإعلان عن المزاد عبر مكبرات صوت مثبتة على مركبات في مناطق متفرقة من الموصل وقد قام بعض من أهالي الموصل بشراء منازل تعود لجيرانهم السابقين بهدف إعادتها لهم في يوم ما. ومن الجدير بالذكر أنه لم يعد هناك وجود للمسيحيين في الموصل.

في 22 كانون الثاني، قتل تنظيم داعش رجلين من الطائفة الأيزيدية في ساحة في قضاء البعاج بعد القبض عليهما في القرية السكنية، حيث كان الرجلان ذاهبان لإسترداد جزراتهم الزراعية التي تركوها في القرية السكنية أثناء فرارهم من قرى نل عزيز في قضاء سنجار في آب 2014. ذكر مصدران أن الضحيتين قُتلا شنقاً، في حين أفاد مصدر آخر بأنه تم قتلهم رمياً بالرصاص قبل شنقهم.

في 31 كانون الثاني، قتل تنظيم داعش صبيّاً من الشبّك يبلغ من العمر 17 عاماً في قرية بير بوك في ناحية بعشيقية بقضاء الموصل وذلك بإطلاق النار في رأسه، حيث قاموا بخطف الضحية في بداية شهر كانون الثاني تقريباً وأتهم من قبل محكمة نصّبت من قبل داعش بالتجسس لصالح قوات البيشمركة.

قام تنظيم داعش يوم 8 آذار بقتل ستّ نساء جنوبي الموصل. كما ذكرت مصادر فإنّ أربعة منهن كنّ من الأيزيديات، وقد حاولن الهرب من أسر داعش في اليوم السابق ولكن تم القبض عليهنّ في قضاء الحضر جنوبي الموصل.

كما قام تنظيم داعش في يوم 13 آذار بقتل تسعة رجال من طائفة الشبّك في قرية بير بوك الواقعة في ناحية بعشيقية بقضاء الموصل. حيث تم إختطاف الضحايا قبل عدة أشهر وقتلوا بناء على أمر من محكمة نصّبت من قبل داعش حيث يُزعم أنهم كانوا يتعاونون مع الحكومة العراقية.

في صبيحة يوم 22 آذار، أمر تنظيم داعش سكّان أحياء وادي حجر والمنصور في الموصل عبر مكبرات صوت وضعت على مركبات بالبقاء داخل المنازل في الصباح الباكر. وفي وقت مبكر من اليوم التالي، فجر تنظيم داعش ثلاثة منازل في وادي حجر ووحد في المنصور بإستخدام المتفجرات. كما نقلت المصادر فإنّ تلك المنازل تعود لسكان شيعة فرّوا من المدينة في حزيران عام 2014. وقد تم إستخدامها من قبل التنظيم لتخزين الأسلحة والعبوات الناسفة يدوية الصنع وغيرها من المعدات العسكرية.

### التجنيد القسري وإستخدام الأطفال

في نينوى، نقل تنظيم داعش ما يقارب من 25 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 سنة بتاريخ 13 آذار من دار البراعم لرعاية الأيتام الكائن في حي الزهور بالموصل الى معسكر تدريب للأطفال في قضاء تلعفر. وحسب المصادر، فإنّ الأطفال هم من التركمان الشيعة وقد خطفهم التنظيم تقريباً بتاريخ 17 تموز 2014.

وفي يوم 30 آذار، شنّ تنظيم داعش هجوماً ضد الجيش العراقي ومقاتلي العشائر السنية في قرية خربردان الواقعة بقضاء مخمور في محافظة أربيل بإستخدام ستة أفراد يرتدون سترات ناسفة. كان من بينهم أشخاصاً تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 عاماً وقد قُتلوا على يد الجيش العراقي أثناء تفجيرهم للسترات الناسفة.

كما قام التنظيم أيضاً بقتل الأطفال الذين تم تجنيدهم أثناء هروبهم من ساحة المعركة. فعلى سبيل المثال، زعم تنظيم داعش بأنه أطلق النار على ستة من مقاتليه من بينهم قاصران وقتلهم في ناحية حمام العليل بالموصل في 12 أيار حيث زُعم فرارهم من المعارك في قرية المهنا الواقعة في ناحية القيارة بالموصل.

وفي كركوك، يوم 4 حزيران، جمّع تنظيم داعش وحسب ما ذُكر عدداً من الشباب المدنيين، من بينهم أطفال نقلَ أعمارهم عن 18 عاماً في سوق محلي وسط مدينة الحويجة وحملهم في حافلة حيث زُعم أن التنظيم كان يريد إجبارهم على القتال لصالحه. وفقاً لتقارير إعلامية ومصدر واحد فقد بلغ عدد الشباب ما يقرب من 19 فرداً وعدداً غير معروف من الأولاد دون سن الـ 18 وقيل بأنهم أُخذوا إلى مركز تدريب تابع للتنظيم قرب ناحية الرياض.

أما في ديالى و في ليلة 2 حزيران، تم تنفيذ عملية انتحارية من قبل قاصر باستخدام حزام ناسف انفجر في سيارة أجرة على مقربة من ناحية السلام على الطريق الرئيسي المؤدي الى بعقوبة. أدى الانفجار الى مقتل إثنين من المدنيين وإثنين من رجال الشرطة. وقد ذكر أن المهاجم أستاجر سيارة الأجرة كراكب ثم فجر الحزام الناسف بعد نقطة تفتيش للقوات الأمنية. وفقاً لتنظيم داعش الذي أعلن مسؤوليته عن الحادث في وسائل التواصل الإجتماعي، فقد كان منفذ العملية قتي يبلغ من العمر 17 عاماً.

### الإنتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها

#### عمليات القتل والختف غير المشروعة

أطلقت قوات الأمن العراقية النار على رجل مدني وقتلته بتاريخ 26 آذار في قرية خربردان في قضاء مخمور بشمال العراق. إستعادت قوات الأمن العراقية نصف القرية يوم 25 آذار وأعدت المدنيين إلى المنطقة التي استعادتها. وفي صباح يوم 26 آذار، أعلنت قوات الأمن العراقية للمدنيين في الجزء الآخر من القرية بأنه سيتم إخراجهم من هناك. ورد أن الضحية طلب من قوات الأمن العراقية العودة الى حيواناته ومنح الإذن لذلك قبل مغادرة القرية، وبينما كان يسير في شوارع القرية للقيام بذلك، إعترضه جنود من القوات العراقية إعتقدوا أنه كان من عناصر داعش واطلقوا النار على ساقه، وذكرت مصادر بأن الجنود أخذوا الرجل بعد ذلك إلى منطقة ريفية خارج خربردان والتقطوا صوراً وأشرطة فيديو لأنفسهم معه مدّعين بأنه كان عضواً في تنظيم داعش. وبعد حوالي ساعة أو ساعتين قُتل الرجل برصاص جندي من القوات العراقية باستخدام بندقية مثبتة على سيارة.

أطلقت قوات البيشمركة النار على نازح أيزيدي يبلغ من العمر 21 عاماً في قرية بير قاسم في ناحية سنوني في قضاء سنجار في نينوى يوم 14 حزيران. وقد أطلقت النار على الضحية مع خمسة مدنيين آخرين بينما كانوا في مركبة متحركة وبعد جمعهم للطابوق من القرية. زُعم بأن قوات البيشمركة سمحت للرجال الستة في البداية بدخول القرية وجمع الطابوق. ومع ذلك، قالت لهم نفس قوات البيشمركة في وقت لاحق بأن جمع الطابوق ممنوع في هذه المنطقة. وقبل مغادرة القرية سألت قوات البيشمركة الرجال الستة فيما إذا كان لديهم اي أسلحة، وكان إثنان من الرجال لديهم أسلحة ولكنهم رفضوا تسليمها. وبينما كانوا يغادرون القرية، قامت بيشمركة روجافا التي وصلت لتوها الى المنطقة بفتح النار على عربات الرجال وجرحت أحدهم. وأفاد شهود عيان الى أن قوات البيشمركة رفضت في البداية أخذ الضحية إلى المستشفى، ولكنها وافقت على ذلك بعد مرور ما يقرب من ساعة و 45 دقيقة. وقد توفي الضحية في الطريق إلى المستشفى بعد ذلك.



بعد سيطرة البيشمركة والقوات المرتبطة بها على سنجار في تشرين الثاني 2015، وردت تقارير تفيد بأن جماعات أيزيدية مسلحة مرتبطة بالقوات المسلحة الكردية كانت مشاركة بهجمات إنتقامية ضد المدنيين من العرب السنة. في صباح يوم 15 تشرين الثاني، ورد أن مجموعة مسلحة من الطائفة الأيزيدية دخلت قرية قابوسية وأطلقت النار على المختار وشقيقه. وذكر أحد المصادر أيضاً أنه في صباح يوم 15 تشرين الثاني، قتلت قوات أيزيدية سبعة أفراد من عائلة سنية في مجمع دوميز جنوب سنجار. ونتيجة لهذه الحوادث، قُتلت أعداداً كبيرة من المدنيين من العرب السنة تقدر بـ 70.000 شخصاً من القرى في ناحية القيروان متجهين جنوباً باتجاه تلعفر و قضاء البعاج.

ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن مسلحين مجهولين اختطفوا ثلاثة أفراد من الحرس الرئاسي العراقي و أربعة من سائقي الشاحنات وأربعة من حرس الحدود على الطريق الرئيسي بين بغداد وكركوك على مقربة من ناحية أمرلي في 12 شباط في صلاح الدين. أفاد شاهدها عيان لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أن الخاطفين تحدّثوا باللغة التركمانية وكانوا يرتدون بزات عسكرية مرافقين لجماعات شيعية مسلحة مرتبطة بقوات الأمن العراقية. زعم أحد المصادر أن مجموعة ميليشيات واحدة فقط كانت المسؤولة عن عملية الإختطاف، وكان جميع المختطفين من الأكراد. وفقاً لمصدر واحد، فقد تعرضوا لإعتداءات جسدية ولفظية أثناء إحتجازهم.

ذكرت المصادر أن عصابات أهل الحق اخذت ما يقرب من 500 الى 550 من الذكور السنة من قرى خمراي والجوزة في منطقة الجزيرة بتكريت بين 1 و 5 آذار عقب عملية أمنية مشتركة نفذتها الشرطة الاتحادية (وفقاً لمصدر واحد) والميليشيات. ولغاية منتصف شهر آب، أُعتبر 400 الى 450 شخصاً من هؤلاء المعتقلين في عداد المفقودين. وزعم بعض سكان الجوزة بأنهم تعرضوا لمعاملة جسدية سيئة أثناء الحادث أو أثناء إحتجازهم.

في 16 حزيران، سُنَّ هجوم تبناه تنظيم داعش أسفر عن مقتل قائد شرطة الطوز المعروف وأربعة آخرون من ضباط الشرطة من الرتب العالية (انظر أعلاه)، الأمر الذي أثار هجوماً إنتقامياً على مركز شرطة أمرلي<sup>11</sup> مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ستة معتقلين من العرب السنة. وبحسب ما ذكر فقد القي القبض على المعتقلين في أوقات مختلفة بزعم قيامهم بجرائم مختلفة، بضمنها جرائم تندرج تحت قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005. وذكر أحد المصادر لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أن الضحايا تعرضوا للضرب والخنق وأطلق النار. وقد أبلغ بعض الشهود المفوضية أن الجناة كانوا أعضاء في ميليشيات تابعة لوحدات الحشد الشعبي، في حين رجّحت مصادر أخرى أن سكان من أمرلي قد اشتركوا بذلك.

أصدر الحشد الشعبي بياناً يوم 18 حزيران أعلن فيه أن مسلحين مجهولين اقتحموا مركز الشرطة وأطلقوا النار على المعتقلين. ونفى البيان أيضاً اشتراك الحشد الشعبي بذلك، مشيراً إلى أنهم كانوا خارج المدينة وقت وقوع الحادث. وقد تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تفيد بأن هناك خسائر إضافية نتجت عن الحادث، بما فيها هجمات محتملة على مراكز إعتقال منفصلة "غير رسمية" في المنطقة. ومع ذلك لم يستطع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من هذه المزاعم. وبعد عدة أيام من الحادث، قام أعضاء أحد

---

<sup>11</sup> أمرلي هي منطقة للتركمان الشيعة والتي كانت تحت حصار تنظيم داعش لعدة أشهر في عام 2014. ومنذ ذلك الوقت، كان للميليشيات وجود قوي في المنطقة. وقد أحرقت عدة قرى محيطة بأمرلي وسليمان بيك ودمرت من قبل الميليشيات في الأسابيع التي تلت رفع الحصار عن البلدة، ومنذ ذلك الحين لم يسمح للسكان من العرب السنة والتركمان في هذه المناطق بالعودة.

الميليشيات المرتبطة بالحشد الشعبي بقيادة عجلات في شوارع أحياء العسكري والطين في طوز خورماتو واطلقوا عبارات تهديد للسكان من العرب والترکمان السنّة والأكراد وامروهم بمغادرة المنطقة في أقرب وقت ممكن.

عثرت قوات الأمن على جثث خمسة مدنيين على طريق فرعي في منطقة الحجاج في قضاء بيحي شمال تكريت يوم 11 نيسان. كان الضحايا معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي مع جروح نتجت عن إطلاق النار في الرأس والصدر. وكان الضحايا من العرب السنّة - ثلاثة من منطقة الحجاج واثنين من مدينة تكريت. وكانوا جزءاً من مجموعة متكونة من ثمانية مدنيين تم اختطافهم تقريباً في 6 الى 8 نيسان من قبل مسلحين يرتدون الزي العسكري ويستقلون سيارات دفع رباعي. زعمت المصادر بأن الجناة كانوا من ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي وكانوا يسيطرون على منطقة الحجاج وقت وقوع الحادث.

في 28 آيار، قتل عنصر من عصابات أهل الحق صيباً يبلغ من العمر 17 عاماً في تكريت. وفقاً لمصادر، كان الضحية يتجادل مع أستاذه في موضوع الإمتحانات في مدرسة الأسرة التعليمية الواقعة في شارع الأربعين وسط مدينة تكريت. وكما ذُكر، فقد قام طالب بإستدعاء أصدقائه من عصابات أهل الحق وابلغهم بالمشكلة. وعند وصولهم نشبت مشاجرة بينهم وبين ضباط شرطة يقومون بحراسة المدرسة حيث لم يسمح لهم بالدخول. وعند سماع الضحية بوصول العصابات ومحاولة دخولهم للمدرسة شعر بالخوف وحاول الهرب. وبينما كان يحاول القيام بذلك قامت عناصر من عصابات أهل الحق بإطلاق النار عليه وارادوه قتيلاً. يُذكر أن الضحية هو أحد النازحين من قضاء بيحي. وكما ورد فقد تم إعتقال سبعة أفراد من العصابات لصلتهم بالحادث، غير أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة لم يتمكن من تحديد ما إذا تم توجيه أي تُهم ضدهم.

في 1 آذار، قام مسلحون وصفوا من قبل مصادر بأنهم عناصر ميليشيات بإختطاف سبعة مدنيين من أحياء مختلفة من أفضية المقدادية وبعقوبة في ديالى. وبحسب ما ورد فإن أربعة مدنيين أُختطفوا من وسط مدينة المقدادية وواحد من حي التحرير واثنين من حي المعلمين في قضاء بعقوبة. وكان جميع المختطفين هم من العرب السنّة، ولا يزال مكان وجودهم مجهولاً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

اقتحم مسلحون في 2 آذار - وحسب مصادر بأنهم كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي - ثلاثة منازل في قرية الأحيمر غربي مدينة المقدادية وأطلقوا النار وقتلوا مدنياً في كل بيت. وكما ورد كان جميع الضحايا من العرب السنّة.

هاجم مسلحون زعم أنهم ينتمون إلى ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي عجلة مدنية على طريق صغير بالقرب من ناحية الوجيحية شمال شرق بعقوبة في 23 نيسان. وفقاً لمصدر، فإن ثلاثة رجال من المدنيين قُتلوا وأُصيبت امرأة واحدة بجروح. وكان جميع الضحايا من العرب السنّة ويقطنون في منطقة بيت درب في ناحية الوجيحية.

قام مسلحون - زُعم أنهم كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي - بإطلاق النار وقتل مدني من العرب السنّة في منطقة فلسطين في الحي العصري بقضاء المقدادية في 22 آيار.

أطلق مسلحون النار على مدني وارادوه قتيلاً من سيارة مدنية كانوا يقودونها - كما زُعم فقد كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي - في منطقة جرف الملح شمال شرق مدينة بعقوبة في 31 تموز، وكما ورد فقد كان الضحية زعيم قبيلة الخرج من العرب السنة.

إختطفت ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي - أربعة مواطنين من العرب السنّة من قرى زاغنية الكبيره وزاغنية الصغيره بتاريخ 13 آب. تم العثور على جثتي إثنين من الضحايا فيما بعد في نفس المنطقة مع آثار لأعيرة نارية عليها.

أطلق مسلحون النار- زُعم أنهم كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي- وقتلوا مؤذن مسجد عبد الله الجبوري في ناحية الحصوة في منطقة الإسكندرية بتاريخ 4 كانون الثاني في بابل.

بتاريخ 28 آذار وبعد ثلاثة أيام على هجوم سنّة شخص يرتدي سترة ناسفة في ملعب لكرة القدم في منطقة الحصوة في ناحية الإسكندرية (انظر أعلاه)، قام مسلحون- زُعم أنهم كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي- بالهجوم على مسجد الإسكندرية الكبير للسنّة وسط مدينة الإسكندرية مما أسفر عن مقتل نجل المؤذن. وفي اليوم نفسه، ورد أنّ مسلّحين بزّي عسكري اقتحموا منزلاً في منطقة الحصوة في ناحية الإسكندرية مما أسفر عن إصابة مدني واحد وإختطاف أربعة آخرين. وكان جميع ضحايا هذه الهجمات هم من الطائفة السنيّة.

ورد أنّه في يوم 1 أيار توفي أحد عناصر عصائب أهل الحق بعد إصابته بجراح جراء هجوم سنّة تنظيم داعش بتاريخ 25 آذار في منطقة الحصوة، ووردت تقارير غير مؤكدة أنه وبعد إنتشار خبر وفاته، قُتل أربعة أشخاص وخُطف ثلاثة آخرين في مناطق الشهداء والإنتصار في الحصوة في هجمات إنتقامية سنّتتها عصائب أهل الحق. وفي مساء يوم 2 أيار، اقتحم مسلحون - زُعم أنهم كانوا أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي- صيدلية في حي الشهداء في منطقة الحصوة وقتلوا صاحبها وخطفوا مساعده. كان ضحايا هذه الحوادث هم من العرب السنّة، وغالبيتهم من عشيرة الجنابي السنيّة.

وفي 9 تموز، أُطلق النار على مدني من الطائفة السنيّة وأصيب بجروح نتيجة لذلك في منطقة الشهداء في ناحية الإسكندرية شمال الحلة، توفي الرجل بتاريخ 11 تموز، وأفيد بأن الحادث كان جزءاً من حملة إنتقام قامت بها ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي للهجوم الإنتحاري الذي حدث في ملعب لكرة القدم.

تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تفيد بإختطاف أفراد من الطائفة السنيّة في محافظة الأنبار بين أيار وتشيرين الأول 2015، وزُعم من قبل أفراد ميليشيات تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي بعد مرورهم إلى جانب بغداد قادمين من جسر بزييز. حيث ورد أن بعضهم قد أُطلق سراحه بعد دفع الفدية، في حين زُعم أن البعض الآخر قُتل. لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق من معظم تلك التقارير.

نقلًا عن عضو في مجلس محافظة الأنبار، ذكرت وسائل إعلام محلية في يوم 15 كانون الأول 2015 أنه ومنذ تشرين الأول 2015 خُطف العديد من الأفراد الفارين من النزاع في الأنبار عند نقطة تفتيش الرزازة التي تسيطر عليها ميليشيات جنوب الفلوجة. وذكرت مصادر أخرى لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة في كانون الأول 2015 بأن ما يقارب 1200 شخص قد أُختطفوا في نقطة التفتيش تلك في الأشهر السابقة. وقد تمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من تأكيد هويات ما يقارب 460 شخص من أولئك الذين خُطفوا في الرزازة. وتحقق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من 11 حالة لأشخاص خطفوا في نقطة تفتيش الرزازة في أوقات مختلفة عام 2015 و2016 من قبل مسلّحين يرتدون الزي العسكري يُعتقد أنهم عناصر من الحشد الشعبي. وبتاريخ 31 تشرين الأول 2016 ووفقاً لمصادر، فقد توفي أحد أولئك الرجال أثناء إحتجازه، وتم إحتجاز أحدهم من قبل قوات الأمن العراقية بينما بقي تسعة رجال آخرين في عداد المفقودين.

وقعت عدة حوادث في الأنبار خلال عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على الفلوجة من تنظيم داعش والتي إستمرت من 22 أيار الى 17 حزيران 2016. وتلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تزعم أن ما لا يقل عن 80 رجلاً وصيباً أُحتجزوا وأُختطفوا يوم 27 أيار من قبل أفراد ينتمون لمجاميع مسلحة تساند قوات الأمن العراقية بعد فرارهم من منطقة السجر في ال بو سديرة في الشيحة. وفقاً لمصادر المعلومات، فقد بقي المخطوفون في عداد المفقودين لغاية 17 تشرين الثاني 2016.

قُتلت مجموعة مسلحة زُعم أنها تعمل لإسناد قوات الأمن العراقية 17 شاباً في منطقة الكرمة يوم 29 أيار. وذكر أحد المصادر أن الضحايا قد أُختطفوا من قبل تنظيم داعش وأُحتجزوا في السجن، وعند دخول تلك المجموعة المسلحة الساندة لقوات الأمن العراقية السجن، اعتقدوا أن الضحايا هم من عناصر داعش وقاموا بقتلهم. يتناقض مصدر آخر مع هذا، وذكر أن الضحايا الـ 17 هم من الرجال والشباب الهاربين من الكرمة مع مدنيين آخرين، ولكن الجماعة المسلحة المساندة لقوات الأمن العراقية قتلتهم في عمل إنتقامي ضد السكان المحليين لإعتقادهم أنهم داعمين لتنظيم داعش. لم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة من تحديد الظروف الدقيقة التي قُتل فيها الضحايا.

في مطلع حزيران، فرّ آلاف المدنيين من قُراهم في الصقلاوية قرب الفلوجة، وجميعهم تقريباً ينتمون إلى عشيرة البو عكاش من عشيرة آلحامدة. أفاد شهود عيان لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة بعد ذلك بأنهم وبينما كانوا يفرّون، رأوا من بعيد ما يبدو بأنه خط للقوات الحكومية الذين رحبوا بهم عبر مكبرات الصوت، وأخبروهم بأنه ليس ثمة ما يُخشى منه. ومع ذلك، وعند إقترابهم من الخط، قال شهود عيان بأنهم رأوا رايات جماعة مسلحة معروفة بإسم كتائب حزب الله مختبئة وراء الأعلام العراقية. وأفاد شهود عيان أن المجموعة قامت على الفور بفصل ما يقرب من 1500 من الرجال والصبية عن النساء والأطفال. تم نقل النساء والأطفال إلى مخيمات للنازحين تديرها الحكومة قرب عامرية الفلوجة. وتم أخذ الذكور في البداية إلى مستودعات ومن ثم تم نقلهم بفترات متعاقبة خلال الأيام الأربعة التالية لعدد من المواقع الأخرى بين الصقلاوية والفلوجة. وذكر شهود عيان قابلهم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة في وقت لاحق بأنه أسيء معاملة الرجال تقريباً فور إلقاء القبض عليهم. واكتظ الرجال في غرف أو قاعات صغيرة، وفي بعض الأوقات وضع أكثر من 60 شخصاً في غرفة واحدة في الحر الخانق، مع تهوية ضئيلة أو معدومة، كما حُرّموا من الماء والغذاء. وعند طلبهم للماء والغذاء أو الهواء، كانوا يتعرضون للتعذيب على أيدي أفراد الميليشيات، وأخبروهم ان معاملتهم كانت "إنتقاماً لمعسكر سبايكر"، وقد تعرضوا للضرب بالمعاول والعصي والأنابيب. وأفاد عدد من الشهود أن بعض الذين طلبوا الماء أو اشتكى من عدم وجود هواء تم سحبهم للخارج وأطلق النار عليهم أو خُنقوا أو تعرضوا للضرب المبرح. علاوة على ذلك، ذكر شهود عيان أن أربعة أشخاص على الأقل قد قُطعت رؤوسهم، فيما تم تكبير آخرين وتعرضوا للضرب حتى الموت، وكما ورد فإن النار أُضرمت في جثتي رجلين على الأقل.

بتاريخ 5 حزيران، تم فصل الرجال إلى مجموعتين - واحدة تتألف من 605 رجلاً وصيباً، والآخرى نحو 900. تم تسليم المجموعة الصغيرة الى السلطات الحكومية (بضمنها جثث الرجال الأربعة استناداً إلى الصور التي التقطت في وقت التسليم، والتي أظهرت أيديهم مقيّدة ويبدو أنهم قد تعرضوا للضرب حتى الموت) وتم نقلهم للإنتضمام إلى النساء والأطفال في مركز التدقيق الأمني الحكومي في عامرية الفلوجة. أُعدت قائمة من الشهود وأفراد الأسر مع أسماء 643 من الرجال والصبية المفقودين، فضلاً عن 49 آخرين يُعتقد أنهم قتلوا أو عُذبوا حتى الموت دون محاكمة في فترة احتجازهم الأولية عند كتائب حزب الله. ويعتقد رجال العشائر أن ما يقرب من 200 رجلاً هم في عداد المفقودين.

أعلن رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 6 حزيران عن تشكيل لجنة للتحقيق في "أي إنتهاكات للتعليمات الخاصة بحماية المدنيين"، وأصدر "أوامر صارمة" لمُحاسبة المسؤولين عن أي إساءة في سياق عملية الفلوجة<sup>12</sup>. وكُلفت خصيصاً لذلك لجنة للتحقيق في الإختفاء المزعوم للنازحين من منطقة الفلوجة<sup>13</sup>. وتتألف اللجنة من ممثلين عن حكومة الأنبار المحلية وشرطة الأنبار وعدة وزارات ودوائر أمنية والحشد الشعبي والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وبتاريخ 13 حزيران، قال وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي أنه ألقى القبض على أربعة من أفراد الجيش بعد ظهورهم في لقطات فيديو توضح إساءتهم لنازحين من الفلوجة. وتعهد بمحاكمة أي فرد من الجيش العراقي متورط في مثل هذه الأعمال<sup>14</sup>. وقال متحدث باسم الحكومة أنه ألقى القبض على بعض المقاتلين المرتبطين بالحشد الشعبي يشتبه بإنتهاكهم لحقوق الإنسان وخضعوا للتحقيق. لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من تحديد ما إذا وجهت أي إتهامات نتيجة لهذه المزاعم، ولم تستجب الحكومة العراقية لطلبات الحصول على المعلومات.

صرّح محافظ الأنبار صُهيب الراوي بتاريخ 12 حزيران بأن اللجنة المكونة من مسؤولي الأنبار والتي كلفها بالتحقيق في إنتهاكات/إساءات مزعومة في الأنبار (بعد بدء العمليات العسكرية في الفلوجة) وجدت أدلة تبين أنّ 49 شخصاً قد قتلوا عندما إعتزستهم جماعات مسلّحة تعمل على تقديم الدعم لقوات الأمن العراقية، حيث لا يزال ثلاثة من أولئك القتلى مجهولي الهوية. كما تم خطف 643 رجلاً من الصقلاوية ولا يزالون في عداد المفقودين. وأن آخرين اعتقلتهم كتائب حزب الله وأفرج عنهم في وقت لاحق قد تعرضوا لمعاملة سيئة وللتعذيب. وأكدت اللجنة أن الحادث وقع بين 2-4 حزيران قرب مقبرة البو عكاش في منطقة الصقلاوية شمال غرب مدينة الفلوجة، ومنطقة المزرعة شرقي مدينة الفلوجة<sup>15</sup>

أفاد مصدر واحد لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة في تموز عن قيام الحشد الشعبي في الأسبوع الأخير من شهر حزيران بالإفراج عن 170-180 شخصاً من الصقلاوية والذين تم إختطافهم في أوائل حزيران. وورد أنهم نُقلوا الى المستشفى بسبب مضاعفات نتجت عن الضرب. ونفى مصدران آخران في تموز إطلاق سراح بعض هؤلاء الناس في نهاية حزيران. تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة رداً بتاريخ 5 أيلول من وزارة الخارجية العراقية فيما يتعلق بإجراء تحقيق في هذه القضية، مبيناً أن 707 شخصاً من الصقلاوية لا يزالون في عداد المفقودين. وفي نهاية تشرين الأول/ بداية تشرين الثاني، ذكر مصدران لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة بأنه لم يتم الإفراج عن أي من المفقودين في الصقلاوية حتى ذلك الوقت.

<sup>12</sup> منشور في وكالة الصحافة الفرنسية - 5 حزيران 2014 وتم الوصول اليه بتاريخ 14 حزيران 2016 <http://afp.omni.se/42843954-2016>  
5a45-4ac7-b756-f3a913251787

<sup>13</sup> بحسب تقارير فقد تم تشكيل اللجنة حسب الأمر الأداري المرقم س/ 12 - منشور في وكالة الصحافة الفرنسية - 5 حزيران 2014 - تم الوصول اليه بتاريخ 14 حزيران 2016 <http://afp.omni.se/42843954-5a45-4ac7-b756-f3a913251787>

<sup>14</sup> تغريدة وزير الدفاع خالد العبيدي يوم 13 حزيران 2016

[https://twitter.com/khalid\\_alobeidi/status/742334388625625088](https://twitter.com/khalid_alobeidi/status/742334388625625088)

## تدمير الممتلكات والهجمات التي تستهدف الأماكن ذات الأهمية الدينية

تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تُفيد بقيام الحشد الشعبي بتاريخ 27 كانون الأول 2015 في صلاح الدين بتدمير منزلين - وورد أن احدهما قد أُستخدم من قبل الحشد الشعبي كمقر مؤقت- في قرية البو حنظل في منطقة عزيز بلد في قضاء بلد. وفقاً للمصادر، فقد قام الحشد الشعبي بتدمير غالبية المنازل بعد استعادة القرية من تنظيم داعش في كانون الأول 2014.

قام مسلحون، زعم شهود بأنهم من الميليشيات التي تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي في 11 كانون الثاني 2016 في ديالى، بتفجير وإضرار النار في ما لا يقل عن ستة مساجد سُنيّة في قضاء المقدادية شمال شرق بعقوبة. ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا من المدنيين. وإفجرت عبوة ناسفة بالقرب من مسجد الفلاح السُني، في قرية العمرانية في ناحية الوجيهية، شمال شرق بعقوبة في 8 نيسان وأدت الى مقتل مدنيين- إمام المسجد وابنه- وإصابة إثنين آخرين، وكل الضحايا هم من العرب السُنة.

قام مسلحون يرتدون الزي العسكري- ذُكر أنهم أفراد ميليشيات مرتبطة بالحشد الشعبي- بقتل مدني وتدمير ثلاثة منازل في مناطق مختلفة في مركز مدينة المقدادية بإستخدام المتفجرات في 1 آذار. وتعود ملكية هذه المنازل لعائلات من العرب السُنة. وفي حي الحرية، إقتحم مسلحون منزلاً ودمروه وقتلوا مالكه. أما في حي المطار، فقد ورد أن مسلحين أخرجوا أفراد أسرة من منزلها بالقوة قبل تفجيره، وقد أصيب عدد من المدنيين في الحادث. كما دُمر منزل ثالث في دور الضباط إلا أنه لم تكن هناك إصابات.

في مساء يوم 14 تشرين الثاني 2015، قامت مجموعة مسلحة أيزيدية مُرتبطة بقوات البيشمركة بدخول قريتين للعرب السُنة - النعينعية والكولات شمال شرق مدينة سنجار في نينوى وقاموا بنهب وتدمير الممتلكات. يُذكر أن القرى مهجورة منذ كانون الثاني 2015.

وبتاريخ 14 كانون الثاني، دمرت قوات الأمن الكردية أكثر من 20 منزلاً تعود لعوائل من العرب السُنة في قرية دير أم توثة في ناحية وأنا في تل كيف بعد تهجير القرويين قسراً من قبل قوات الأمن الكردية إلى مكان مجهول. وبحسب ما ورد، لم يُسمح للعوائل العربية السُنية بالعودة إلى المنطقة بعد أن استعادتها قوات البيشمركة في شباط 2015.

شَنّ عناصر من الميليشيات- يُزعم أنها مُرتبطة بالحشد الشعبي - هجمات إستهدفت مساجد سُنيّة يومي 3 و 4 كانون الثاني في محافظة بابل. وفي ساعة متأخرة من مساء يوم 3 كانون الثاني، أدت مواد متفجرة الى إحداث أضرار بليغة بمسجد عمار بن ياسر في الحلة. وفي حوالي الساعة 12:15 من يوم 4 كانون الثاني، أدى إنفجار بمسجد الفتح في قرية سنجار غرب الحلة الى تدميره.

يوم 25 آذار، بعد ساعات على هجوم شنه شخص يرتدي سترة ناسفة في ملعب لكرة القدم في منطقة الحصوة في ناحية الاسكندرية (انظر أعلاه)، قام مسلحون مجهولون - يزعم أنهم عناصر ميليشيات -بالهجوم على مسجد أسامة بن زيد السني بالمتفجرات في منطقة الحصوة، والذي فُجر مرتين واعد ترميمه سابقاً.

في الأنبار، ذكرت وسائل إعلام محلية نقلاً عن رئيس مجلس محافظة الأنبار يوم 9 تموز بأن قوات من الحشد الشعبي دمرت وأحرقت عدد من المساجد في الفلوجة. حيث ذكر أحد المصادر أن بعض المساجد مثل النقوى والأنبياء في الفلوجة قد دُمرت من قبل الحشد الشعبي كما زُعم. وأفاد مصدر آخر بأن مساجد الفردوس والفرقان وأبو عبيدة والنبي يونس

والمدلل والعنزي قد دُمرت وأُحرقت، وإن لم يكن جميعها من قبل الحشد الشعبي (بل جناة آخرين غير معروفين). كما أفاد مصدر ثالث بأن مساجد الفرقان والمعاضدي والنور قد دمرت وأُحرقت من قبل الحشد الشعبي. لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق بشكل مستقل من صحة هذه التقارير.

## القصف والضربات الجوية

تلقي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة عدداً من التقارير تزعم سقوط ضحايا من المدنيين بسبب القصف والغارات الجوية - على الرغم من ورود التقارير المتعلقة بالغارات الجوية، بضمنها عدد الإصابات والمسؤول عن هذه الغارات، لكنها تبقى وبشكل كبير غير مُتحقق منها بسبب معوقات الوصول إلى المواقع أو عدم وجود مصادر موثوقة.

أصاب غارة جوية -كما يُزعم- مصنعا لتصنيع الألبان في حي الكرامة وسط الموصل في نينوى في 19 تشرين الثاني 2015، مما أسفر عن مقتل 17 مدنياً وإصابة 32 آخرين. وبحسب ما ورد فقد استهدفت الغارة الجوية مستودعاً ل ذخيرة تنظيم داعش في منطقة الكرامة.

وردت أنباء عن غارة استهدفت أحد البنوك بتاريخ 11 كانون الثاني في حي الزهور بالموصل. وذكر مصدران أن الغارة أدت الى مقتل مدنيين إثنين، في حين ذكر مصدران آخران مقتل ثلاثة مدنيين. كما أكدت المصادر على إصابة ستة مدنيين ومقتل عدد غير معروف من عناصر داعش. وذكرت وسائل إعلام دولية أن البنك كان منشأة لتخزين أموال تنظيم داعش، وكان يحتوي على ملايين الدولارات - وهو الأمر الذي لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق منه.

في مساء يوم 29 كانون الثاني، ورد بأن غارات جوية أصابت مقرات لتنظيم داعش في حي الميدان غربي الموصل، مما أدى الى إصابة ستة مدنيين بينهم امرأتين. كما تسببت أيضا بأضرار جسيمة في المنازل المحيطة بمقرات التنظيم وكنيسة "الطاهرة" الصغيرة.

ضربت غارة جوية مجهولة المصدر بتاريخ 26 شباط مقرات لتنظيم داعش في منطقة باب الجديد وسط الموصل، وكما زُعم فقد أسفرت عن إصابة أربعة مدنيين. وكما ورد فقد قُتل ثلاثة من عناصر داعش وأصيب سبعة آخرين بجروح.

في صباح يوم 7 آذار استهدفت غارة جوية غير معروفة المصدر ما يبدو أنه مخزن لإسحة تنظيم داعش في حي الياصابات غربي الموصل، وكما زعم فقد قتل 21 مدنياً، بينهم نساء وأطفال.

أصاب غارات جوية عجلة لتنظيم داعش في منطقة النور شرقي الموصل، على مقربة من مسجد عائشة يوم 26 آذار. كما زعم فقد أدى الهجوم الى مقتل ثمانية مدنيين، بينهم امرأتين وطفلين وإصابة العشرات، بالإضافة الى مقتل ثلاثة عناصر من داعش. وفي اليوم التالي، أطلق تنظيم داعش النار على شاب مما أدى الى مقتله في موقع الغارة الجوية بعد إتهامه من قبل محكمة نصبها التنظيم بتوفير المعلومات لقوات الأمن العراقية عن حركة مركبات تنظيم داعش.

أسفرت غارات جوية شنت يوم 5 نيسان عن مقتل عائلة من سبعة أشخاص (بينهم ثلاث نساء وطفلين) وإصابة ثلاثة مدنيين (بينهم طفل واحد) في حي المهندسين بالموصل. وكما ورد، فقد استهدفت الغارات الجوية منزلاً في الحي نفسه يزعم أن من يشغله هم من عناصر التنظيم من الأجانب. كما أدت ضربات جوية يوم 6 نيسان على قرية الحاجية في منطقة

الحاج علي في ناحية القيارة بالموصل الى مقتل 21 مدنياً - 10 نساء و 11 طفلاً. ضربت الغارة الجوية الأولى المنازل التي يُقال ان تنظيم داعش يستخدمها لتخزين الكلور، وضربت الثانية منازل مدنيين هرب الناس اليها بحثاً عن ملجأ لهم من الضربات الجوية. كما استهدفت الغارات الجوية يوم 6 نيسان مصنعاً للملابس في حي الشفاء في الموصل والذي كان يستخدمه تنظيم داعش لخياطة ملابس مقاتليه. أسفر الهجوم عن مقتل خمسة أفراد من أسرة واحدة - الزوجين وأطفالهما الثلاثة - والذين كانوا في منزلهم المجاور للمصنع. ورد أن ضربة جوية إستهدفت مجمع شقق الحدباء بالموصل بعد ظهر يوم 19 نيسان وأسفرت عن مقتل ثمانية مدنيين، بينهم امرأتان وطفل وإصابة 19 آخرين، بينهم ست نساء وخمسة أطفال. كما ورد فقد إستهدفت الضربة مجمع لتنظيم داعش في الحي.

ورد أن غارات جوية أسفرت عن مقتل 15 مدنياً في منطقتي 17 تموز والراشدية في الموصل يوم 24 أيار. وُذكر أن الضربات الجوية إستهدفت منازل يشغلها عناصر داعش. كما ضربت غارة جوية يوم 25 حزيران منزلاً في وسط مدينة القيارة في ناحية القيارة بقضاء الموصل مما أسفر عن مقتل رجل وطفليه وإصابة زوجته.

ضربت غارات جوية حي السكك في مدينة القيارة يوم 11 حزيران مما أسفر عن مقتل عائلة (رجل وامرأة وطفلين). وكما ورد، فقد كانت عناصر من تنظيم داعش متواجدين داخل منزل مجاور لذلك الحي المستهدف.

ضربت غارة جوية بتاريخ 31 تموز كلية العلوم الإسلامية في شارع المنصّة شمالي الموصل مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ستة آخرين.

ضربت غارات جوية بتاريخ 20 أيلول عدداً من أحياء مدينة الموصل - النبي شيت والحدباء والفيصلية والغابات والعربي والبعث. ورُعم أنها أسفرت عن مقتل 11 مدنياً، (بينهم طفلين وامرأتين) و إصابة 36 آخرين. وورد إن الضربات الجوية إستهدفت مجمعات سكنية لتنظيم داعش في أحياء مختلفة.

ورد أن ضربات جوية إستهدفت مناطق يُسيطر عليها تنظيم داعش في قضاء الحويجة بتاريخ 18 و 19 آذار في كركوك. ومن بين الأهداف كان مستشفى الحويجة العام والمعهد الفني وشارع الأطباء ومقرات تنظيم داعش قرب مركز شرطة الحويجة، فضلاً عن المناطق القريبة من قرى الماحوز والمظهيرية. وذكر أحد المصادر أن عدداً من عناصر تنظيم داعش قُتلوا في الغارة الجوية التي ضربت المستشفى، بينما ذكر مصدر آخر أن معظم الضحايا كانوا من المدنيين. وتلقى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البعثة صوراً تهدف الى إظهار آثار الغارة الجوية على مستشفى الحويجة، ولكن لم يكن بالإمكان تحديد مدى صحتها أو التحقق من نوع وعدد الضحايا.

في صلاح الدين، أصابت غارة جوية منزلاً سكنياً في قرية الخضرائية في قضاء الشرقاط شمال تكريت بتاريخ 15 شباط. وذكر إن الحادث أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، (بينهم صبيّين دون سن 10 سنوات وامرأتين)، وإصابة أربعة آخرين. وفقاً لمصادر المعلومات، فقد حاول عناصر داعش إختطاف نجل صاحب المنزل قبل وقت قصير من الغارة. وذكر أن الضربة الجوية أدت الى مقتل وإصابة عدد غير معروف من عناصر التنظيم.

ورد بأن ضربة جوية أصابت منزلاً في منطقة طريق السدة، في مركز قضاء الشرقاط شمال تكريت بتاريخ 28 شباط. وزعم أنها أسفرت عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم نساء وأطفال.

في 18 نيسان، ورد أن غارة جوية أصابت تجمعاً للمدنيين في قرية سديرة العليا على الجانب الغربي لنهر دجلة في منطقة الشرقاط، وكما أُفيد، فقد أدت الغارة الى مقتل 21 مدنياً وإصابة 18 آخرين بجروح. وكما رُعم فقد كان الضحايا هم من



شباب القرية ويعملون في نقل الأشخاص والبضائع عبر النهر. كما تم تدمير الجسر الرابط لجانبى قضاء الشرقاط بضربات جوية شنت في منتصف آذار 2016.

يوم 12 حزيران، ضربت غارة جوية منزلاً سكنياً في قرية جميلة في قضاء الشرقاط، وكما ذكر فقد أسفرت الغارة عن مقتل مدنيين من الذكور البالغين وإصابة ثمانية آخرين بينهم امرأتين وثلاثة أطفال بجروح.

ضربت غارة جوية بتاريخ 4 شباط منطقة سكنية في قضاء هيت بالأنبار. وفقاً لمصدر واحد، فقد لقي 15 مدنياً مصرعهم، بينهم نساء وأطفال. وفقاً لمصدر آخر، فقد أصيب وقُتل 15 مدنياً (بدون ذكر لتفاصيل الضحايا). وأفاد مصدر ثالث أن 11 من الذكور قُتلوا في الغارة الجوية.

ورد أن أربعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، قد قتلوا عندما سقطت قذائف هاون زُعم أنها أُطلقت من قوات الأمن العراقية بتاريخ 29 شباط في الفلوجة.

أفادت تقارير بتاريخ 7 آذار أن غارة جوية أصابت منزلاً في منطقة المحمدية في هيت مما أسفر عن مقتل رجلين وامرأة واحدة وطفلين. وورد أنّ جميع الضحايا هم افراد عائلة واحدة. كما ذكرت وسائل إعلام محلية أن خمسة مدنيين قتلوا في الغارة الجوية بدون ذكر مزيد من التفاصيل.

في 1 نيسان، أسفرت غارة جوية على الفلوجة الى مقتل أربعة مدنيين، بينهم طفلان وامرأة واحدة.

في يوم 8 نيسان، أُفيد أنّ ضربات جوية إستهدفت هدفاً لداعش في سوق النزيزة في حي الفلوجة القديم. وبحسب مصدر واحد، أودى الهجوم بحياة 15 مدنياً وإصابة 35 آخرين. في 11 نيسان، أُفيد ان ضربة جوية إستهدفت موقعاً لداعش في حي نزال في الفلوجة. وبحسب مصدر واحد، قُتل خمسة اطفال في الحادثة.

في 19 نيسان، زُعم أن قوات الأمن العراقية قصفت مدينة الفلوجة، ووفقاً لما ذكره أحد المصادر، أسفر القصف عن مقتل طفلين (بعمر 5 و6 سنوات) وإصابة ثلاثة آخرين (طفلة في 12 من عمرها ووالديها). وقد أكد مصدر آخر الحادثة ولكن لم يستطع توفير معلومات حول عدد وتصنيف الضحايا.

في 19 أيار أُفيد أن ضربة جوية إستهدفت منطقة سكنية في الفلوجة، موديةً بحياة ثمانية مدنيين بضمنهم أربع نساء وثلاثة أطفال وإصابة تسعة آخرين.

## الحرمان من الوصول الى الأمان

في منتصف تشرين الثاني 2015، شُرِد ما لا يقل عن 156 عائلة عربية سُنِيَّة من ثلاث قرى (الكولات، العياشات، ونعينية) بسبب عمليات عسكرية قامت بها القوات الأمنية الكردية لتحرير قضاء سنجار في محافظة نينوى. تم إيقاف العائلات من قبل البيشمركة حين كانت تُحاول دخول مناطق آمنة، تقريباً خمسة كيلومترات شرق الكولات، بين سواتر البيشمركة وداعش في منطقة تسمى خربة مصطفى فارس. في يوم 11 شباط 2016، إنقسمت العائلات الى مجموعتين: نزحت 40 عائلة بصورة أقرب لمواقع البيشمركة، والباقيون باتجاه قرى تحت سيطرة داعش. وبحسب معلومات حصل عليها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة، فإن عدداً من العوائل تم الإمساك بها من قبل داعش ونُقلت الى قرى تحت سيطرة التنظيم أو الى "أماكن إحتجاز" في جنوب تلعفر من محافظة نينوى وما يزال مصيرها

مجهولاً. وبحسب مسؤول في وزارة البيشمركة، في يوم 23 شباط 2016، بقيت الأربعون عائلة والمؤلفة من (637 فرداً) – 165 رجلاً – 205 امرأة – 267 طفلاً) في خربة مصطفى فارس في حالة بائسة على نحو متزايد بدون طعام أو ماء وفي الفترة المحصورة بين 5-16 من شباط، منعت قوات البيشمركة وصول المواد الغذائية الى العوائل حيث زُعم أنها كانت مُختزقة من قبل عناصر داعش. في تشرين الثاني 2015، مات طفل في السابعة من العمر وامرأة مسنة بسبب نقص الأدوية. في كانون الأول 2015، مات إثنان من الرعاة من المجموعة بعد أن حُطوا على عيوات ناسفة يدوية الصنع في قرية تدعى سينو. وقد أُفيد بأنه منذ بداية الأزمة، ماتت امرأة واحدة وطفلين وثلاثة رجال على الأقل بسبب انخفاض درجة حرارة الجسم. تلقت المجموعة تهديدات من داعش في يوم 10 شباط بوضعها أمام خيارين أما الإنضمام اليهم أو التعرض للهجمات. وقد عانت المجموعة من قصف متقطع من قبل داعش، إلا انه لم يتم تسجيل ضحايا نتيجة القصف. زُعم أنّ 36 عائلة في الأقل (475 فرداً) من المجموعة وصلوا الى إقليم كردستان العراق في 11 تموز بينما بقي 175 من الرجال والنساء والأطفال في المنطقة حيث لم يسمح لهم بجلب مركباتهم ومواشيهم الى إقليم كردستان العراق.

### أوضاع النازحين والعائدين المرتبطة بالنزاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

إستمر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة باستلام تقارير عن تعرض النازحين الى مضايقات وتهديد وطردها وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، إضافة الى تقارير أخرى تُفيد بأنّ بعض العائدين مُنعوا من العودة الطوعية الى موطنهم الأصلي. إستلم أيضاً مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقارير تشير بأنّ مدنيين تم طردهم من بعض المناطق التي استعادتها القوات الحكومية أو القوات الموالية للحكومة. وتم إستهداف نازحين على يد مسلّحين في كركوك وصلاح الدين.

في محافظة نينوى، بين تشرين الثاني 2015 وكانون الثاني 2016، تم نقل ما لا يقل عن 80 عائلة قسراً من قرى اسكي موصل وهضيمة في ناحية وانه قضاء تليق الى مخيم كرماوا في محافظة دهوك. تم تبليغ بعض العوائل من قبل المختارين لمغادرة قراهم لأسباب غير محددة. زعمت عوائل أخرى بأنها أُمرت بمغادرة قراها من قبل *أسايش* إقليم كردستان على أساس وجود صلة مع أعضاء من داعش، وزُعم بأن *الأسايش* وفرت للعوائل وسائل للنقل، ويدّعي سكان مخيم كرماوا بأنهم مسموح لهم بالخروج من المخيم فقط بإذن مكتوب من *الأسايش*.

في مساء 17 نيسان، أمر *الأسايش* في قضاء تليق، محافظة نينوى 26 عائلة (317 فرد) كلهم من العرب السنّة من بلدة اسكي موصل، وقرى هضيمة، ونل الذهب للتهيؤ لمغادرة المناطق يوم 18 نيسان لأسباب أمنية كما زُعم. في يوم 18 نيسان، تم نقل العوائل البالغ عددها 26 الى مخيم كرماوا للنازحين حيث تمت مصادرة هواتفهم من قبل *أسايش* المخيم، ومنعوا من الحركة خارج المخيم من دون تصريح أمني من *الأسايش*.

في محافظة كركوك، إستمرّت القوات الأمنية بإجراء إعتقالات جماعية للنازحين في مدينة كركوك، في كثير من الأحيان بحُجة عدم وجود وثائق الإقامة القانونية أو إشتباه التورط في الارهاب.

إنّ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة يشعر بالقلق تجاه هذه الإعتقالات لكونها إعتقالات تعسفية في طبيعتها ويمكن أن تكون شكلاً من أشكال المضايقة وغالباً ما تستهدف النازحين في الأحياء الجنوبية للمدينة ويتم القاء القبض عليهم في بيوتهم ثم يُطلق سراحهم في اليوم نفسه أو في اليوم التالي. في آذار، سجل مكتب مفوض

الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة ثلاث حالات إعتقال جماعي في كركوك وفيها تم إعتقال 160 شخصاً. على سبيل المثال، في يوم 1 آذار أجرت الشرطة عملية في منطقة القادسية جنوب شرق مدينة كركوك والقت القبض على 96 نازحاً قيل بسبب عدم حيازتهم على وثائق الإقامة القانونية، بضمنهم 23 شخصاً أفيد بأنهم كانوا مطلوبين بتهم جنائية. بحلول 2 آذار، أُطلق سراح 95 شخصاً من دون تهم، بينما بقي شخص واحد رهن الإعتقال. في يوم 24 آذار، نفذت شرطة كركوك عملية تفتيش ومُداهمة في حي واحد حيزيران جنوب مدينة كركوك، والقت القبض على 51 نازحاً لعدم امتلاكهم هويات تعريفية ووثائق الإقامة القانونية كما زُعم. تم إحتجاز النازحين في مركز العدالة ثم أُطلق سراحهم في نفس اليوم. في 31 شباط، القت القوات الأمنية القبض على 13 نازحاً بسبب عدم وجود أوراق الإقامة القانونية في حي المعلمين في منطقة طريق بغداد مركز مدينة كركوك، وأُطلق سراحهم بعد بضعة ساعات.

في 15 تشرين الثاني 2015، طردت القوات الأمنية الكردية 12 عائلة من النازحين وغير النازحين من قضاء الدبس شمال غرب كركوك الى حدود محافظة كركوك الخارجية مع توجيهات للعوائل بعدم العودة. بعض العوائل كانت من قرى قرب قضاء الدبس التي حُررت مؤخراً والتي نزحت في أوائل ايلول 2015 بسبب عمليات عسكرية، والبعض الآخر طُردت من منازلها في قرية الملح وضواحيها. رغم أن العوائل من قرية الملح والعوائل النازحة من القرى الأخرى هم من سكنة محافظة كركوك إلا أنهم نقلوا إبتداءً الى خارج حدود المحافظة عن طريق نقطة تفتيش داقوق جنوب مدينة كركوك. وبعد ذلك سُمح لبعضهم بالذهاب الى مخيم نزاروة في ناحية ليلان جنوب مدينة كركوك. في يوم 26 تشرين الثاني، تم طرد حوالي 25 الى 30 عائلة أخرى أيضا من سكنة المناطق المجاورة لمحلة من منازلهم. وقد أُعتقل رؤوساء العوائل في وقت سابق من ذلك الشهر بزعم اشتباه بصلتهم مع داعش على عقب هجوم مزدوج في مركز قضاء الدبس يوم 3 تشرين الثاني. وعند إطلاق سراحهم بدون تهم، تم توجيه الأوامر لهم بمغادرة المنطقة وخُيروا بين الخروج من المحافظة أو الإنتقال الى مخيم نزاروة للنازحين. بعدها تم تحميل الجميع على الحافلات وإجبارهم على ترك منازلهم وممتلكاتهم. وقد زُعم أن القوات الأمنية ابغت العوائل بأنه قد يسمح لها بالرجوع بعد شهر أو شهرين. إلا أنه حين زار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة مخيم نزاروة في أواخر حزيران 2016، كانت هناك 15 عائلة ما تزال في المخيم من دون أية معلومات فيما اذا كانوا سيسمح لها بالعودة لبيوتها في الدبس.

في تموز، تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة معلومات من مصادر متعددة بأنه ولعدة أسابيع، تلقت عدد من العوائل النازحة في مدينة كركوك والمناطق المحيطة أوامر من قبل قوات الأسايش لمغادرة كركوك. حيث أن بعض هذه العوائل تلقت تعليمات بالمغادرة خلال اسبوع واحد، بينما أبلغت عوائل أخرى بالمغادرة بحلول 1 آب أو في نهاية شهر آب. في يوم 16 تموز، أمرت قوات الأسايش النازحين الذين يسكنون في منطقة ساحة الإحتفالات بأن عليهم المغادرة خلال اسبوع. وقد صادروا هوياتهم التعريفية مع إخبارهم بأنهم سيستلمونها بعد خروجهم من نقطة تفتيش داقوق الجنوبية. وقد أفيد بأنهم أبلغوا اذا لم يُغادروا في الوقت المحدد فإن التعامل معهم سيكون أكثر شدة. في 19 تموز، يُزعم أن قوات الأسايش ابغت النازحين الذين يسكنون في مناطق خالو بازياني وقره هنجير وليلان بأن عليهم المغادرة بحلول 1 آب، إلا أنهم لم يصادروا أوراقهم الثبوتية. وبحسب مصادر، فإن الأوراق الثبوتية للنازحين قد تمت مصادرتها في رحيماو وسرجنار وشوراو وايضا في حي النداء والقادسية. وقد جاء النازحون المعنيون من أماكن مختلفة بضمنها صلاح الدين وديالى والأنبار. في يوم 17 تموز وعقب زيارة لعدد من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين لكركوك، أعلن في وسائل الإعلام بأن محافظ كركوك أجل عملية عودة نازحي محافظة صلاح الدين لمدة شهرين بناءً على طلب من السلطات في صلاح الدين.

في 20 آب، أُفيد بأن امرأة مسنة توفيت بسبب الجفاف والأسباب المرتبطة بسوء التغذية في نقطة تدقيق مكتب خالد جنوب غرب كركوك، وبحسب ما ورد، فقد هربت من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في الحويجة، وأمضت يومين بانتظار التصريح الأمني في نقطة التفتيش قبل وفاتها.

في يوم 14 نيسان، قام مسلّحون يُزعم أنهم أعضاء في ميليشيا تابعة للحشد الشعبي، بمُداومة معمل للطابوق في المنطقة الصناعية جنوب مدينة كركوك وقتلوا نازحاً من محافظة نينوى وكان يقيم في المعمل، ووفقاً لأحد المصادر، فإن الجناة أحرقوا جثة المجنى عليه.

في صلاح الدين، وقعت عدة حوادث مُستهدفة النازحين في قضاء طوز خورماتو. في كانون الثاني، قُتل وخُطف عدد من النازحين في طوز خورماتو. في 17 كانون الثاني، إقتحم مسلّحون مجهولون منزلاً في حي الطين في قضاء طوز خورماتو وخطفوا نازحاً سنياً تركمانياً و كان بالأصل من منطقة أخرى من نفس القضاء. في نفس اليوم، قام مسلحون مجهولون يستقلون عجلات مدنية بخطف مدنيين إثنين في حي العسكري في قضاء طوز خورماتو، وكان الضحايا من العرب السنة الذين نزحوا من ناحية سليمان بيك. في يوم 19 كانون الثاني، قام مسلّحون مجهولون يستقلون عجلات مدنية بقتل مدني في حي الطين في قضاء طوزخورماتو. وكان الضحية نازحاً من العرب السنة وهو بالأصل من ناحية سليمان بيك.

في مساء يوم 12 آذار، إختطف مسلّحون مجهولون يزعم إنهم أعضاء في ميليشيا تعمل لدى وحدات الحشد الشعبي يستخدمون عجلتين مدنيّتين في حي الطين في قضاء طوز خورماتو بحسب الخبر، وكان المخطوفان من العرب السنة النازحين من ناحية سليمان بيك. وقد نزح النازحون من سليمان بيك خلال عمليات عسكرية حول آمرلي في نهاية شهر آب 2014 ومنذ ذلك الوقت لم يستطيعوا العودة الى الناحية الخاضعة للمليشيات.

أُستهدف النازحون في قضاء طوز خورماتو من محافظة صلاح الدين مرة أخرى بهجمات وقعت بين 20-29 آذار. في يوم 20 آذار، قام مسلّحون يستقلون دراجة نارية يزعم إنهم أعضاء في ميليشيا عاملة لدى وحدات الحشد الشعبي أطلقوا النار وأصابوا مدنياً في حي العسكري من قضاء طوز خورماتو. كان الضحية نازحاً من العرب السنة من ناحية سليمان بيك. في يوم 24 آذار، إختطف مسلّحون مجهولون مدنياً من التركمان السنة في حي الطين في قضاء طوز خورماتو. في يوم 25 آذار، إختطف مسلّحون مجهولون طفلين نازحين من التركمان السنة في حي الطين في قضاء طوز خورماتو، وأطلق سراحهما في وقت لاحق. في يوم 27 آذار، إختطف مسلّحون مجهولون نازحين إثنين من العرب السنة في حي العسكري من قضاء طوز خورماتو. في يوم 29 آذار، إختطف مسلّحون مجهولون نازحاً من التركمان السنة في حي العسكري من قضاء طوز خورماتو.

فيما يخص النازحين والتدقيق الأمني، تلقى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة عدة تقارير بخصوص نازحين فرّوا عبر سلسلة جبال حميرين من قضاء الحويجة المُسيطر عليها من قبل داعش بإتجاه ناحية العلم في محافظة صلاح الدين، وبحسبها فقد أُفيد بأن رجالاً اختفوا أثناء التدقيق الأمني من قبل عناصر الحشد الشعبي. أجرى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة مقابلات مع نازحين عبروا سلسلة جبال حميرين بين كانون الثاني وشباط 2016 وأفادوا بأنهم لم يروا أقاربهم الذكور ولم يتسلموا معلومات عنهم منذ أن تم تفريقهم لإجراءات التدقيق الأمني في نقطة تفتيش للحشد الشعبي حيث تمت فيها إجراءات التدقيق الأولية بعد عبور النازحين من حميرين. إستندكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بعض القصص عن فصل الرجال عن النساء عند التفتيش وتدقيق الوثائق التعريفية والفرز

في قواعد بيانات الأمن. أولئك الذين تم الإنتهاء من تدقيقهم يُؤخذون الى مركز شرطة ربيضة في العلم حيث يتم إعادة لم شمل العوائل، بينما يؤخذ الأشخاص الذين لا يعبرون من التدقيق الأمني الى جهات مجهولة.

أفيد بأن التوترات المُصاحبة لعودة النازحين الى قضاء بلد إزدادت مرة أخرى<sup>16</sup> في يوم 7 شباط، حين بدأت لجنة بتوزيع إستمارة للتعويض في صورة (فصل عشائري) أي أموال دم لعوائل ضحايا هجمات سابقة للقاعدة وداعش في ناحية يثرب قضاء بلد جنوب تكريت. كان إستلام التعويض من قبل الضحية أو عائلته شرطاً نوقش مسبقاً مع سكان بلد ويثرب لبدأ عودة عدد من النازحين. أورد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة تقارير حول توترات مشابهة وحوادث مماثلة حول عودة النازحين في المنطقة. وبرغم الإتفاق، أُفيد عن إستمرار التدمير المتعمد للممتلكات الشخصية بين 7 شباط الى منتصف نهار 9 شباط. وبحسب مصدر، تعرّض 72 محلاً للضرر أو التدمير، فضلاً عن 17 منزلاً، ومضافتين تعودان لأحد وجهاء العشائر في منطقة القادسية من منطقة قرية البوجيري في ناحية يثرب. وقد أُفيد بأن الفرقة 17 من الجيش العراقي فضلاً عن عدد من الميليشيات كانت قد سيطرت على المنطقة في ذلك الحين. وبحسب مصدر واحد، فإن إجراءات توزيع التعويضات أُعيد العمل بها يوم 10 شباط بعد إتفاق تم التوصل اليه بين قادة محليين في الحشد الشعبي ومُحافظ صلاح الدين حول مبلغ التعويض الذي يجب دفعه.

في يوم 14 آذار، أُستخدمت عناصر لميليشيات (ترجم بعض مصادر بأنها عصائب أهل الحق) المتفجرات لتفجير ما لايقل عن 20 منزلاً يعود للنازحين من العرب السنّة في منطقة عزيز بلد في يثرب. أفاد بعض السكان في مناطق قريبة من المكان من جهة الضلوعية بأنهم كان بإستطاعتهم سماع التفجيرات بوضوح. بدأ التدمير مساء يوم 14 آذار وإستمر حتى صبيحة يوم 15 آذار. كانت ميليشيا عصائب أهل الحق تسيطر على المنطقة منذ أن تم تحريرها من داعش في كانون الأول 2014.

في منتصف حزيران، تلقى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة معلومات تفيد بأن عدداً من العوائل النازحة عادت الى مناطقها الأصلية في ناحية يثرب. بدأت إجراءات العودة عقب إتفاقية بين حكومة صلاح الدين وشيوخ عشائر محليين من المكون الشيعي في منطقة يثرب الذين خسروا أفراداً من عوائلهم في هجمات لداعش والقاعدة على مدى السنوات الستة الماضية. وبحسب الإتفاق، فإن المكون العربي السنّي يجب أن يدفع دية (فصل عشائري) لعوائل ضحايا هجمات داعش والقاعدة في المنطقة. وقد تبنت الحكومة المحلية لصلاح الدين إجراءات التعويض وإدارتها. وبعد إجتيار التدقيق الأمني، سمح للأسر بالمضي قدماً الى ديارهم في يثرب. وحسب مصادر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة، فإن العوائل الذين لديهم اقارب مطلوبين للأجهزة الأمنية من الدرجة الأولى أو الثانية (حسب القانون العراقي) لم يُسمح لها بالعودة.

---

<sup>16</sup> في 1 تشرين الثاني 2015، تم إرجاع حوالي 300 عائلة من قبل ميليشيا محلية حينما كانوا يحاولون العودة لقرى عدة في ناحية يثرب. في ذلك الحين أفادت المصادر بأن اجراءات العودة فشلت بسبب نزاعات حول التعويض. وفقاً لأحد المصادر، تم تأجيل وإيقاف الإجراءات في اليوم الأول لتوزيع التعويضات بسبب نزاع بين عدد من العشائر واللجنة بخصوص المبلغ الذي تم الإتفاق عليه لتخصيصه. أفادت تقارير ظهرت في وقت لاحق أن مجموعات مجهولة (يعتقد أنهم أعضاء ميليشيا) قد بدأت بتفجير المنازل التي تركها النازحون من العرب السنّة في مناطق يثرب وعزيز بلد.

في يومي 7 و 8 آب 2016، تجولت عجلات عسكرية تابعة لقيادة عمليات سامراء في أفضية سامراء والدجيل وبلد ونواحي الضلوعية ويثرب والاسحاقي مستخدمة مكبرات الصوت لتحذير الأهالي بأنهم لا يسمح لهم باستقبال أي نازحين من مناطق شمال صلاح الدين أو جنوب الموصل مُهددين بأنهم بخلاف ذلك قد يتعرضون للتهجير من أماكن سُكناهم. وطلب من السكّان أيضاً أن يبلغوا القوات الأمنية حول أي عائلة نازحة تدخل المنطقة. وبحسب مصادر المعلومات، فإن القوات الأمنية أبلغوا السكّان بأن السبب خلف هذا القرار كان لتجنب دخول عناصر داعش الى هذه المناطق، بحجة أن بعض عناصر داعش يستخدمون هويات تعريفية مزورة تمكنهم من التسلل الى تكريت والعلم ضمن النازحين العائدين.

أوردت مصادر بأنه في يوم 11 آب 2016، قامت الشرطة بإخطار ما لا يقل عن 60 عائلة (معظمهم في الأصل من يثرب) بمغادرة الضلوعية خلال 24 ساعة. وبحسب تلك المصادر، فإن العوائل تم طردها قسراً من الضلوعية في 12 آب. أضافت مصادر بأن الشرطة أبلغوا عوائل الأشخاص المتهمين بالتعاون مع داعش بأنها سَتُطرد من المنطقة لمدة 7 سنوات، وخلال هذه المدة، فإن بيوتهم سَتُغلق ولا يسمح لأحد باشغالها، ولن يُسمح للعوائل المطرودة تأجير منازلها.

في 30 آب 2016، إعتد مجلس محافظة صلاح الدين قراراً يرمي الى طرد جميع عوائل الأفراد المنتمين لداعش من المحافظة لمدة 10 سنوات ومنع العوائل الذين هم خارج المحافظة من العودة اليها اذا كان أحد أفراد العائلة متورطاً مع داعش.

عادت مئات العوائل الى ديالى خلال المدة التي يغطيها التقرير. في 23 كانون الثاني، عادت 558 عائلة نازحة معظمها من عشيّتي العزة والعبيد الى مناطقهم الأصلية في ناحية العظيم شمال شرق بعقوبة. وأفيد بأن العودة جرت بحضور الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري ومحافظ ديالى ومدير ناحية العظيم، فضلاً عن قادة أمنيين وسياسيين ووجهاء عشائر. أعقبت العودة إجراءات تدقيق أمني مُعقدة لمدة ثلاثة أشهر من قبل اللجان الأمنية. أورد مصدر لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة بأن العائدين وجدوا أضراراً بالغة وتدميراً لممتلكاتهم. ومنذ عودتهم أفادت الحكومة المحلية بأنهم استطاعوا أن يعيدوا خدمات الماء والكهرباء.

في يوم 31 آذار، عادت 354 عائلة نازحة الى ناحية جلولاء، وفي يوم 4 نيسان عادت 365 عائلة أخرى. ولكي يسمح لهم بالعودة، كان عليهم اجتياز التدقيق الأمني المُعد من قبل لجنة مشتركة مكونة من ممثلين لمجلس ناحية جلولاء وقوات الأسايش الكردية من قسم خانقين/جلولاء. كان معظم العائدين من القوميتين الكردية والتركمانية وكانوا من مناطق الطليعة والخضراء والعروبة. ورد بأن قلة الخدمات الأساسية في جلولاء كان أحد أهم المشاكل التي واجهت العائدين وأعاقت عودة أعداد أخرى من النازحين.

في 16 أيار، عادت أكثر من 500 عائلة الى أماكنها في ناحية العظيم قضاء الخالص. وبحسب مصادر في المنطقة، فإن إجراءات العودة جرت بشكل سلس بعد المرور بإجراءات التدقيق الأمني. وفي نفس اليوم إستهدفت عدّة قذائف هاون مناطق عدّة من العظيم. تعتقد مصادر محلية بأن هذه الهجمات كانت تستهدف العوائل التي تجمعت لإجراءات التدقيق الأمني، ولم يتم تسجيل ضحايا. وقد وثقت هجمات مماثلة سابقاً في مناطق مُحررة أخرى من ديالى.

في 18 أيار، عادت نحو 200 عائلة نازحة الى مناطق سكنها في منصورية الجبل من قضاء المقدادية شمال شرق بعقوبة. عادت العوائل من النزوح من بعقوبة وخانقين، وأيضاً بعد المرور بإجراءات التدقيق الأمني، وقد كان معظمها من المكوّن العربي السنيّ وبعضهم كان من المكوّن التركماني السنيّ.

في يوم 22 أيار، عادت 401 عائلة نازحة الى مناطق الطليعة والعروبة والخضراء في مركز ناحية جلولاء بعد تدقيق أمني قامت به الأجهزة الأمنية في خانقين وجلولاء، بمعية المختارين والحكومة المحلية في جلولاء. كان معظم العائدين من المكوّن الكردي والعربي، وقليلون كانوا من المكوّن التركماني.

في 3 تموز، عادت 621 عائلة الى مناطق سكنها في ناحية جلولاء شمال شرق بعقوبة بعد اجتياز التدقيق الأمني من قبل الأسايش والحكومة المحلية في جلولاء. عاد النازحون الى مناطق مختلفة من جلولاء ومن ضمنها الشهداء والجماهير والطليعة والطليعة الثانية والعروبة والخضراء. كان أكثر من 90 بالمئة من العائدين من المكون العربي السني ومعظمهم كان نازحاً الى قضاء خانقين.

وفيما إستعادت القوات الأمنية العراقية المناطق تدريجياً من داعش، كانت هناك حوادث عديدة لنازحين قُتلوا وجرحوا بسبب متفجرات تُركت من قبل داعش.

على سبيل المثال، في 21 نيسان في الأنبار، قُتل ما لا يقل عن أربعة نازحين عائدين الى مناطقهم بإنفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع مزروعة في منازلهم في الرمادي. في 23 نيسان، قُتل خمسة نازحين وأصيب سبعة آخرون بإنفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع في منزلهم ايضاً في الرمادي.

في 17 أيار، أُفيد بأن مدير بلدية هيت وموظف آخر تم قتلها عند دخولها مبنى البلدية. وبحسب تقارير، فإن المبنى كان مفخخاً بشكل شديد بالمتفجرات من قبل داعش.

في 16 ايلول، أسفر إنفجار بعبوة ناسفة في منزل مفخخ عن مقتل أحد النازحين الذي عاد الى منزله في الكرمة.

في بابل وفي يوم 23 نيسان، إنفجرت عبوات ناسفة مزروعة قرب ثلاثة منازل في مناطق الشهداء وانتصار وعداي في الحصوة ناحية الاسكندرية، مما أسفر عن إصابة أربعة مدنيين وإلحاق الضرر بعدد من المنازل. وبحسب مصادر، فإن العوائل المستهدفة كانت تستضيف نازحين من الفلوجة.

في 26 تموز، أمر مجلس محافظة بابل بهدم بيوت الأشخاص المدانين بإنتمائهم الى داعش وإخراج عوائلهم من المحافظة.

### إنتهاكات قامت بها جهات مجهولة

خلال مدة التقرير إستلم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة تقارير ثابتة عن هجمات وقتل تستهدف المدنيين وفيها يبقى الجناة مجهولين. ومع ذلك فإنه في بعض الحالات هناك أدلة ظرفية أو معلومات غير مؤكدة تشير بقوة الى المجموعة التي ممكن أن تقع عليها المسؤولية.

### القتل والإختطاف خارج إطار القانون

شهدت بغداد عمليات قتل متكررة خارج إطار القانون خلال فترة التقرير.

على سبيل المثال، في 24 كانون الثاني تقريباً، أُخْتُطِفَ ثلاثة مدنيين من الأنبار في منطقة الزعفرانية ذات الأغلبية الشيعية (شرقي بغداد) وتم العثور على جثثهم لاحقاً في المدينة وهي في حالة مشوهة - وفقاً لأحد المصادر.

في 21 نيسان، تم إختطاف إحدى الطبيبات من قرب المركز الطبي الذي تعمل فيه في شارع فلسطين (شرقي بغداد وهي منطقة مختلطة بين السنة والشيعية)، حيث تم قتلها بعد ساعات من إختطافها.

في 9 أيلول، أُخْتُطِفَ 14 مدنياً في منطقة التاجي ذات الأغلبية السنية (شمالي بغداد) على يد مجموعة مسلحة. لا توجد معلومات إضافية متوفرة حول هذه الحادثة.

تم توثيق عدد من حالات القتل المستهدفة في محافظة كركوك. وقد إستهدفت بعض هذه الهجمات قادة عرب وشخصيات عامة في مدينة كركوك.

في 1 كانون الأول 2015، تم إغتيال محمد خليل الجبوري، رئيس الكتلة العربية في مجلس محافظة كركوك وزوجته على يد مسلحين مجهولين.

في 17 أيار، قامت مجموعة مسلحة تستخدم أسلحة خفيفة بإطلاق النار على عضو مجلس محلي من ناحية الرياض خارج منزله في منطقة العمل الشعبي شمال غربي كركوك مما أودى بحياته، حيث كان الضحية من الطائفة العربية السنية وقد هرب من الرياض الى كركوك عندما سيطرت عناصر داعش على المنطقة في حزيران 2014، وقد كان يُقيم في منطقة العمل الشعبي منذ ذلك الحين.

في 9 حزيران، أطلق مسلحون مجهولون النار وأصابوا ناشط مدني محلي قرب منزله في مركز كركوك. كان الضحية من أهالي كركوك من القومية الكردية ومعروف بإنتقاداته للحكومة المحلية. في 25 حزيران، أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارة ضابط شرطة وقتلوه في الحال. كان الضحية من الطائفة العربية السنية وكان يشغل منصب مدير دائرة الأحوال المدنية في كركوك. في 27 حزيران، أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارة عقيد في قوات الأمن الكردية (الأسايش) وكان يشغل منصب مدير النقل في المؤسسة المذكورة. كان الضحية يقود سيارته على الطريق العام بين كركوك والسليمانية شمال شرق كركوك عندما أصيب هو وإثنين من أفراد حمايته الشخصية أيضاً بالحادثة.

إستمر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعث باستلام تقارير عن الخطف والقتل المستهدف في قضاء طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين، وهي منطقة متنوعة عرقياً وتتألف من الكرد والعرب والتركمان. إستمرت التوترات في طوز خورماتو منذ إندلاع العنف بين الحشد الشعبي والبيشمركة في تشرين الثاني 2015. بالإضافة الى اشتراك أفراد من المجتمعين الكردي والتركمان في النزاع.

في مساء يوم 11 شباط، قُتِلَ مدنيان في مركز مدينة طوز خورماتو في حادثين منفصلين بواسطة مسلحين مجهولين. كانت الضحيتان من القومية الكردية والتركمان الشيعية على التوالي. في الصباح الباكر من يوم 12 شباط، قام مسلحون مجهولون أيضاً بفتح النار على مركبة تنقل ثلاثة موظفين من محطة كهرباء تازة وهم يتوجهون الى قضاء طوز خورماتو في منطقة تقع جنوب كركوك بين الداقوق وطوز خورماتو. أصيب الموظفون الثلاثة بجروح أثناء الهجوم ومات أحدهم من جراء جروحه. كان الضحايا الثلاثة من طائفة التركمان الشيعية.

في 18 حزيران، ورد أن مسلحين مجهولين يستقلون دراجة نارية اطلقوا النار على مدني أمام منزله في حي الطين في قضاء الطوز مما أسفر عن مقتله. كان الضحية نازحاً من منطقة أخرى في قضاء طوز خورماتو ومن العرب السنة.



في 20 حزيران، هاجم مسلّحون مجهولون يستقلون دراجة نارية وأصابوا مدنياً في الحي العسكري في قضاء طوز خرماتو. كان الضحية نازحاً من العرب السُّنة.

في ديالى، استمرّ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة في تسجيل العديد من الهجمات التي تستهدف المدنيين وغالباً ضد طائفة السُّنة العرب. في 15 شباط 2016، تم تأكيد مقتل موظف محلي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الذي تم أختطافه من قبل مسلحين مجهولين في 26 نيسان 2015. كان موظف يونامي يعمل مسؤول إتصال مع الحكومة في بعقوبة، ديالى عندما تم إختطافه، حيث وجدت جثة المخطوف التي لم يتم التعرف عليها في البداية قرب بعقوبة في تشرين الثاني 2015 وكانت تحمل جروح لإطلاقات نارية.

في 28 نيسان، ورد أن مسلّحين مجهولين قاموا بإقتحام منزل شرقي مدينة بعقوبة وقتلوا مدنيين إثين وجرحوا مدنياً ثالثاً. بينما كانت سيارة الإسعاف تنقل الضحية المصابة الى المستشفى في بعقوبة، أوقفها مسلّحون مجهولون وقتلوا الشخص الجريح وفقاً للخبر. كان جميع الضحايا من العرب السُّنة.

في 27 أيار، قام مسلّحون مجهولون بإقتحام قرية الدليمات في ناحية بهرز جنوب بعقوبة، ووفقاً للتقارير، فإنّ المسلحين دخلوا منزل مختار القرية وقتلوه هو وابنه. علاوة على ذلك، أُصيب خمسة مدنيين في الهجوم، بمن فيهم ابنة المختار. كان جميع الضحايا من عشيرة الدليم ومن العرب السُّنة.

في 23 حزيران، أوقف تسعة مسلّحون مجهولون على الأقل يستخدمون عجلات رباعية الدفع موكب للشرطة في منطقة نائية تابعة لناحية الهارونية بين قضائي المقدادية وبلدروز، شمال شرق بعقوبة. وفقاً للتقارير، فإنّ موكباً للشرطة كان يقوم بنقل موقوفين من المقدادية الى بلدروز، وكانوا قد تم إطلاق سراحهم في وقت سابق من قبل محكمة بعقوبة. بعد إيقاف الموكب، وفقاً للتقارير فإن المجموعة المسلّحة قامت بإنزال الموقوفين من المركبة بالقوة وقتل خمسة منهم باطلاق النار عليهم من أسلحة خفيفة. وفقاً لأحد المصادر، فإن أفراد الشرطة المرافقين للموكب لم يشتبكوا مع المجموعة المسلّحة أو يحاولوا منع الحادثة. ووفقاً للتقارير، لم يُصب أي من أفراد الشرطة بأذى في الحادثة. كان الضحايا من العرب السُّنة من أفراد عشيرة الويسي. في موقف مرتبط بالحادث، نقلت وسائل الإعلام المحلية وفقاً لمصدر أمني في ديالى، بأن مسلّحين مجهولين أطلقوا النار على موكب للشرطة على الطريق الرئيسي بين المقدادية وبلدروز مما أسفر عن مقتل خمسة موقوفين فقط كان يتم نقلهم.

في 1 تموز، وفقاً للتقارير، قام مسلّحون مجهولون بخطف مدنيين إثنين في منطقة بحبسة في ناحية الوجيحية شرق بعقوبة. على الرغم من أن هذه الحالات لم تكن متكررة في جنوب العراق، سجل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة بعض عمليات القتل لأفراد من الطائفة السُّنية وإثنين من أفراد النظام السابق في المنطقة. في 16 آذار، في منطقة أبو الخصيب، قُتل رجل حيث أطلقت عليه النار من مسافة قريبة من قبل مسلّحين مجهولين، وقد كان رئيس فخذ في عشيرة (الرفاعي).

في 5 أيار، تم العثور على جثة شاب سُنّي مقطوع الحنجرة في نهر شط العرب في منطقة أبو الخصيب في البصرة. في 29 نيسان، أطلق مسلّحون مجهولون يستقلون مركبة (قيل أنها من دون لوحة أرقام) النار على رجل في منطقة المعقل وسط مدينة البصرة مما أسفر عن قتله. وكان الضحية عضواً رفيع المستوى في حزب البعث سابقاً. في 27 أيلول، قُتل عضو سابق آخر في حزب البعث رمياً بالرصاص في منطقة الجنينة وسط البصرة.

في 4 أيلول، أمرت محكمة التحقيق الثالثة في البصرة الإفراج عن إثنين من أفراد الطائفة السنية من أهالي منطقة الزبير لعدم كفاية الأدلة، فقد تم اعتقالهم منذ عام 2011 بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة. بعد الإفراج عنهما، قام مسلحون مجهولون بخطفهما وهما في طريقهما إلى البيت. في 5 أيلول، تم العثور على جثتيهما بين مركز مدينة البصرة وقضاء الزبير مع آثار تعذيب وطلقات نارية واضحة عليهما.

### الجثث مجهولة الهوية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة ما لا يقل عن 505 حالة لجثث مجهولة الهوية، حيث تم العثور على 402 منها (أي ما يقرب من 80 في المئة من المجموع) في محافظة بغداد.

في بغداد، على سبيل المثال، في 13 كانون الثاني، عثرت الشرطة على جثث 11 رجلاً مصابة بأعيرة نارية في الطارمية (شمال بغداد ذات الأغلبية السنية). في 31 كانون الثاني، وجدت الشرطة جثتين لرجلين مصابتين بأعيرة نارية في حي الدورة (ذو الأغلبية السنية جنوب بغداد).

يوم 18 حزيران، وجدت الشرطة أربع جثث عليها آثار أعيرة نارية في سبع البور (ذات الأغلبية السنية شمال بغداد)

في 16 آب، وجدت الشرطة جثة لرجل مصابة بأعيرة نارية في أبو غريب (ذو الأغلبية السنية جنوب بغداد).

أستمرت الجثث مجهولة الهوية بالظهور في كركوك والمناطق المحيطة بها. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة تقارير عن 45 جثة مجهولة الهوية في كركوك. في 14 أيلول 2016، وفقاً للتقارير، عثرت قوات الأمن العراقية على عدد من الجثث مجهولة الهوية تعود لسبعة ذكور في ناحية ليلان. كانت الجثث المتحللة مقيدة الأيدي والأرجل وتحمل أيضاً آثار أعيرة نارية في الرأس.

في صلاح الدين، في 5 أيار، عثرت قوات الأمن على جثة رجل مصاب بأعيرة نارية في الرأس والصدر في حي الضباط، شرقي قضاء سامراء.

بينما كانت غالبية تلك الجثث تعود لرجال، تم العثور أيضاً على جثث لنساء. على سبيل المثال، في 15 كانون الثاني، وجدت الشرطة جثتين تعودان لإمرأتين مع جروح طعن في منطقة أبو دشير (ذات الأغلبية الشيعية جنوب بغداد). في 10 آذار، عثرت الشرطة على جثث ثلاث إناث مصابة بأعيرة نارية في جرف النداف (جنوب بغداد، منطقة مختلطة).

### هجمات تستهدف الشخصيات الدينية أو مواقع ذات أهمية دينية

في كركوك، في يوم 24 كانون الثاني، أضرمت جناة مجهولون النار في ضريح شيعي في قضاء ليلان جنوب شرق كركوك، وأفادت المصادر لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة بأن مقام الحسن عبارة عن ضريح صغير في ليلان يزوره الناس من مختلف الطوائف.

في 15 نيسان، أطلق مسلّحون مجهولون النار على إمام جامع من الطائفة السنيّة وأردوه قتيلاً بينما كان متوجّهاً الى المسجد لتأدية صلاة الفجر في منطقة واحد حزيران جنوب غربي مدينة كركوك.

في بغداد، في 3 نيسان، قام مسلّحون مجهولون بإطلاق النار وقتل الشيخ عثمان الجنابي، إمام وخطيب جامع أبي بكر الصديق في الجانب الغربي من حي العامل ذات الأغلبية الشيعية.

في ديالى، في 8 نيسان، وفقاً للتقارير، أدى إنفجار عبوة ناسفة قرب جامع الفلاح في قرية العمرانية في ناحية الوجيهية شمال شرق بعقوبة الى مقتل مدنيين إثنين - إمام الجامع المذكور وأبنة بالإضافة الى جرح مدنيين آخرين، وكان ضحايا الهجوم من العرب السنّة.

في 7 حزيران، وفقاً للتقارير، هاجم مسلّحون مجهولون يستقلون مركبة مدنية وقتلوا مدنياً قرب مطعم شعبي على الطريق الرئيسي الرابط بين المقدادية وبعقوبة، وقد كان الضحية من العرب السنّة، وورد أنه كان مؤذناً في أحد المساجد في المقدادية.

في البصرة، في 13 نيسان، قام مسلّحون مجهولون يقودون مركبة بإطلاق النار على قارئ قرآن في ناحية أبي الخصب وأردوه قتيلاً، وقد كان الضحية من العرب السنّة.

### التفجيرات التي تُطال المدنيين والبنى التحتية والممتلكات المدنية

في بغداد، كانت الهجمات التي يشنّها جناة مجهولين باستخدام العبوات الناسفة يدوية الصنع تحدث تقريباً كل يوم في بغداد. على سبيل المثال، في 11 كانون الثاني، قام رجال مسلّحون بهجوم مزدوج على مركز تسوق الجوهرة في منطقة بغداد الجديدة ذي الأغلبية الشيعية شرقي بغداد. بدأ الهجوم بتفجير سيارة مفخخة أتبعه تفجير أحزمة ناسفة بواسطة مهاجمين إنتحاريين، إضافة الى إطلاق نار من أسلحة خفيفة. وقد وقع عدد غير محدد من الرهائن في قبضة المهاجمين بعد إقتحامهم مركز التسوق. وقد أنهت قوات الأمن العراقية حصار المكان بعد ساعة واحدة تقريباً. وفقاً للمصادر، فإن 17 مدنياً (من ضمنهم ثلاثة رجال شرطة) قُتلوا و 20 آخرين أُصيبوا في الهجوم.

وقعت هجمات باستخدام العبوات الناسفة في بابل أيضاً، على سبيل المثال: في 7 شباط، وفقاً للتقارير فإن أربعة من رجال الشرطة أُصيبوا بسبب إنفجار عبوة ناسفه يدوية الصنع مزروعة على جانب الطريق في قرية الصنيديج في ناحية جرف الصخر شمالي بابل.

في 5 أيار، أسفر إنفجار في مقبرة الحصوة في ناحية الإسكندرية عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 12 آخرين وفقاً للخبر. وقع الهجوم أثناء مراسم تشييع أحد الأشخاص الذي قُتلوا على أيدي مُسلّحين مجهولين في مقبرة الصحوات شمال بابل في مساء يوم 4 أيار. نقلت وسائل الإعلام من مصدر أمني أفاد بأن الإنفجار في المقبرة أُستهدف المُشييعين الذين كانوا يحضرون لدفن أحد أقاربهم، وقد أسفر الإنفجار عن مقتل خمسة من المُشييعين وإصابة 14 آخرين.

في ديالى، في 21 شباط، قُتل ضابط برتبة عالية في قيادة شرطة ديالى قرب مستشفى الحياة جنوبي مدينة بعقوبة عندما إنفجرت عبوة لاصقة يدوية الصنع بمركبته.

في يوم 20 نيسان، ووفقاً للتقارير، أودى إنفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع في مزرعة في قرية الحد الأخضر ذات الأغلبية السنيّة في ناحية العبارة شمال شرق بعقوبة بحياة أحد المزارعين وإصابة إثنين آخرين، حيث كان الضحايا من العرب السنيّة من ساكني نفس المنطقة.

في صلاح الدين، في 11 نيسان، ووفقاً للتقارير، أسفر إنفجار عبوة ناسفة داخل منزل في منطقة مكشيفة شمال سامراء عن مقتل إثنين من المدنيين، حيث كان الضحيتان رجل وزوجته عائدتين الى منزلهما لأول مرة بعد فترة من النزوح قضاها في سامراء.

لم يسلم إقليم كردستان العراق من الهجمات بالعبوات الناسفة يدوية الصنع. في 31 آذار، أسفر هجوم إنتحاري بسيارة مُفخخة أمام مركز شرطة قضاء مخمور في محافظة أربيل عن مقتل ثلاثة من رجال الشرطة وإصابة خمسة آخرين.

## القصف

كان القصف غير المنسوب سبب رئيسي آخر لوقوع ضحايا مدنيين.

حيث كان القصف يستهدف المناطق السكنية في جميع الأوقات، ولم يستهدف أي هدف عسكري واضح. على سبيل المثال، في 2 كانون الثاني، ورد أن قصفاً إستهدف منطقة سكنية في عرب جبور ذات الأغلبية السنيّة.

ويبدو أنّ القصف كان يستهدف المناطق السكنية في جميع تلك المرات حيث لاتوجد أهداف عسكرية ظاهرة. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأنّ منطقة عرب جبور جنوب بغداد ذات الأغلبية السنيّة قد أستهدفها القصف في 2 كانون الثاني مما أدى الى مقتل مدني وإصابة ثمانية أشخاص. وفي 11 كانون الثاني، إستهدف القصف قرية هور رجب، جنوب بغداد مما أدى الى مقتل مدنيين إثنين وإصابة تسعة آخرين.

وفي صلاح الدين، وفي 19 كانون الثاني، سقطت ثلاثة صواريخ على حي الزهور في مركز مدينة تكريت مما أدى الى جرح أربعة مدنيين .

وفي ديالى، وفي 22 نيسان، سقطت سبع قذائف هاون على قرية مخيسة ذات الأغلبية السنيّة، ناحية أبو صيدا التابعة للمقدادية، شمال شرق بعقوبة. وقد أُفيد أن الحادث أدى الى إصابة امرأة وصبيين .

في 20 أيار، إستهدف القصف تل السجر شمال الفلوجة في الأنبار مما أدى الى مقتل امرأة وإثنين من أطفالها وإصابة ستة أطفال آخرين .

## النزاعات العشائرية

إن النزاعات العشائرية في جنوب العراق قد حملت في طياتها تحديات خاصة بالنسبة لحماية المدنيين. وغالباً ماتكون تلك النزاعات ناتجة عن نزاعات حول ملكية الأراضي ونزاعات عائلية وعداء قديم بين تلك العشائر. وينتج عن تلك النزاعات مواجهات مسلحة بين تلك العشائر المتناحرة مما يؤدي الى حدوث وفيات وإصابات تطال الأشخاص الأبرياء من المارة.

لقد تزامنت فترة كتابة التقرير مع زيادة وتيرة الصدمات العشائرية والتي أصبحت نتيجة لذلك محور لنقاشات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء عند زيارتهم للبصرة في 11 كانون الثاني 2016. وقد أصدر رئيس الوزراء أمراً يقضي بنشر قوة عسكرية ضاربة الى البصرة لفض تلك النزاعات العشائرية المتصاعدة مع تحويلها صلاحية مصادرة الأسلحة وإعتقال المشاركين والمحرضين على تلك الصدمات .

ومن الأمثلة على تلك النزاعات ما أشيع عن تهديد عشيرة الحلاف في 11 كانون الثاني لأفراد عشيرة الكرامشة وبأن أي فرد منهم سيتم مهاجمته جهاراً، ولم يعرف سبب الخلاف بين هاتين العشيرتين اللتين تسكنان في القرنة، شمال محافظة البصرة.

وفي 20 كانون الثاني، إندلعت مواجهات عشائرية بين أفراد من عشيرة بني مالك قرب مركز قضاء القرنة مما أدى الى جرح شخص مع أخته وهما لا ينتميان الى العشيرة المذكورة ولكنهما تواجدا بالصدفة في المكان الذي حدثت فيه المواجهات .

وفي 20 شباط، إندلعت مواجهات عشائرية بين أفراد من بني الصابر والدبّات وكلاهما ينتميان الى عشيرة المشاخيل- في ناحية الغراف (20 كم شمال ذي قار)، ونتج عن ذلك مقتل شخص وإصابة إثنين، وقد أشارت التحقيقات الإبتدائية الى أنّ سبب النزاع ناتج عن خلافات قديمة.

وفي 29 كانون الثاني، إصيب رجل في الثامنة عشر من العمر نتيجة مواجهات بين أفراد من عشيرة الحلاف والبو صحوه. والضحية هو من عشيرة الحلاف وقد أستهدف عندما كان يسير في منطقة أبو حلوة في كرمة علي، ناحية الهارثة شمال البصرة. وقد توقف القتال عند وصول قوات من الشرطة والجيش وإعتقال المشتبه بهم ومصادرة الأسلحة.

وفي 2 شباط، إنطلقت قوة مشتركة من الشرطة المحلية في قضاء الرفاعي وفوج من قوات الطوارئ من شرطة ذي قار بهدف السيطرة على المواجهات العشائرية التي إندلعت في قضاء الرفاعي (80 كم شمال مدينة الناصرية)، شمال ذي قار بين عشيرتي الزهيرية والنصار. وقد طوّقت القوة المشتركة المنطقة وقامت بحملة تفتيش وإعتقالات أدت الى إعتقال ثلاثة رجال بسبب إشتراكهم في تلك المواجهات التي نتجت عن نزاع حول ملكية أرض .

وفي 26 آذار، ورّعت منشورات في وسط وشمال البصرة تتضمن تهديدات ضدّ كل أفراد عشيرة الكرامشة والمرتبطين بها. وقد أكد المصدر الذي اتّصل به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنّ ذلك التهديد له علاقة بسلسلة من عمليات القتل الإنتقامية بين العشيرتين، وقد أكد مصدر آخر أنّ ذلك التهديد قد امتدّ ليشمل البصرة كلّها .

وفي 5 حزيران، إندلعت مواجهات مسلحة بين عشيرة السعد والسعيد في قضاء القرنة شمال البصرة. وفقاً للمعلومات المتوفرة، فإنّ مجموعة من الرجال المسلّحين اقتحموا خمس مدارس في حي الجمعة ليتحصّنوا بها ويجعلوا منها منطلقاً لرمي العشيرة الأخرى في منطقة النجيرات. وقد تعرّضت عدّة مدارس الى أضرار جسيمة من جراء تلك الصدمات، وقد

دعت السلطات المحلية في قضاء القرنة الجهات الأمنية في البصرة لإتخاذ خطوات لحل ذلك النزاع. وبعد وصول الجيش إعتقلت الجهات الأمنية عدد كبير من رجال العشيرتين.

## المقابر الجماعية

مازال إكتشاف المقابر الجماعية مُستمرّاً في المناطق المحررة من داعش في الأنبار وصلاح الدين ونيوى. وتفتقر كلتا الحكومتين في العراق وفي إقليم كردستان الى الخبرة والموارد المطلوبة لغرض ضمان حماية المقابر والتنقيب المنتظم والبحث عن مواقع المقابر الجماعية .

في أغلب الأحوال، ما زالت هناك حاجة لإعداد نظام معلومات يتعلّق بالمقابر والجثامين. ويشمل ذلك تحديد هويات الجثامين عند إكتشافها وظروف وفاة أو مقتل أولئك الأشخاص قبل دفنهم. وفي كثير من الحالات فإنّ هويات الضحايا والجناة تظل مجهولة. ولكن يُعتقد أنّ أغلب المقابر تضمّ جثث مدنيين وأفراد قوات الأمن العراقية أو القوات المتعاونة معها .

أفادت التقارير أنّه في 5 كانون الثاني 2016، تم العثور على مقبرة جماعية رُعم أنّها تضمّ أشلاء 40 شخصاً أُفيد أنّهم مدنيون، تم إكتشافها من قبل قوات الأمن العراقية في الرمادي في محافظة الأنبار، وفقاً للإعلام الذي نقل عن مصدر أمني قوله أنّه تمّ تحديد مقابر جماعية أخرى في المنطقة ولكنّ أعمال التنقيب لا تبدأ إلا اذا تمّ تأمين المكان الذي وُجدت فيه المقبرة بشكل كامل ولم يستطع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة التأكيد من هذا التقرير .

وخلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني، نقلت وسائل الإعلام العالمية والمحلية عن مصادر أمنية قولها أنّ قوات الأمن العراقية وجدت مقبرة جماعية في منطقة الجمعية، مركز الرمادي، وتضمّ جثامين أكثر من 40 شخصاً من قوات الأمن العراقية والمدنيين من بينهم رجال ونساء وأطفال. وفقاً لمصدر آخر، فإنّ رُفات حوالي 50 شخصاً جميعهم ذكور مدنيين قام داعش بقتلهم، قد وُجدت في المنطقة. وقد تسلّم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة صوراً تُظهر إكتشاف المقبرة والحفريات ولكن لم يتمّ التأكيد من مصداقية الصور. ولم يستطع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أن يُحدد عدد الجثامين التي تضمّها المقبرة أو حالة الضحايا.

وقد أكّد مصدر آخر بشكل أكثر تفصيلاً لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة أنّ مقبرة جماعية تضمّ 18 جثة قد أكتشفت داخل الرمادي في منتصف كانون الثاني 2016. وقد أُفيد أنّ عدد الضحايا 13 شخص من قوات الأمن العراقية وخمسة مدنيين وقد قُتلوا جميعهم وفق ما أُفيد على يد داعش في منتصف 2015 ورُعم أنّهم قتلوا بسبب إتهامهم بالردة .

وقد أفادت وسائل إعلام محلية في 16 شباط أنّ مقبرة جماعية تضمّ 50 جثة من بينها جثناً لأطفال قد وُجدت في منطقة الصوفية شرق الرمادي. وأكد مصدر واحد ذلك مُبيناً إكتشاف 40 جثة. وأعلن مصدر آخر عن إكتشاف ثلاث مقابر جماعية: اثنتين في منطقة البو ذياب شمال الرمادي وواحدة في الصوفية شرق الرمادي .

وفي 2 آذار، أُفيد عن إكتشاف مقبرة جماعية تضمّ جثامين سبعة من رجال الشرطة في منطقة الصوفية شرق الرمادي ولم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة من تأكيد هذا التقرير .

وفي 12 نيسان، تم إكتشاف مقبرة جماعية في الباحة الخلفية لإحدى المدارس في مركز الرمادي، ووفقاً لأحد المصادر، فإن تلك المقبرة تضم رُفات أربعة من أفراد قوات الأمن العراقية.

وقد أفادت وسائل إعلام محلية وعالمية أنه في 19 نيسان قامت قوات الأمن العراقية بالتنقيب عن مقبرتين أو ثلاثة مقابر جماعية في ملعب كرة القدم جنوب الرمادي. وقد أُفيد أنّ المقابر تضم 30 - 40 جثة تعود لمدنيين وأفراداً من قوات الأمن العراقية. وقد أكد أحد المصادر بأن إحدى المقبرتين تضمّ رُفاتاً لثلاثين فرداً من قوات الأمن العراقية. وأكد مصدر آخر أن إحدى المقابر الجماعية تضمّ رفات 40 شخصاً بضمنهم نساء وأطفال. وقد أشار مصدر أمني الى إكتشاف مقبرتين جماعيتين في المنطقة: أحدهما تضمّ رفات مقاتلين من داعش أما المقبرة الأخرى فتضمّ رفات رجال ونساء وأطفال. ولم يستطع مكتب حقوق الإنسان التأكد بشكل مستقل من عدد المقابر الجماعية أو عدد الجثامين التي تضمّها .

وقد أفادت وسائل إعلام محلية أن قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي وجدت مقبرة جماعية في 5 حزيران في منطقة الصقلاوية، شمال غرب الفلوجة، وقد أُفيد أن المقبرة تضمّ رُفات حوالي 400 شخص من المدنيين ومن قوات الأمن العراقية أيضاً، فيما أنكرت إحدى المصادر المحليّة وجود تلك المقبرة الجماعية.

وقد أفادت مصادر إعلامية أنه في 25 حزيران وجدت قوات الأمن العراقية 10-17 جثماناً لمدنيين وعسكريين في أحد معتقلات داعش في منطقة حي المعلمين الثانية، شمال الفلوجة. ونقلت إحدى وسائل الإعلام عن ضابط شرطة قوله أن الضحايا قُتلوا رمياً بالرصاص قبل أيام قليلة. وقد أكد مصدران وجود الجثامين، فيما أكد مصدر واحد بأن عدد غير محدد من الجثامين العائدة للمدنيين الذين قُتلوا على يد داعش لم تُكتشف بعد، بينما أكد مصدر آخر أن جثامين الـ 17 مدنياً وُجدت في منطقة المعلمين الأولى. ولم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق بشكل مستقل من عدد الجثامين وحالتها .

وقد أفاد أحد المصادر لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أنّ الشرطة العراقية إكتشفت 15 جثة مجهولة الهوية في منطقة الجولان شمال الفلوجة ولم يتمكن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من التحقق بشكل مستقل من عدد الجثامين وحالتها.

وقد نقلت وسائل الإعلام المحلية عن أحد أعضاء اللجنة الأمنية في مجلس محافظة الأنبار أنه في 27 تموز تم العثور على جثامين تعود الى 25 شخصاً مُصابة بإطلاقات نارية في بناية معهد المعلمين، مركز الفلوجة وقد قيل أنهم قتلوا على يد داعش عندما كان يُسيطر على المدينة. وقد عزز أحد المصادر ذلك التقرير. وأفاد مصدر آخر أنه تم العثور على جثامين الأشخاص الذين قتلهم داعش حسب ما ورد ولكنّه لم يحدد عددهم.

وفي صلاح الدين وفي 11 حزيران، وجدت قوات الأمن العراقية 10 جثامين في قبر واحد في مزرعة في منطقة البوجيلي شرق ناحية يثرب في قضاء بلد، جنوب تكريت. وقد وُجدت الجثامين بناءً على معلومات قدّمها سكان المنطقة. وقد تمكنت قوات الأمن من تحديد هوية الجثامين من خلال الهويّات الموجودة في القبر والمعلومات التي أدلى بها القرويون المتواجدون في المنطقة. وقد أُفيد أنّ الضحايا كانوا مكبلي الأيدي ویدی أنهم قُضوا رمياً بالرصاص لأن آثار الإطلاقات النارية وُجدت على أجسادهم. وقد أُفيد أن الضحايا هم رجال من العرب السنّة من عشيرة العزّة ومنهم ثمانية قيل أنهم ينتمون لعائلة واحدة، و قد قيل أن الضحايا إختطفهم داعش خلال الفترة المحصورة بين أيلول وتشرين الأول 2014.

وفي نينوى، وفي 7 تشرين الثاني 2015، أُفيد أنّ سكان قرية الشيخ أبراهيم، ناحية المهلبية، قضاء الموصل وجدوا مقبرة جماعية تضمّ رُفات 30 شخصاً أُفيد أنّهم من عناصر داعش. وقيل أنّ الضحايا قتلهم داعش في بداية سيطرته على المنطقة في سنة 2014.

وبعد العمليات العسكرية في سنجار في تشرين الثاني 2015، وُجد عدد من القبور الجماعية حول مدينة سنجار. وقد أفادت قوات الأمن العراقية التي شاركت بالعمليات والسلطات المحلية أيضاً عن وجود 10 مواقع مُحتملة للمقابر الجماعية حول سنجار. حيث أُفيد أنّ إحدى هذه المقابر التي تقع شرق المدينة تضمّ رفات حوالي 78 شخصاً غالبيتهم من النساء الأيزيدات المُسنّات، حيث يُعتقد أنّهنّ من قرية كوجو التي سيطر عليها داعش في آب 2014. وأُفيد أيضاً أنّ المقبرة الأخرى والتي تقع غرب المدينة، تضمّ رفات حوالي 46 شخصاً. يُعتقد أنّ جميع الضحايا كانوا من الطائفة الأيزيدية. وفي 27 تشرين الثاني، أُفيد أنه تمّ إكتشاف مقبرة جماعية شرق مدينة سنجار تضمّ عدداً غير محدد من الجثامين.

وقد أُفيد أنّ بعض القبور تمّ تفخيخها بعبوات ناسفة، ولازالت التقارير الواردة تُشير الى أنّ المقابر الجماعية غير محميّة. وقد أشارت السلطات الكردية أنها لا تمتلك الموارد الكافية للحماية والحفر المُنظّم لمواقع المقابر.

وفي 28 كانون الأول 2015، أُفيد عن وجود مقبرة جماعية تضمّ 70 - 120 جثماناً لعناصر قوات الأمن العراقية وبعض المدنيين قيل أنّ داعش أختطفهم منذ حزيران عام 2014 وقد إكتشفها السكّان المحليون في قرية أسكي موصل، 30 كم شمال غرب الموصل.

وفي 14 كانون الثاني 2016، وُجدت مقبرة في قضاء سنجار، شمال شرق سنجار، ولم يُعرف عدد الرفات التي تحتويها. وقد أشارت وسائل إعلام محلية الى وجود مقبرة جماعية تضمّ 40 جثماناً في 9 نيسان في ناحية القيارة، قضاء الموصل وقد أُفيد أنّ سكان قرية تل السبت قد حددوا مكان المقبرة وهم يعتقدون أنها تضمّ رُفات رجال شرطة قتلهم داعش في ناحية حمام العليل. ولم تُؤكّد المصادر التي إتصلت بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة هذا التقرير. ونقلاً عن مسؤول في قوات الأمن العراقية، أفادت وسائل إعلامية محلية أنّه في 21 آب وجدت قوات الأمن العراقية مقبرة جماعية تضمّ رفات 30 فرداً من شرطة نينوى في قرية جوانا، ناحية القيارة التابعة للموصل، وقد قيل أنّ الرفات تبدو عليها علامات التعذيب وجراح ناتجة عن إطلاق نار في الرأس والصدر ولم يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة من تأكيد الخبر.

### إستنتاجات وتوصيات

حققت قوات الأمن العراقية والقوات الداعمة للحكومة مكاسب كبيرة في إعادة السيطرة على الأراضي التي كانت مُحتملة من داعش. مع ذلك، خُلف داعش دمار كبير، نتيجة لوضع مقاتليه عمداً في الممتلكات والبنى التحتية المدنية لضمان تدميرها، وتدمير البنى التحتية عمداً قبل رحليه، أو ترك البنى التحتية المدنية ملغومة بالعبوات الناسفة والقائلة ضد المدنيين المتبقين في المنطقة أو الذين يحاولون العودة الى مناطقهم، كذلك ضد الكوادر الأمنية التي تحاول ضمان الأمن في تلك المناطق. إنّ جهوداً كبيرة يجب بذلها لضمان إمكانية عودة النازحين الى مناطقهم الأصلية بشكل آمن مع الحفاظ على كرامتهم وإحترام حقوقهم بشكل كامل، ولغرض إعادة بناء مجتمعاتهم التي تمزّقت بسبب النزاع.



هناك 3.6 مليون نازح في الوقت الحاضر بسبب العنف. وبما أنّ الموارد المخصصة للمساعدات الإنسانية في أدنى حدّ، فإنّ الكثير من النازحين يعتمدون على مصادرهم المحدودة فقط أو تلك التي توفرها لهم المجتمعات التي يلجأون إليها .

وهناك مخاوف كثيرة تتعلق بالمدنيين الذين مازالوا في المناطق التي يسيطر عليها داعش وعلى وجه الخصوص آلاف النساء والأطفال والرجال الذين ينتمون الى الأقليات الدينية التي إستعبدها أو إحتجزها التنظيم وهم الذين يُعتقد أنّهم يرفضون سيطرته أو نهجه التكفيري (ويشمل ذلك النساء والكفاءات ورجال الدين والوجهاء) وكذلك الأشخاص الذين يُعتقد أنّ لديهم إرتباط مع حكومة العراق. ومازال أولئك الأشخاص يخضعون لما يُسمّى بالمحاكم الشرعية التي أنشأها داعش والأحكام السريعة التي ليس لها غطاء قانوني والتي تشمل القتل بطرق متعددة ( بما في ذلك الرجم وقطع الرؤوس والحرق والإغراق) وكذلك قطع الأعضاء والضرب والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وغير ذلك من الإنتهاكات الجسدية. هناك مخاوف جدّية تتعلق بحوالي 1.6 مليون مدني تؤثر عليهم حملة تحرير الموصل من داعش بسبب ممارسات داعش الذي يتعمّد إستهداف المدنيين الذين يحاولون مغادرة المناطق التي يُسيطر عليها ويستخدمهم كدروع بشرية أمّا لحماية مقاتليه أو لمعاقتهم بسبب رفضهم لخليفته المزعوم، علاوةً على ذلك هناك مخاوف من أنّ تحرير الموصل سيزيد من الإحتياجات الإنسانية بشكل كبير في ظل قلة الموارد المتاحة لتلبيتها.

ولانتزال هناك مخاوف تتعلق بالمدنيين الذين يحاولون الفرار من مناطق النزاع أو الذين يبقون في تلك المناطق التي إستعادتها القوات العراقية والقوات الداعمة لها. وهناك تقارير تُشير الى أنّ المدنيين في المناطق التي أُستعيدت من داعش قد تعرضوا الى التهديد والإنتهاكات الجسدية وتدمير الممتلكات والقتل. وتحدث التقارير عن عقوبات جماعية تطال أفراد عوائل الأشخاص المنتمين أو الذين يُتهمون أنّ لهم علاقة بداعش حيث تُشير التقارير أنّهم يتعرضون للطرده من منازلهم أو يتم تدميرها. وهناك مخاوف أيضاً تتعلق بالنازحين الذين وجدوا مأمّنهم في بعض المناطق حيث يتعرضون للعنف على يد الميليشيات المرتبطة بالحكومة، وبهذا الصدد، لا زالت هناك تقارير تزعم أنّ المدنيين الذين يفرون من المناطق التي يُسيطر عليها داعش يتم إيقافهم من قبل الميليشيات ويتعرضون لسلسلة من إنتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل الإختفاء القسري وعمليات القتل ومختلف أشكال الإنتهاكات الجسدية وسوء المعاملة.

إنّ تأمين آليات المُساءلة التي تشمل آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية والتي يتم إرساءها وتوظيفها بشكل ملائم سيكون عاملاً فعالاً للمُصالحة الفردية والمجتمعية والوطنية وستساعد على عودة الأشخاص والمجتمعات الى المناطق التي عاشت فيها وستُيسر الإصلاح وإعادة الإعمار وتساهم في عملية بناء السلام وذلك بإستعادة الثقة بين الأطياف الدينية والعرقية المتعددة في العراق.

وبهذا الصدد، فإنّ إرساء إجراءات مناسبة لجمع وحماية وتحليل المعلومات حول إنتهاكات وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خصوصاً تلك التي ترقى الى مستوى الجرائم الدولية التي أرتكبت بسبب العنف المستمر بغضّ النظر عن الزمان والمكان أو هوية مُرتكبيها، ستكون خطوة محورية لضمان العدالة لكلّ من الضحايا والناجين ومساءلة الجناة المزعومين. إنّ من الأهمية بمكان أنّ تُجمع المعلومات وتُحفظ وتُحلّل بطريقة مناسبة بحيث تكون صالحة من حيث طبيعتها ونوعيتها وتستخدم بثقة في عمليات العدالة الرسمية وفي التقاضي وآليات وإجراءات العدالة الرسمية.

لقد دعت الأمم المتحدة وبقوة الى إنشاء لجان قضائية أو شبه قضائية في العراق وفي إقليم كردستان العراق لمتابعة توثيق الجرائم والإنتهاكات والخروقات التي أرتكبت في خضمّ العنف المسلّح المستمر كوسيلة لضمان مُحكمة الجناة المزعومين

حيث تتوفر أدلة تدعم هذه المحاكمات وكذلك تحديد الضحايا والناجين بشكل مناسب من أجل تعويضهم وتوفير الدعم الطبي والاجتماعي النفسي وأنواع أخرى من الدعم علاوة على معالجة معاناتهم على نحو عاجل وكاف وفعال .

إن حماية الأدلة أمر مهم للغاية. إن الكثير من المقابر الجماعية تضم ضحايا إنتهاكات وخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق متعددة من البلاد وأنواع أخرى من المعلومات قد تكون مهمة بالنسبة لإجراءات العدالة الإنتقالية وهي بشكل خاص ضعيفة بسبب عدم وجود خبرات الطب الشرعي/ الجنائي والموارد في حكومتي العراق وكردستان. وفي الوقت الحالي، ووفقاً لمعهد الطب العدلي الحكومي، فإن هناك نقصاً حاداً بالكوادر والتجهيزات إذ يوجد 31 طبيب جنائي فقط في كافة أنحاء العراق وهناك نقص حاد في المواد المطلوبة لإجراء الفحوص والتتقيب وحفظ الهويات والأدلة الأخرى في المقابر الجماعية. إن حكومة العراق وحكومة كردستان - العراق تفتقران الى القدرات الخاصة بحماية المقابر الجماعية مما أدى بالعوائل المنكوبة أن تباشر الحفر بنفسها بحثاً عن أحيائها أو تقوم الحكومتان بفتح المقابر بسبب الضغط الشعبي دون إستخدام الموارد الضرورية لحماية وحفظ المعلومات والأدلة. وبالتزامن مع ما سبق، هناك حاجة ملحة لأجراء إصلاحات قانونية بخصوص المقابر الجماعية التي ينظر اليها في الوقت الحاضر باعتبارها مسألة تاريخية وقد تم تحويل وزارة حقوق الإنسان المنحلة صلاحية النظر في المقابر الجماعية التي يعود تاريخها الى ما قبل 2003 من دون وجود متابعة قضائية للتحقيقات المنظمة وفقاً للفترة الزمنية لوجود تلك المقابر وعمليات التقيب الخاصة بها باعتبارها مسرحاً للجرائم.

من المهم جداً إرساء آليات وإجراءات العدالة الإنتقالية المنظمة بمرور وفقاً للفترة الزمنية في كافة أنحاء البلاد لتشمل كافة الطوائف والأفراد في العراق. وعلاوة على المحاكمات، فإن تلك الإجراءات القضائية وغير القضائية يمكن أن تشمل هيئات الحقيقة والمصالحة وبرامج جبر ضرر الضحايا والإصلاحات التشريعية والإصلاحات المؤسساتية.

إن تلك الجهود يجب أن تقترن بإرادة الحكومتين في العراق وأقليم كردستان لضمان أن تكون للمحاكم الوطنية والمحاكم العليا صلاحية تحوّلها النظر في الجرائم التي أرتكبت في ظل هذا النزاع المسلح المستمر. وفي الوقت الحاضر ليس لدى المحاكم الوطنية والعليا العراقية صلاحية النظر في الجرائم الدولية (جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية). وكذلك فإن محققى الشرطة والمدعين العامين والقضاة ليس لديهم الخبرة التي تؤهلهم للتحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين زُعم أنهم إرتكبوا هذه الجرائم على نحو عاجل وشامل ومحاييد، وتخلو التشريعات الجنائية من أية ضمانات لمعايير المحاكمة العادلة وهذا أمر يدعو الى القلق ويجب أن يُعالج من خلال إصلاحات شاملة في المجال المؤسساتي وفي المجال التشريعي وفي مجال السياسات.

ومن أجل ضمان كفاءة الجهود الخاصة بالمساءلة الوطنية، يتعين على حكومة العراق أن تضمن عدم وجود "فجوة مساءلة" تمكّن الجناة من الهروب من العدالة. ولذلك يتعين عليها المصادقة على نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية أو قبول السلطة القضائية للمحكمة وفقاً للمادة 12 (3) من نظام روما الأساسي وتحديد الطرق الأخرى لضمان أن الجرائم الدولية التي تُرتكب على أراضي العراق يتم مقاضاة مرتكبيها في محاكم مختصة. إن ذلك سيُبين مدى جدية حكومة العراق في مجال ضمان مساءلة الأفراد الذين إرتكبوا جرائم دولية.

إن حماية الناجين من الجرائم والإنتهاكات والخروقات الناتجة عن النزاع المسلح المستمر أمر يجب أن يتم على نحو عاجل، حيث إن آلاف النساء والأطفال والرجال قد تعرّضوا الى أشد أنواع العنف الجسدي والجنسي والعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي وإنتهاكات جسيمة لحقوقهم. إن المستوى المتصاعد من المعاناة يتعدى الموارد المحدودة المتوفرة الخاصة

بالدعم الطبي والإجتماعي - النفسي. ومن الأمور الخاصة التي تستوجب قلقاً خاصاً شفاء وتأهيل ودمج النساء والأطفال وعلى وجه الخصوص أولئك الذين تعرضوا الى العنف الجسدي والجنسي والعنف المرتبط بالنوع الإجتماعي، علاوةً على الأطفال الذين أبعدها عن عوائلهم بالقوة ولقنوا عقيدة داعش. إن العديد من الأقليات الدينية والعرقية قد تأثرت ببرنامج داعش الهادف الى التسلط والإقصاء أو إزالة مجتمعاتهم. ولذلك يجب إيجاد طرق للدعم الأمثل للفئات الضعيفة كالنساء والأطفال من أجل تمكينهم داخل مجتمعاتهم وضمان حمايتهم بشكل يتعدى مجرد توفير الدعم الطبي والدعم الإجتماعي - النفسي وأنواع أخرى من الدعم.

إن إعادة بناء الثقة بين المجتمعات أمر محوري في حالة نجاح المُصالحة المجتمعية، حيث أنّ أعمال داعش قد خلقت شراً داخل العديد من الطوائف الدينية والعرقية فعلى سبيل المثال تمكّن داعش من التفريق بين الشبك الشيعية والشبك السُنّة والترکمان السُنّة والترکمان الشيعية والأزديين والمسيحيين وبين العرب السُنّة والشيعية. إنّ من المهم إتخاذ مُبادرات لإعادة الثقة بين هذه المجتمعات تُركّز على المصالح المشتركة التي تتعلق بالقضايا التي تخصهم جميعاً كالأمن والوصول الى الخدمات وإحترام وحماية حقوقهم. ومن المهم أيضاً الإصغاء الى أصوات تلك المجتمعات في حالة وجود حوار سياسي أو خيارات أخرى والتي يجب أن تبدأ في "اليوم الأول بعد رحيل داعش" الأمر الذي قد يُحدد مستقبل التسوية السياسية في العراق.

### يوصي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بضرورة التالي:

#### الى جميع أطراف النزاع:

1. يتعيّن على جميع أطراف النزاع المسلّح غير الدولي أن تمتثل الى القانون الدولي الإنساني المرعي وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعليها أن تتخذ كافة الإجراءات العملية الوقائية لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية، وأن تتخذ كافة الإجراءات الضرورية لإحترام وحماية وتوفير الإحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال .
2. يجب إيقاف كافة أعمال العنف التي تُرتكب ضد المدنيين والتي تنتهك القانون الدولي الإنساني المرعي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فوراً .
3. على كافة أطراف النزاع المسلّح والأطراف الأخرى ذات العلاقة أن تمتنع عن وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع وتستجيب لنزوح السكان المدنيين ويشمل ذلك السماح بممرات آمنة وتوفير ضمانات أمنية للجهات العاملة في المجال الإنساني بغية الوصول الى النازحين والسكان الآخرين المتأثرين بالنزاع من أجل ضمان حلول دائمة لكافة النازحين .
4. على جميع الأطراف ضمان حماية المدنيين وعدم وضع عقبات أمامهم تحول دون وصولهم الى المنشآت الطبية والمساعدات الإنسانية وأن يكونوا قادرين على مغادرة المناطق المتأثرة بالعنف بشكل آمن وبكرامة.
5. على كافة الأطراف أن تتفق على عمليات الإغاثة ذات الطبيعة الإنسانية والحيادية وأن تسمح بتيسير مرور غير مقيد لمواد الإغاثة والمعدّات والأشخاص. وكذلك يتعين عليهم إحترام وحماية العاملين في مجال الإغاثة والمنشآت .

## الى حكومة العراق

1. ضمان عمل جميع المجاميع المسلحة التي تقاوم داعش تحت سلسلة أوامر وقيادة الحكومة وأن تتحمل مسؤولية الأفعال التي ترتبها.
2. ضمان دخول جميع النازحين بدون أي عوائق غير ضرورية الى مناطق آمنة بحيث يصلون الى الخدمات الإنسانية الأساسية .
3. يتعيّن على قوات الأمن العراقية أن تتخذ خطوات لضمان الإنسجام مع مبادئ التفريق بين المدنيين وغيرهم وبشكل يتناسب مع واجباتها بغية إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين عند تنفيذ عملياتها العسكرية.
4. ضمان أنّ تكون عمليات إعتقال الأفراد على خلفية العنف المستمر مستندة على أسس قانونية فقط وأن تكون مُدعمة بأدلة موثوقة وكافية وضمان الإحترام الكامل لجميع الإجراءات الأصولية الخاصة بالحقوق المضمونة بدستور العراق والقانون الدولي .
5. ضمان أن تؤول مسؤولية بسط الأمن والنظام الى السلطة المدنية بعد إستعادة المناطق التي يسيطر عليها داعش وضمان تنفيذ الإجراءات التي تُتخذ لضمان حقوق الإنسان والإحتياجات الإنسانية الرئيسية للمدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق أو الذين يعودون اليها بشكل طوعي .
6. ضمان توفير الدعم الكافي بما في ذلك الدعم الإجتماعي - النفسي والرعاية الطبية للناجين من إنتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص للناجين من العنف الجنسي والعنف المرتبط بالأنوع الإجتماعي .
7. ضمان حماية المقابر الجماعية بتشريع مناسب وتطبيق الإجراءات المناسبة للحماية والإهتمام بعمليات التنقيب لتلك الأماكن لكشف وتحديد الرُفات والاحتفاظ بالأدلة الخاصة بالجرائم التي أرتُكبت وإجراء فحوصات طبية علمية لكل مقبرة جماعية لغرض تحديد هوية الضحايا وجمع الأدلة المتعلقة بتلك الجرائم وإجراء تحقيق شامل لتحديد الظروف التي أدت الى وفاة الأشخاص المعنيين وضمان تقديم كافة المعلومات المتوفرة الى عوائل الضحايا والمفقودين وتقديم المساعدات المالية والمادية بشكل منتظم وكذلك توفير أنواع أخرى من المساعدة .
8. التحقيق وبشكل كفوء وكامل وعلى نحو عاجل بكافة المزاعم المتعلقة بأية إنتهاكات أو خروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومقاضاة الأشخاص الذين زُعم أنهم قاموا بتلك الإنتهاكات، حيثما كان ذلك مناسباً، وضمان إعلان نتائج تلك التحقيقات .
9. ضمان حقوق جميع الضحايا أو أقاربهم في الحصول على سُبُل إنتصاف فعّالة بما في ذلك الحق في الوصول الى العدالة والتعويض الكافي والفعال والعاجل عن الأذى الذي عانوا منه.
10. تعديل القانون الجنائي العراقي وإعطاء المحاكم المحلية صلاحية النظر في الجرائم الدولية المرتكبة في العراق.
11. الإنضمام الى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وكخطوة عاجلة لهذا الغرض، قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية وفقاً للمادة 12(3) من نظام روما الأساسي .

## الى المجتمع الدولي:

1. يتعيّن على المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان العمل عن كثب لمتابعة الموقف في العراق بهدف ضمان مُحاسبة مرتكبي الإنتهاكات والخروقات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

2. يتعيّن على المجتمع الدولي تقديم كافة أنواع الدعم المادي وأنواع أخرى من الدعم لمساعدة حكومة العراق لمعالجة الإحتياجات الأمنية والإنسانية للنازحين بسبب العنف المسلح المتنامي وكذلك دعم العائدين منهم الى بيوتهم بشكل يتماثل كُلياً مع المبادئ الإنسانية .
3. توفير كافة أشكال الدعم الضروري لجهود حكومة العراق الخاصة بتحديد والتتقيب عن المقابر الجماعية وإجراءات التحقيق فيها.

